

کتابخانه  
مجلس شورای ملی



رسی شد

۳۶ - ۳۷

بازدید شد

۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

نسخه استبرار

کتاب: .....  
مؤلف: .....  
موضوع: .....

شماره دفتر: ۳۹۳۹۰  
۱۹۸۰



نسخه فهرست شده

۱۹۸۰

54

17-18

17-18

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23  
1 2 3 4 5 6 7 8 9



Handwritten signature or mark, possibly "A. J. J."

[illegible]



و الحمد لله رب العالمين  
محقق المفسر  
مکتب ادب حینکب  
چهارم و پنجمین



بسم الله الرحمن الرحيم

العرض في هذا القول يخص المعاني التي تضمنها كتب ارسطو صناعة المنطق وتخصها  
بجمل قنا وذكرها عادتنا في سائر كتبنا ونبينا باقل كتابا بعينه في هذه الصناعة  
وهو كتاب المقولات فنقول ان هذا الكتاب بالجملة ينقسم الى عشرة اجزاء الجزء الاول  
يندرج في المصدر لما نريد ان نقوله في هذا الكتاب وذكرنا ان ينقسم على الاقسام التي يحويها  
نريد ان نقوله في هذا الكتاب بحري الاصول الموضوعه والمجود والمجود الثاني في المقولات  
العشر مقولاته ويرسم كل واحدة منها برسم الخاص بها وتقسيمها الى انواع المقولات  
ويطرح خواصها المشبهة والجزء الثالث يعرف فيه الدقائق العامة والاعراض المشتركة التي  
تليق بجميع المقولات او اكثرها عامر مقولات **الجزء الاول** هذا الجزء فيه خمسة فصول الاول  
يجزئ فيه باحوال الموجودات من جهة دلالات الالفاظ عليها الثاني في معرفة ما هو الجود  
والعرض بحسب هذه الصناعة في علم الجود وشخصه وكل العرض وشخصه الثالث  
يعرف فيه ان المحل متى حل على الموضوع حللا تعرف جوده وحل على ذلك المحل  
محمول اخر يعرف جوده فان ذلك المحل الاخر يعرف ايضا جوده ذلك الشيء  
الموضوع للاول الرابع في معرفة الجوانب يمكن ان يشترك في الفصول القاصم  
واتها لا يمكن ذلك فيها انما سبب في فيه بنسبة الموجودات المفردة الى المقولات  
العشر على جهة المثال ويعرف فيها ان الايجاب والسلب ليس يلحق بالموجودات  
المفردة التي يدل عليها بالالفاظ مفردة وانما يلحق المركبة من جهة ما يدل بالالفاظ مركبة  
**الفصل الاول** قال ان الالفاظ التي اسماها متفقة اي مشتركة هي الالفاظ التي ليس يوجد لها  
شي واحد عام و مشترك الا الاسم فقط فاما ذلك واحد منها المعبر عنه بجملة  
عليه ذلك الاسم المشترك بخلاف لما لا يخرج خاص بجموده وشال ذلك اسم الجود

المقول

المقول على الالان من المصدر وعلى الالان من الناطق فان حديهما مختلفان وليس في  
لها شرا عام و مشترك الا الاسم فقط وقد قلنا فيهما جميعا حيوان واما الالفاظ التي اسماها  
متساوية فغير التي الاسم لها ايضا واحد بعينه و مشترك في احد المعط جودها بجملة  
ذلك الاسم واحد بعينه ومثال ذلك اسم الحيوان المقول على الالان في ذلك العرض  
فان الاسم الحيوان عام لهما ويدل منهما على جود واحد وهو قولنا جسم متحرك  
العرضة الحيوان واما المتشابهة اسما في قولنا سميت باسم معنى مثل سميت الشجاع  
اسم الشجاعة والفتوح اسم الفتوح والمعلق المدلول عليها بالالفاظ مفردة  
يدل عليها بالالفاظ مفردة مثل ان وفرس ومنها مركبة يدل عليها بالالفاظ مركبة مثل  
قولنا لان حيوان والفرس بحري **الفصل الثاني** قال والموجودات منها ما يحل على  
الموضوع وليس في موضوع ولا يعرف من موضوع اصلا شيئا خارجا عن جوده وهذا  
هو الجود العام مثل الحيوان والالان فانها اذا حل على شيء من جوده واداة  
لا شيئا خارجا عنه فاداة ومنها ما يحل في موضوع اي ليس جزءا منه ولا يمكن ان يكون قوامه من الموضوع  
وليس يحل على موضوع البتة اي من طريق به وهذا هو شخص العرض المشا رايه مثل هذا السرد  
المشا رايه وهذا البياض المشا رايه الموجود في الجمل المشا رايه اذ كل لون في جسم ومنها ما يحل  
على عرضين وهذا ايضا في موضوع اي يحل على اثنين يعرف من احد هما حقيقة ولا يعرف من  
الاخر حقيقة من جهة انه جزء من الذي يعرف ما بينه وبين جوده من الذي لا يعرف  
ما بينه وبين قوامه بالموضوع وهذا هو العرض العام مثل حملنا العلم على النفس على الكتابة  
فاننا نقول ان الكتابة علم والعلم في النفس فاما حملنا على الكتابة عرف جوده وان كان  
جنس لها يلحق ان يعطى في جواب ما هو الكتابة فاما حملنا على النفس فنقول النفس عالمة  
عرف منها شيئا خارجا عنها ذاتها ومنها ما ليس يحل على موضوع اصلا اي حلا يعرف  
جوده ولا هو في موضوع اي ليس يحل على موضوع يعرف منه شيئا خارجا عن جوده  
وهذا هو شخص الجود المشا رايه مثل زيد وعمر وناد ليس يحل على شيء على الجدي  
الطبيعي لاجل ما عرفنا جوده بالموضوع ولا حلا غير معروف له فالجود بالجملة سوار كان  
عاما او حلا خصوصا هو الذي ليس في موضوع اصلا والعرض بالجملة سوار كان عام

يزان اسماؤها الفقه لا  
ذكر المعنى في التعريف  
للموضوع فان المعنى للمعنى

ايها ما يعرف من جميع  
ما يحل عليه جوده ومعرفة

ثلاثة

هذا هو الجود  
العرض هو الذي  
يشترك في  
لها شرا عام  
متساوية فغير  
العرض بحسب  
يعرف فيه ان  
محمول اخر  
الموضوع  
واتها لا  
العشر على  
المفردة التي  
شي واحد  
عليه ذلك



٣  
 او شئ من هذا الذي يقال في موضوع العالم بالجملة سواء كان جوهرا او عرضا هو الذي يقع  
 على موضوع والشخص بالجملة سواء كان عرضا او جوهرا هو الذي يقع على موضوع ثم  
 تفصل على الجوهري من شخص بان كلمة يقع على موضوع والشخص الثاني يقع على موضوع وتفصل  
 شخص العرض من كلمة بان الكلية تقع على موضوع والشخص الثاني يقع على موضوع  
**الفصل الثالث** قال متى حمل شئ على موضوع حمل يعرف جوهرا ثم حمل ذلك  
 المحمول على اخر يعرف ايضا جوهرا فانه ايضا يعرف جوهرا ذلك الموضوع الذي  
 عرفه المحمول الاول قال ذلك ان الاول اذا حمل على زيد وعرف جوهرا  
 واذا حمل على الان لم يحمل ثانيا يعرف جوهرا مثل الحيوان لزم طر ان يعرف جوهرا  
 زيد وعرفه الذي يعرفه الاول ان **الفصل الرابع** قال الاجناس المختلفة التي ليس  
 بعضها مرتبا تحت بعضها اى ليس بعضها داخلا تحت بعضها فان فصولها مختلفة  
 في النوع مثال ذلك ان الفصل الذي ينقسم الى الحيوان مثل النبات والطار والسمك  
 غير الفصول التي ينقسم بها العلم اذ كان الحيوان داخلا تحت جنس الجوهري والعلم داخلا  
 تحت جنس الكيفية والكيفية والجوهري جنسان عالبيان ليس بينهما داخلا تحت بعضها  
 واما الاجناس التي بعضها داخل تحت بعضها فليس يمنع ان يظهر ان قد يكون بعضها  
 من نوع واحد مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالماضي والحزني وينقسم بهما المتعدي  
 والحيوان مرتب تحت المتعدي والسبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس  
 برغم انه لا يدخل الاجناس التي تحت الجنس الاعلى لانه يحمل على كل واحد من تلك الاجناس  
 التي تحتها فانما كانت تلك الفصول التي تنقسم بها الجنس الاعلى غير مقودة للاجناس التي  
 تحتها انقسمت بها تلك الاجناس كما ينقسم الجنس لانه اذا حملت ولم يكن متقودة  
 كانت مقودة **الفصل الخامس** قال والمعالن المفردة التي ينزل عليها باللفظ معرفة  
 بضرورة حالة على واحد من عشرة اشياء اما على جوهرا واما على كنه واما  
 على اضافة واما على ابن واما على فرع واما على وضع واما على له واما على ان يفعل واما  
 على ان يفعل فاجوهرا على طريق المثال هو مثل ان وفرس والمثل مثل ذلك  
 ذو ذراعين وثلاثة اذرع والكيف مثل قد لى ابيض وكانت والاضافة مثل الضعف  
 والنصف واين مثل قد لى زيد والبيت ومتى مثل قد لى علم اقل وامس والوضع

مثل شئى وجالس وله مثل تولد تنقل وتنقل وينقل كقولك كبريت ينقطع وينقل  
 كقولك ينقرق وينقطع وكل واحدة من هذه العشرة اذا اخذت مفردة فليس يرد  
 بالاجاب ولا بسبب فاذا ركبت بعضها الى بعض لم يحدث المراجعة والى ان يكون  
 هذا لم يحدث كنه واذا حدثت المراجعة والى الية وحدها الصدق والكذب فان  
 المعانة المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب مثل قولك ان عليا هو ابيض  
 عليا لا اذا ركبت فقول ان ابيض فانه يمكن ان يكون هذا القول صادقا  
 وقد يمكن ان يكون كاذبا فعند التركيب يحدث الاحراز جميعا اعني الاجاب  
 والسبب والصدق والكذب **الحزب الثاني** هذا الجز ينقسم الى ستة اقسام القسم  
 الاول منه ذكر فيه مقوله الجوهرا الثلاثة مقوله الكمال الثالث مقوله اللطاف الرابع مقوله  
 الكيف الخامس مقوله ان يفعل وان يفعل فان مقوله الوضع متى واذين وله  
 القسم الاول فيه اربعة جزئيات فاما الاول يعرف فيه ان الجوهري صنفان اوله ثوان  
 ويجوز عن كل واحد منهما الثاني يعرف فيه ما هو الجوهري الثاني الثالث يعرف فيه  
 ان الجوهري الثاني من الله تعالى على موضوع يخصها انه يحمل اسمها وحدها على موضوعها  
 وانه ليس يوجد ذلك في التي يقال في موضوع وغير الاعراض الرابع يعرف فيه ان كل  
 حاسوس الجوهري الاول فانه مقصور في جوده الى الجوهري الاول الخامس يعرف فيه  
 ان النوع الذي من الجوهري الثاني اوله بان يكون جوهرا من الجوهري والجوهري الاول  
 من شخص خاص الجوهري اوله بان يكون النوع وان المعانة في ذلك تنقسم الى اربعة اقسام  
 الشخص احدى باسم الجوهري من النوع والنوع من المحمول الحس يعرف فيه ان الجوهري  
 الثاني التي في رتبة واحدة ليس بعضها اوله بان يكون جوهرا من بعض ذلك الاول  
 الى ربع يعرف فيه الجوهري التي بها استحققت الانواع الموجودة في هذه المقولة والاجناس  
 ان ليس جوهرا ثوان من المحمول على موضوع دون المحمول في موضوع ومن الاعراض  
 والجوهري التي بها استحققت الاشخاص ان ليس جوهرا اوله الثاني ينقسم فيه الجوهري على الاطلاق  
 سواء كان شخصا او كليا واما في رتبة بالخواص المفرقة بين الجوهري الثاني وبين العرض  
 بالاطلاق التاسع يعرف فيه ان هذه الخواص التي يشارك بها الجوهري الثاني العرض  
 ينقسم فيها الفصول العاشر يعرف فيه ان جميع الجوهري الثاني والفصول من المتواطئة

الحزب



لذلك  
فما يخرج

٣٨  
اسماءها المحذرة من قبل في الشبهة التي تقدم القياس الجواهر الثاني بالاول وانما هو  
نوع واحد الثاني عشر يعرف فيان من خواص هذه المقدمة انه لا مضاد لها وانما خاصه  
قد يشترك فيها غير ما هي المقولات الثالث عشر يعرف فيه ان من خواص هذه المقوله  
انها لا يقبل الاقل والاكثر وان سائر المقولات قبلها الرابع عشر يعرف في ان اول  
الخواص عقده الجواهر الثالثه للمقتضيات ويجوز ان يكون في شئ من ذلك **الفصل**  
**الاول** القول في الجواهر قال الجواهر صفان اول وثوان الموصوف بان اول المقول  
جوهر بالتحقيق والتقدم فهو شخص الجوهري الذي تقدم رسمه اعني الذي لا يقال على  
موضوع ولا هو في موضوع مثل هذا ان في المشا رايه والفرس المشا رايه **الفصل**  
**الثاني** واما التعريفها فانها جواهر ثوان في كل النوع التي يوجد فيها الاشخاص على حده  
مشبهه بوجود الجوهري في الكل والخاص بهذه الانواع ايضا مثال ذلك ان زيد المشا  
اليه يعني في هذه هي في الان والابن في حده الذي هو الجوهري في زيد المشا رايه  
الجوهري الاول والثاني في المحل على الجوهريان مما الجواهر الثاني **الفصل الثالث**  
وبين مما قبل في صدره هذا الكتاب ان الذي في على موضوع وهو الجواهر الثاني فقد  
يجب ان يحل اسم واحد على ذلك الموضوع مثال ذلك ان اسم الان يصدق  
على زيد المشا رايه ولكن حده فانما نقول في زيد ان في ونقول في زيد ان حيوان مطلق  
الفرس من هذا لان في ما في التي في في موضوع وهو العارض في اكثرها لا يحل على الموضوع  
المشا رايه لاسمها ولا حده مثل البياض فانه لا يحل على الجوهري في الجوهري بياض لا حده  
ايضا فيقال ان الجوهري لكونه يترقى البصر وقد يتفق في بعض المواضع ان يحل الاسم  
دون المحل مثل قولنا في اللب ان العرقي حرم ضرب المير فان حده القرب لا يحل  
على الدرهم وانما اذا دل عليها بالاسماء المتفق فانه قد يصدق على الموضوع اسمها  
وحده كونه المحل على الموضوع محلا معروفا محذوره كما يحل حده الجواهر على  
الجواهر مثال ذلك ان الابيض معني موضوع اي في الجوهري والجوهري يوصف به ويحل  
عليه فيقانه الابيض فاما حده الابيض فليس يحل على الجوهري في حده ما هو معروف الجوهري  
في اكثره لا يعطى الموضوع لاسمه ولا حده مثل قولنا زيد ابيض اذا قلنا ثوان

تتبع

ابيض على الكيفية التي في زيد وهو الدلالة الخالصة فان الابيض ليس باسم زيد ولا حده لثانها  
اذا دللنا بالاسم المتفق على موضوع الكيفية حده التعريف لثانها قد يكون اسما له ونقول  
ان المحل يعطى اسم الموضوع فاما الجوهري فلا يمكن في حاله الا حله لثانها لا يمكن ان يكون  
البياض جزئيا **الفصل الرابع** وكل ما سوى الجواهر الاول التي هي الاشخاص فانها  
يكون ما في على موضوع وانما ان يكون ما في على موضوع وذلك بالتحقيق والاعتقاد  
اعني حاجتها الى الموضوع مثال ذلك ان المحل انما يصدق حله على الان في حال حده  
على ان في ماض رايه فانه لو لم يصدق على واحد من خواص الناس لما صدق حله على  
الان في الذي هو النوع وذلك لكون انما يصدق حله على الجوهري في حال وجوده في شئ من  
الاشياء في ان يكون ما سوى الجواهر الاول اما ان يكون في عليها او فيها من على الجوهري  
او فيها واذا كان ذلك لم يلزم في الجواهر الاول لم يكن يصدق على واحد من خواص الجوهري  
الثواني ولا من العارض **الفصل الخامس** والافانوع من الجواهر الثاني اول بان يسمى  
جوهرا من الاعمال جواس لانها اقرب الى الجواهر الاول من الاجناس وذلك لانه متى  
اجيب بكل واحد منهما في جواب ما هو هذا الشخص الذي هو الجوهري الاول كان جوابا  
عليها من جهة السؤال بما هو الا ان اجواب بالانوع عند السؤال بما هو اكل تعريفها  
لشخص المشا رايه وحده ملزم من اجواب الجوهري مثال ذلك ان اجاب يجب  
عند السؤال بما هو سقراط بان ان كان اكل تعريفه لسقراط عند ان يصدق بان  
حيوان لان الان في سقراط احسن من الجوهريه ولكن حاله مع الاخص فانه احد  
يظهر منه ان الانواع احسن بهم الجوهريه من الاجناس ودليل اخر ايضا وذلك ان لما كانت  
الجواهر الاول انما صارت بهم الجوهريه وبهم الموجود احسن من الجواهر الثاني والاعراض  
كغيرها بالاشياء المحذرة عليها او فيها وكانت حال الاجناس عند الانواع من ان جميع  
الاشياء عند الجواهر الاول اعني ان الجواهر الاول موضوعه لثانها لكونها ان الانواع  
موضوعه للاجناس فان الاجناس يحل على الانواع كما يحل على سائر الانواع على الجواهر  
وليس فيعكس الامر فيحل الانواع على الاجناس كما ليس فيعكس الامر في سائر الاشياء  
في كل على الجواهر الاول اعني انه لا يحل الجوهريه عليها فان كان الامر كذلك وجب ان يكون

لم يوجد











حدة مشتركة يصل بعضها ببعض وذلك التعلق شتملة بعضها ببعض واما الحدة  
 والبريط والكم والارمان والمكان فمن المتصل لان لكل واحد منها يمكن ان يوجد  
 حدة مشتركة او حدة مشتركة يصل بعضها ببعض اجزاء في بعض واما الحدة التي في الحدة  
 النقطة واما البريط والكم والارمان والمكان فمن المتصل لان لكل واحد منها يمكن ان يوجد  
 بالنقطة يصل اجزاء الخط والخط يصل اجزاء السطح والسطح يصل اجزاء الجسم وبالان  
 يصل اجزاء الارمان الذي هو المكان المستقل واما المكان فكل كانت اجزاء الجسم  
 يشغل وكانت متصل بحد مشترك فواجب ان يكون اجزاء المكان متصل بحد مشترك  
 ايضا واذا كان ذلك كان متصلا بالكم المتصل **الفصل الثاني** واما الكم الذي هو شتم  
 من اجزاء لها وضع بعضها عند بعض فمن الخط والسطح والجسم والمكان ومقدر ان  
 يكون للاجزاء بعضها وضع عند بعض ان يكون جميع اجزائه موجودة معا لانها اذا  
 لم يكن معا لم يكن لها وضع بعضها عند بعض وان يكون في اجزائها احدى الحدة  
 فحدة محدودة من ذلك الكم اتاقت في ذاتها متصل بحد محدود منه مثال ذلك  
 ان جميع اجزاء الخط اذا كانت موجودة معا فلها وضع بعضها عند بعض كمال واحد  
 منها فحدة محدودة ومنصل بحد محدود وهو الجوز الذي عليه تلك الحال في اجزاء السطح  
 و اجزاء الجسم و اجزاء المكان لان اجزاء المكان موجودة على مثال ما عليه اجزاء الجسم  
 الذي يشغل المكان سواء كان المكان هو الجوز او السطح المحيط بالجوز من خارج  
 ما يراه السطح واما العدد فليس يحد اجزائه واحدا من هذه الاحوال الثلاثة فضلا  
 عنه ان يكون في اعني ان يكون معا وان يكون كل واحد منها فحدة محدودة ومتصل  
 بحد محدود وكل حال في الزمان والعدد اعني انه ليس يوجد اجزاء لها معا اذا كانت  
 اجزاء الزمان و اجزاء العدد ليس لها ثبوت ولا يلحق المتأخر منها المتقدم بل انما يوجد  
 لا اجزاء العدد و اجزاء الزمان ترتيبا بان بعض الزمان متقدم وبعضها متاخر  
 في العدد فان الاثنين قبل الثلاثة فانما ان فيه وصفا فلا **الفصل الرابع** وهذه الاعراض  
 الاول من اجناس الكم التي هي الحقيقة والكم واما الكم فالحقيقة فانما يقال في ذاته  
 الكم بالعرض في اعني ساطع واحد من هذه التي قلنا انها بالحققة مع مثال ذلك  
 انما نقول في هذا البياض انما رايه ان يكون اجزاء ان يكون بحد مشترك فكل انما نقول في بحد مشترك

العمل

في العمل انه لم يزل من اجزاء ان زمان طويل وذلك يظهر من ان لو لم اجد كم هذا العمل  
 كان المحاب في ذلك انه عمل سنة ولو لم اجد كم هذا البياض لقلنا انما اذرع او اربعة  
 فيكون العمل انما حدة في الزمان والابيض انما حدة في السطح الذي هو ثلثة اذرع  
 او اربعة ولو كانت كائنا ما كانت احدثت بانفسها **الفصل الخامس** ومن خواص الكم  
 لا تضاد له احدا سواء كان متصلا او منفصلا فان الحدة والثلثة ليس لهما تضاد وكل  
 الخط والسطح ليس لهما تضاد لان يكونان الكثير والقليل من الكم المتصل وبما وجدان  
 ذلك الكثير والصغير من الكم المتصل وبما وجدان لان من اثنين احدهما ليس  
 القليل والكثير ولا الكثير والصغير من الكم بل هما من المضاف في ذلك ان الكم موجود  
 بذاته والكثير والصغير والقليل والكثير انما يقالان بالقياس وذلك يمكن ان يكون الواحد  
 بعينه ان يحد كثيرا وصغرا وقليل وكثيرا بالقياس الى شيء وصغرا بالقياس  
 الى شيء حتى انما نقول انما يحد كثيرا وصغرا في السكة انما يكون مع صغرا السكة وعظم  
 السكة بالقياس فلذلك ان الشيء صغيرا وكثيرا بنفسه وبما انما حدة قائمة في ذاتها مثل البياض  
 الذي يقوم بالكم او صف الجبل في حاله الاحوال بالصغير والسكة بالكم فمثلا  
 احد ما يظهر من ان الكم ليس له حدة اعني حدة ان هذين من مقولة عظمه في الكم  
 وقد يظهر ان الكثير الصغير ليس بحد من سائر وضعا من مقولة الكم انما هو مقولة الكم  
 لضعفها وذلك ان الشيء الذي ليس بعقل بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره  
 ليس يمكن ان يكون له تضاد وذلك ان المتضادين هما اللذان الوجود لكل  
 واحد منهما من صاحبه في غاية البعد والذيق بالقياس الى غيره وليس يوجد  
 له شيء هو قه في غاية البعد اذ كان يقال بالقياس الى شيء غير متمايزه وليس  
 ثالث ايضا وذلك انه لو كان الكثير حدة الصغير لوجد الشيء الواحد بعينه قائما  
 المتضادات معا فان الشيء الواحد بعينه قد يوصف بالكم والصغير بكم بالاضافة  
 الى اثنين اشقيين فلو وصف ذلك على طريق المتضاد اعني بانه وعظمه ما وصف  
 الجسم بانه ابيض واسود ولتوجد التضاد معا في موضع واحد فكان يعلم ان  
 يكون الشيء اسودا فذاك حاله ذلك ليس بكم في الصغرين اني بحد معا  
 في موضع واحد لا من جنتين كما يكون ذلك في سائر المتضادات وانما لو كان  
 في موضع واحد

ايضا



لو كان الكبرية الصغر كان الشيء يقاد تقبلان الشيء يومف بأنه كبر وصغيرهما  
 واذا وضعنا انهما اعداد لزمن ان يكون في ان الصغائر صغائر قاتمتين ذوات الشيء  
 الراجحة ليعلم فيكون الشيء الواحد يقيد كبراً وصغراً مما فيجب ان يكون الشيء  
 نفسه وذلك في غاية الاستحالة فغير متيقن من هذا انه ليس الكبر ولا الصغر ولا القليل  
 ولا الكثير من المتضاد وسارسلنا انما كل اوله لم ذلك قالوا **والله اعلم بالصواب**  
 يلحق الكبر في كبره مع الكبر في المكان لان المكان الاصل الذي هو متغير الشكل يظهر  
 به اذ متضاد للمكان الاصل الذي هو وسط العالم اعني مكان الارض الذي هو متغير  
 الماء وهو يعطى البراء وانما ذهب الى ان هذين المكانين متضادان لما كان  
 كل واحد منهما في غاية البعد عن صاحبه حتى لا يوجد بعداً بينهما ولطيف بهما المحررين  
 اجتمعا في نفس المتضاد من هذا الاسم فقالوا في حدها انما اللذان البعد بينهما  
 في الوجود فانه البعد هو مرجس واحد انما يعرفون بهما البعد والوجود لا البعد  
 في المسافة قلت ويبدو ان يكون المتضاد ههنا انما يلحق الكبر بما هوين لا بما هو كبره  
 ايضا بما هو متضاد اعني فوق وسفل بل ذلك شيء عريض المتضاد كعارض للمكان  
 ليس بغير من هذا ان يعتقد ان يلحق المتضاد **الفصل السادس** قالوا  
 خواص الكبر لا ليس القليل ولا الكثير فانه ليس هذا الكبر المشابه لما ذا عين اكثر  
 من هذا الاخر الذي هو ايضا ذا ذراعين ولا ثلثة اكر من ثلثة ولا ثلث الايض و زمان  
 اذ اكثر من زمان اخر فاما ان ياتين الخاصتين في ركن الكبر فيها الجواب ان  
 ليس عند وفيه لا يقبل الاقل ولا الاكثر **الفصل السابع** قالوا الذي هو خاص  
 الخاص بالكم هو المساوي وغير المساوي فان ما يعطى الكبر لا يوصف بهذا مثال  
 ذلك ان الكيف لا يقال فيه مساو ولا غير مساو بل يقال به شبيه او غير شبيه ولا يقال  
 مساو او غير مساو الا بالعرض فيمكن بهذا اخص اخص بالكم انما هو واما غير  
**القسم الثالث في معرفة الاحكام** والذين يكلم فيهم من القول في معرفة  
 ثمانية الاول في رسم الاشياء المتضادة وتقدم على حجة التمثل الثاني اذ قد وجد  
 المتضاد في المتضاد الثاني ان بعض المتضاد يقبل الاقل والاكثر الرابع  
 في ان من خواص المتضادين ان كل واحد منهما يرجع الى صاحبه لئلا يفر اذا

يقبل  
زمانه

فذلك ان نقول ان  
هذا البياض يشبه  
هذا البياض غير شبيه

افهم

اخذا باسمها الذي ليس عليها من حيث انها متضادتان وتكليفهما بهما متضادتان  
 ان كان لهما اسم او اخر تبع لهما اسم متى لم يكن لهما اسم انما مثل ان المتضادين  
 اذا اخذا باسمها الذي ليس عليها من حيث هما متضادتان وشك في ان فالصفة  
 التي بها صار كل واحد منهما متضاداً لصاحبه متغير من سائر الصفات المبرجة  
 في المتضادين وانما ارتفعت سائر الصفات وبقيت تلك الصفة لم يرتفع  
 تلك النسبة التي بين المتضادين ومتى ارتفعت تلك الصفة ارتفعت تلك النسبة  
 واما اخذاً لهما من حيث هما متضادتان فانه يلزم اذا ارتفعت سائر الصفات التي هي للصاحبة  
 وبقيت تلك الصفة التي هي شبيه بها الى قريبه ان بقى النسبة الى من ارتفعوا عن  
 المتضادين انما وجدنا معاً بالطبع ومتى ارتفع احد هما سميان يرتفع الاخر  
 ويكافى بغيره في ذلك من ذلك ان تقع في تقرباً ما يجر ان يكون فيه امر واحد بل  
 يوجد فيها شيء من المتضاد وذلك انك تتعقب الرسم المتقدم للمضاد في  
 واصلاحه بمشروط الشيء الذي يتناول المتضادين بالحقبة اذ كان انما رسماً  
 بحسبتي في الراي في التمدد فهداً من التمثل في التعليم فان قيل المتعلم من التمثل  
 الى الامر اليقيني كمثل حنان فيكون هو اذ لا على الامر اليقيني انما هو في اذ هو مشترك  
 في رسم المتضادين المشتركة الذي يكون رسمياً خاصاً بهما ونفياً لهما جوهراً وجواناً به  
 خاصاً بهما اذ متى عرف احد هما عرف الاخر وهو ان ذلك يتبين اذ ليس في احد  
 يعقد من المتضاد في يعرف مع هذا صعبه حل هذه الاشكال في هذه المواضع مع  
 التمثل فيها في هذه المواضع والسبب في ذلك ان الطرفين ههنا فيها انما هو مشترك  
 من المحل **الفصل الاول** قالوا والاشياء المتضادة التي هي ما بينهما وذاواتها بالقدس الى  
 شيء اخر اما بدواتها واما بحرف من حروف التسمية مثل ك وما يشبهه مثال ذلك ان  
 الاكبر منه انما في التماس البهية فانه انما هو كبر شيء وكل الضعيف ضعيف  
 لشئ والكلمة والاصل وانما هو العلم من المتضاد فان جميع هذه ما بينا انما في التماس  
 الى شيء اخر وذلك ان الكلمة ههنا شيء في العلم المعلوم وانما هو كبر شيء وكل الكبر  
 والصغر فانه يتبين ان لا يضافه ذلك الشيء فانه انما هو كبر شيء والاضطراب

حله



والقيام بالجدول من الوضع والوضع من المضاف لجهة ما فانما ينطبق وتقدم  
 من الوضع بل  
 تجلس في البيت من الاسماء المشتقة لهما الاسم من الوضع بعض المضافات الى الوضع  
 وعرف الحقيقة من مقابلة ان فعل فان فعل الفعل **القول** وقد يعلق بالامكان  
 ان يكون متفاداة ومثال ذلك الفعلية والردية من المضاف وكلاهما متفاداة  
 ذلك الجمل والعلم كل واحد منهما من المضاف وبهما متفاداة انما لا يوجد  
 هذا لكل الاشياء المتفاداة فان المضاف ليس له ضد ولا ثلاثة الاضافات منه  
**الامكانات** ولكن قد يفسر بعض المضافات الاقل والاكثر فان الشئ وغير  
 الشئ والمساوي وغير المساوي واحد من المضاف وقد يكون متفاداة  
 مع نفسه واقل وليس كذلك المساوي وغير المساوي وبعضها ليس بفعل ذلك  
 فانه ليس بضعف اقل ولا اكثر من ضعف ولا مساو اكثر من مساو **الفصل الرابع**  
 ومن خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه من الزيادة بالنسبة فمثال  
 ذلك الجسد بعد الجسد والمولى للمولى والعدد للعدد والضعف للضعف والنصف  
 والنصف للضعف وكل شئ من ذلك وسواء كان اسم المضافين متقاربين مثل  
 المضعف والنصف او كان احدهما مشتقا من الثاني مثل العلم والمعلم كمن  
 والمحسوس فان كل واحد من اثنين بالتقريب الى قرينه وقد نظمت ان هذه الناحية  
 غير موجودة كغيرها من الاشياء المتفاداة حتى اضيفت لم يصف الشئ الى قرينه  
 اضافة معادلة لا يوجد لكل واحد منهما مضافا الى صاحبه من طريق ما يدل عليه  
 اضافة احدهما الى الاخر من طريق ما هو والاخر بالعرض او يكون كل واحد منهما  
 لاهل طريق ما هو مثال ذلك ان اضيف الجناح الى الذي الريش فقبل **الجناح**  
 ذو الريش له الجناح الذي الريش لم يصدق رجوع هذا بالتكافؤ وهذا الجناح  
 جناح الذي الريش فانه ليس بنسبة الجناح الذي الريش من طريق ما هو ذو  
 ريش اذ كان قد يوجد ما له جناح وليس له ريش فثبت الجناح كيث لم  
 من جهة ما هو ذو ريش ونسبة ذي الريش الى الجناح هو من جهة ما هو ذو ريش  
 ولذلك لم يكن هذه الاضافة معادلة فاعلمنا وانما اخذت النسبة معادلة  
 من الرتبة

مولاه

والجناح  
 من جهة ما هو ذو ريش  
 من جهة ما هو ذو ريش

فيل

فيل الجناح من جهة الجناح رجوع هذا بالتكافؤ وهذا الجناح جناح الذي  
 الجناح اذ قيل في الريش من جهة الجناح الريش والجناح بالريش جناح الذي الريش  
 ولذلك انما لم يكن الاضافة معادلة لهما اسم يدل عليها من حيث هو معادلة ذلك  
 اما لكلا المضافين او لاحدهما فقد يفسر المضاف ان يضع لكليهما اسما  
 من حيث يستعملهما مضافين مثال ذلك ان السكان ان اضيف الى الزورق  
 لم يكن اضافة معادلة فانه ليس من جهة ان الزورق زورق اضيف اليه السكان  
 اذ كان قد يوجد زورق لا سكان له كان السكان انما اضيف الى الزورق  
 من جهة ما هو سكان ولذلك لا يرجع بالتكافؤ فثبت ان الزورق جهة زورق  
 للسكان كما قيل ان السكان سكان للزورق وكذا اذا قيل ان السكان  
 الاضافة معادلة من الطرفين وخذ هذه الحال واحدة منها فيفسر ان يكون السكان  
 سكان للزورق في السكان وجه يصدق ان الزورق ذو السكان زورق  
 بالسكان فاذ كان السكان انما هو سكان بالزورق كما زورق الذي سكان  
 ان يكون له سكان هو زورق بالسكان ومثال ذلك ايضا انما اضيف الريش  
 الى الذي الريش كانت اضافة معادلة ومتى اضيف الى الجني لم يكن معادلة فان الجني  
 ليس له ريش من طريق ما هو اذ كان قد يوجد من الجناح ما لا ريش له فهذا هو  
 الطريق الذي يفسر للمضاف ان يسلكها فيما ليس له اسم من المضاف اعني ان  
 يضع لهما اسما يدل على المضافين من حيث يكون اضافة معادلة مثل ما  
 قلنا في الجناح والسكان وانما كان هذا نمكنا لكل المضافات انما اخذت على  
 التعادل من طريق ما هو مضافات لاهل طريق ما هو تحت مقوله اخرى  
 وجدت لهما هذه احدى صيغتين والى من كل واحد منهما يرجع على صاحبه بالتكافؤ  
 وانما اذا اضيف احدهما الى الاخر واخذ كل منهما من اياهما باي صفة اتفقت من  
 الصفة المعروفة في المضافين اللزوم للضافة ولم يوافق بالصفة التي هما باسما  
 ومنه كل واحد منهما الى الاخر فليس يرجعان بالتكافؤ وان كان لهما اسما  
 من صفة من حيث هما مضافان كذا ذلك ان العبد ان لم يصف الى المولى الذي  
 هو اسم الاضافة لكنه اضيف الى المالك او ذي الرجلين وما أشبه ذلك من الاشياء  
 المعجدة فيه لم يرجع بالتكافؤ لان ان كان ليس مضافا بل العبد وانما هو

نور وكشف  
 سكان متون  
 كشف

فصل في الجمل  
 من حيث هما مضافا



٩ مولى باله عبد فان اخذ المولى بدل المالك رجعا بانكافو **فصل** في معرفة  
 هذه الصفة التي هي حقيقة الحق النسبة المضافين اذا ارتفع المضاف الى الصفات العامة  
 للمضافين التي يمكن ان يكون المضاف فيكون معا ولا يرفع النسبة بين المضافين  
 وان ارتفع تلك الصفة ارتفعت النسبة مثال ذلك ان العبد اذا قيل بالصفة  
 الى المولى ورتفع المولى الى الصفات التي يمكن ان ينسب العبد اليها مثل  
 اذا ان ن او فوجلين او غير ذلك لم يرفع منه المولى فان نسب العبد اليه  
 لا يرفع وسمى اصفى العبد الى المالك او الى في الرجلين ورتفعوا انه  
 مولى ارتفعت هذه النسبة فاذا لا يكون عبد لم يرفع مولى فاذا النسبة المضافة  
 من المصنف التي يرفع النسبة بارتفاعها ولا يرفع بارتفاع غيره وهذا الذي  
 ذكره هو كما لا يخفى ان النسبة التي يمكن ان النسبة المضافة قال وجوده  
 النسبة التي يمكن ان النسبة معا ولا يرفع النسبة بين المضافين كما لا يخفى  
 ان النسبة المضافة موصلة واما متى لم يكن لها اسم فقد يصعب ذلك لكن ينبغي  
 ان يستلزم تلك النسبة بهذا القانون وتخرج للمضافين اسم يدل عليها من  
 حيث يوجد لها تلك النسبة **فصل** في معرفة كيف يرتفع المضاف الى الصفات العامة  
 ليجعلها معا بالرفع وذلك ظاهر في اكثر ما فان الضعف والضعف موصوفان  
 معا لانه متى وجد احدهما وجد الاخر ومتى ارتفع احدهما ارتفع الاخر  
 اذ قد يلحق في ذلك شك من قبل بعض الاشياء المضافة فاذا قد يظن ان  
 المعلوم اقدم من العلم لان العلم انما يتبع بالشيء في اكثر الاشياء بعد تقدم  
 وجوده واما مع وجوده فاقول ذلك وان كان كذلك فاما معلوم واحدية  
 يكون وجوده والعلم به معا بالرفع وايضا فان المعلوم يظهر انه متقدم بالرفع  
 على العلم وذلك انه اذا ارتفع العلم لم يرتفع المعلوم وليس اذا ارتفع المعلوم  
 لم يرتفع العلم وهذا هو رسم المتقدم بالرفع على ما يستلزم بعد مثال ذلك  
 تربية الدابة التي تخص عنه من تقدم من الممندان في بقره بعد فانه  
 ان كان معلوما فله لم يوجد بعد وان كان غير معلوم فليس يمكن ان يوجد  
 علمه بعد وايضا فان المالك اذا ارتفع العلم وقد يوجد المعلوم

ذلك

والان

والآن ان غير موجود وهذا المالك بعينه يلحق في المحسوس والمحسوس فانه قد يلحق  
 المحسوس اقدم من المحسوس لان المحسوس اذا قد قد مع المحسوس فاما المحسوس  
 فيقدم المحسوس واما يلزم اذا قد المحسوس من جهة ان المحسوس والمحسوس  
 الذي جسم فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم فاذا ارتفع الجسم ارتفع المحسوس  
 والمحسوس فاما المحسوس فليس يرتفع المحسوس فانه قد يمكن ان ينفذ المحسوس  
 ويكون الجسم المحسوس موجودا مثل الجسم الماهود وايضا فان المحسوس يوجد  
 مع وجود المحسوس فوجود قبل وجوده فان الماهود والاهود في الماهود  
 منها قدام المحسوس من جهة من قبل ان يوجد المحسوس فانه قد يكون نظير ان  
 المحسوس اقدم من وجود المحسوس بالمفردون يمكن ان يكون هذا الماهود فاما المحسوس  
 والمحسوس والعلم والمعلوم اما بالقدرة والما بالتحليل وحده معا وحدت فيهما تلك  
 الخاصة وانما يلحق انك اذا اخذ احدهما بالقدرة والاخر بالتحليل لما كان الوجود الذي  
 بالقدرة غير مستند في وقت ان يرفع بالقدرة هذا الشكل في موضع اخر لانه انما يكلم  
 من ان هذه الاشياء التي هي مستندة لغيره انما في هذه الاشياء من جهة الشدة  
**المقال الثاني** قال واما في موضع شك في المحسوس في مقام من جهة ما هو  
 وهذا انك انما يعرض في بعض الجواهر الثاني فاما في الاول فليس يعرض وذلك  
 انه يظهر انه ليس يقال في شيء منها انه من المضاف لا المضاف فانه ليس يقال  
 في شيء من الثاني ان الماهود انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني  
 فانه ليس يقال في شيء من الماهود انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني  
 ان ان في الماهود وبالجواهر الثاني ان الماهود انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني  
 اكثر الجواهر الثاني فانه ليس يقال ان الماهود انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني  
 بما هو في الماهود انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني فانه ليس يقال ان الماهود انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني  
 في ذلك هذا الشكل وذلك ان الماهود انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني فانه ليس يقال ان الماهود انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني  
 وذلك انما يشبه هذا والركن واليه انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني فانه ليس يقال ان الماهود انما ان شيئا ما ذلك المثال في الجواهر الثاني

ان يعقد المحسوس

بالفصل

اراد  
سنة



من اجزاءها داخلية والمضاف الى ان كان قدوة في تحريك الاشياء التي هي المضافات  
حين قلنا ان المضافات هي الاشياء التي هي مضافات الى القياس الى غير ذلك فليس  
حل هذا الشك او كونه حله متصفا وذلك انه قد ظهر من امره ان اجزاءها مضافات  
تيا بالقياس الى غير ذلك وان كان الرسم الحقيقي للاشياء التي هي المضافات انما  
اشياء اللذان مضافة كل واحد منهما يقال بالقياس الى صاحبه من حيث ان الوجوه  
لتلك المضافة انما مضاف الى كل منهما باق في نوعه انما هو المضاف الاضافه في كل  
ما يسهل فان التبريد الاول يلحق كل واحد اضافة وشي الاضافه محض وهو  
الذي يراعى في بادى الامر هو ان لا يرد بهذا فيما احسب ان الرسم ان كان يدل  
على اجزاءها فانها مضاف الى الاشياء لا في نوعه بل في الحقيقة بل في قبل  
الاضافه العرضية اعني التي ليست في جوهر الاشياء المضاف ومن التي تضمنها  
الرسم الاول اعني العرضية واما التي الاضافه في جوهر كل واحد منهما فهي مثل  
القليل والكثير فان كل منهما في جوهر صاحبه ومن التي تضمنها الرسم الثاني اعني  
الحقيقي **الفصل الثاني** قال ابن سينا في هذا الموضع ان المضافين ان مر  
خاصتهما انه من عرف الاثنان احدهما على التحصيل عرف الاخر فان الاثنان  
متى علم ان هذا الشيء من المضاف وكانت مضافة احد المضافين انما الوجود  
لها بالقياس الى المضاف الثاني حين انما اعرف مضافة احد المضافين فقد عرف مضافة  
الاخر وانما كانت معرفته مضافة احد المضافين كاتبعها ما هو عليه بل قلنا او غلط  
ذلك ان بين من قبل الاستقرار مثال ذلك ان من علم ان هذا ضعيف على التحصيل  
فقد علم الشيء الذي هو له ضعف على التحصيل ولكن من عرف ان هذا احسن فقد عرف  
اشيئ الذي هو احسن منه الا ان يكون المعرفة بوجه لا يتيسر فانه ان لم يعرف الشيء  
الذي هو قبل فيه ان احسن قد يكون ان لا يكون انتهى حجة في الحق فيكون قد علمه  
احسن كذا ومنه يظهر ان الرسم واليد ليست من المضافات الحقيقية فانه قد  
يعرف مضافة كل واحد منهما من حيث هما في جوهره على التحصيل من غير ان يعرف  
اشيئ الذي هو له رسم ولا اشيئ الذي هو له يد قال ابن سينا في الجملة الحكم بالحقيقة على

مضافا واما الاختلاف  
احدهما فمعرفة بهذا او  
هذا التحويل فانما يصدق  
ما هو مضافا والحقيقة لا  
بالرسم

واحدة

ما هو من المضافات من سائر المقولات والقياس من المضافات هو ما يصعب بالتميز  
من ركنه انما التماثل فيها ليس فيه صعوبة **الفصل الرابع** القياس في المقولات والقياس في  
يقوله في هذا الباب فيحصر في احد عشر فصلا الاول محدود في هذه المقولة ويعرف  
انها مضافة الى اجناس اول الثاني يعرف فيه الجمل المسعر من هذه الاجناس باسم  
الملوك والجمال ويعرف مضافتها يختص باسم الملكة وهو الذي يصدق عليها كونه المسمى  
ومنها يختص باسم الجمال فانه ان قيل عليها كيف فلكونها من طبيعة واحدة  
الثالث يعرف انما هذا اجناس هذه المقولة وهو الذي يصدق بقدرة طبيعة  
والقدرة طبيعة الرابع يعرف فيه الجمل الثالث من اجناس هذه المقولة وهو الذي  
الانفعال والانعالات ويعرف لم يستبعد انفعالها ويعطى الفرق بين  
التي تسترنا انفعالها والتي تستر انفعالها وان اسم الكيف في المسمى وانما  
ينطلق على الانفعالية للغير التي قد يطلق على الملكة اكثر من ذلك من انطلق  
على احوال اجناس يعرف فيه الجمل الرابع من اجناس هذه المقولة وهو الذي  
المحدودة في الكيم بما هو الكيم ان يستلزم في التحصيل والتمثيل والمكتشف والمختن  
والامس على ما هو خلاصة تحت هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع السابع  
يعرف فيه ان الاشياء المنقصة بالقياس الى التي يدل عليها باسمها من متفهمات مثل  
الاول الدالة على تلك الكيفية الثانية يعرف فيها قد يوجد التضايف والكيف  
كمن في بعض ما اذا كان احد المتضادين في الكيف لزمان يكون الضد الاخر  
في الكيف التاسع يعرف فيه ان الكيف قد يتبدل بالمال والاكثر وان ذلك  
ليس في كل العشر يعرف فيه ان الشد وعبر الشد من الخاصة التي تخص هذه  
المقولة كما قد يشترك فيه في اشياء كثيرة ذكرت في هذا الباب وذكرت  
ايضا في الاضافه ويعطى من اين تعرض خللها وان ذلك لما يجتمعين **الفصل**  
**الاول** قال ابن سينا في الكيفية التي هي بالقياس في الاشياء كيف هو هذه الكيفية  
يقال على اجناس اول مختلف **الفصل الثاني** قال ابن سينا في الكيفية التي هي بالقياس  
وحالها الملكة منها على احوال ان الملكة هي من هذا الجمل على ما هو في المثل  
زمانا واما على ما هو في شريك الزوال ومثال ذلك العلم والمضافان في العلم



بالشيء إذا حصل صفة نظرية بآدم الأشياء الثمانية العيرة الزوال وذلك علم بطريق  
 على الآلات تعبر تارة عن عرض أو غير ذلك من الاشتغال بالأمور الطارئة التي يكون  
 سببا مع طول الزمان لا بدول الآلات عن العلم ولسانه فالحال ما يتأخر من هذا  
 الجنب على الأشياء السريعة للحركة المستمرة مثل الصحة والمرض والحركة والبرودة  
 التي من سباب الصحة والمرض فان الصحة بعد برهة من المرض والمرضى ينجو من المرض  
 هذه فيغير زوالها فانه إذا كان الأمر كذلك لكان ان يسميها حكمه قال ومنه البين ان  
 سببهم الحكم انما يتبدل بغيره ليس على الأشياء التي هي من الجواهر زمانا في التبدل  
 وأما قوله في قوله لا يتبدل فغيره كما ان غير محتمل بالعلم كما يعتقد به ان لم يكن  
 على ان كان بهذه الصفة فله حال في العلم كما ستره في حاشية الملكات لم يضر  
 بجملة من اجسامها حالات وليست الجمالات ملكات وايضا فان الملكات انما هي في  
 حالات ثم تغير بآخرة ملكات وهذا الجنب كما قيل هو الهيئات الموجودة في النفس  
 وفي المتفكر من جهة ما هو متفكر **الفصل الثالث** قال في جنس ثانيا من الكيفية وهو النفس  
 به يتبدل في الشيء ان له قوة طبيعية او لا قوة له طبيعية مثل قولنا متحرك ومركب  
 انه ليس يتبدل في الشيء ان له متحرك او مركب وما كونه ذلك من قبل ان له حال في  
 النفس او في المتفكر مما هو متفكر بل من قبل جالدة طبيعية او لا قوة طبيعية  
 اجماع بلا قوة طبيعية ان يفعل ويحصل بسببه وبقوة طبيعية ان يفعل بسببه  
 ولا يفعل الا بعصره شال ذلك ان في صفة من قبل ان له قوة على ان لا يفعل غير  
 والآفات وتقبل الجواهر ومضائق حرجية ان له قوة يفعل بها بسببه ويحصل بعصر  
 والفعل مركب من قبل ان له لا قوة له طبيعية على ان لا يفعل غير الامر في ذلك الامر  
 في الصلابة واللين فاذ لم يصب حرجية ان له قوة على ان لا يفعل بسببه وتبين  
 من قبل ان لا قوة له على ان لا يفعل بسببه **الفصل الرابع** قال في جنس ثالث من  
 الكيفية وهو الزمان قال في كلياته انفعالية وانتقالات وانواع ذلك الطبع مثل  
 الحرارة والبرودة والالوان مثل السواد والبياض والمخيمات مثل الحرارة والبرودة  
 والرطوبة واليبوسة فان هذه كلها ظاهرها هي كلياتها اذ كان كل واحد انفسا شيئا  
 من هذه ليس له عنه بحرف كيف مثال ذلك انما يتبدل كيف هذا الفعل في حلاله وكيف

هذا النوع

بهذا النوع في بابيه فيجاب بانه من هذه الحرارة والبياض او غير هذه الحرارة والبياض  
 وانما قيل في مثال هذه كليات انفعالية لانه قبل انما حدث في كلياته المتعطف  
 بما عن انفعاله بل من قبل انما يحدث في كلياته انفعالية لانه قبل ان انفعاله  
 في الفعل والحرارة والعصر انما قبل فيها كليات انفعالية لانه قبل ان انفعاله  
 في الفعل عن الحرارة والبرودة لانه قبل ان انفعاله في الحرارة والبرودة مع حسن الرضا لما النج  
 يحدث ان انفعاله في اللون وليس يقال فيها كليات انفعالية هذه الجملة اذ كانت  
 الالوان لا تحدث انفعاله في العصور انما يقال في هذه كيفية انفعاله من قبل ان حدث  
 في الشيء المتعطف انما يحدث عن انفعاله وذلك انما كان من البين ان حرج  
 انجيل وصفة الفروع انما يحدث عن انفعاله في الالوان والبرودة والحرارة وجب  
 ان يعتقد ان من قبل ان له امره وبالطبع حرجا او متفكرا ان السبب في ذلك  
 ان حرجه في اول الخلق قد انفعاله من الانفعال الذي يتبعه الحرج في  
 انجيل وصفة الفروع وما كان من هذه العوارض ثانيا عرس الزوال فعد  
 الذي يسمى كيفية انفعالية وهو الذي لم يزل عنه بحرف كيف في المعقادات وما كان  
 سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعاليا ولا يحدث العادة ان يسل عنه بحرف  
 كيف ولذلك يجيب ان يخص هذا الجنب بسبب الانفعال لا باسم الكيفية الانفعالية  
 وصار ذلك ان الصفة والحرارة اذا كانت لنا بالطبع والمجربة قبل انفسها  
 في الشخص كيف هو وان كانت الحركة عرضت من انجيل وصفة من فروع لم يتبدل  
 في الشخص بها كيف هو وذلك انه ليس يتبدل في هذه حالة حرجية ولا صفة  
 وانما قال آخره واخر فقط وبالجمل ان الفعل فقط فيجب ان يسمى مثل هذا انفعالا  
 فقط وان كانت انما يختلف بطول النفا وقصره وعلى هذا المثال في حرج عرض  
 النفس كليات انفعالية لما كان حرجها بالطبع وثابتا وانتقالات لما كان عارضا  
 ولم يكن للانسان بالطبع والبرمج شال ذلك قويا العقل والغيب فان من كان  
 له من الانسان بالطبع قبل فيه انه غضوب وانه ناري العقل ولذلك يسمى اشبال

هذا النوع

فقط



هذه كليات انتقالية ومنه عرفت ان الغرض من امر يخرج طرا عليهم لم يقبل في هذه  
ولانها العقل وانما يقال في ان غرضه ان يعقله يجب ان يقال في امثال  
هذه الامثلة لا انتقالية وذلك ان صيغة هذه اللفظة يلقى اياها بالشيء الثابت  
**الفصل الثاني** قال وجنس رابع هو الشكل والملكة الموجودان في واحد واحد  
من الاشياء والاستقامة والاشياء وما اشبهه مما لا يقال في الشيء اذا انفك  
بواحد من هذه كيف هو ذلك في قوله في الشيء انه مثلث او مربع في جواب  
كيف هو وانما يستقيم ويصح في ذلك الملكة **الفصل الثالث** واما المتخيل والمخيل  
والجنس والامس فقد ظهر ان مدين داخلان تحت هذا الجنس الا ان الاشياء  
ان يعقل في مدين الجنسين انما خارجان عن هذا الجنس وذلك انه قد ظهر ان  
كل واحد منهما آخر مما لا يمكن داخل في مقتضى الوضع منه فانه المقول وذلك  
ان المتخيل والممكن انما يدلان على وضع ما لا جزء فانه مقتضى ما يقال في جزء  
متناهي بعضها من بعض ومتخيل لما اجزاه متباينة بعضها بعض وذلك الامس  
انما يقال فيما اجزاه متبوية في سطح ليس يقبل بعضها بعض في وجه فيما  
اجزاه غير متبوية بل يفضل بعضها على بعض قال ولعله قد يظهر ان هذه كليات  
اخر كونه التي تعدد فانه هذا الجنس يبلغ عددها من هذا العدد ويريد ان تلك  
الكليات هي الكليات التي يرسل عنها بحرف كلف في الاشياء والاشياء التي هي صور  
نوعية او تابعة للصور النوعية وهذه الكليات هي التي يرسل عنها في الاشياء  
وهي الاحوال الملاحقة للصور من قبل المصور في الاشياء المصورة لانه وذلك بين  
من الفرق بين مدين النوعين من الكيفية **الفصل الرابع** قال وذوات الكليات  
من المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكليات انفسها ومن المثل الاول وذلك على  
طريق الاشتقاق في اكثرها بحسب اللسان اليوناني مثل الابيض المشتق من  
اسم البياض والبييض المشتق من اسم الباطة والعال في المشتق من اسم العالة  
واما التي ذواتها ليس يوجد في اللسان اليوناني للكليات الماخوذة بمجردة  
في الموضوع اسمها فيشتق منها اسماء لتلك الكليات من حيث هي في نوع  
موضوع مثال ذلك ان الاشياء الموضوعات عندهم للاشياء الداخلة فيما يقال

يعتقد  
انما  
جهام

نوع

بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم يكن مشتق من شيء الخ اصر والملاكر نمان الاسماء الدالة  
على هذه الكليات عندكم مشتق لانه لا يمكن ان يكون في كلام العرب وليس يوجد في  
في اللسان العربي افعال ليس لها مصادر وربما اتفق في اللسان اليوناني ان يكون  
الكيفية من حيث هي مجردة عن الموضوع فيمكن ان يكون اسم تلك الكيفية من حيث هي مجردة  
مشتق من اسم اخر مثال ذلك انهم كانوا يقولون في الفقه مجتهد لانه اصل  
**الفصل الخامس** قال وقد يوجد في الكيف تضاد مثال ذلك ان العدل ضد الجور  
والبياض ضد الاسود ولكن لا يوجد ايضاً في الاشياء ذوات الكيفية مثال ذلك  
ان العدل ضد الجور والابيض ضد الاسود ولكن ليس يوجد التضاد في جميع  
الكليات ولا في جميع ذوات الكليات فانه ليس لا مشقة في التضاد في  
وبالمثل الكيفية المتضادة وايضا فيمكن ان كان احد المتضادين كيفاً تان الضد الثاني  
يكون كيفاً وذلك على ما استقر مثال ذلك ان العدل لما كان ضد الجور وكان  
العدل في الكيفية كان الجور في الكيفية اذ لا يصح ان يقال ان الجور في الكيفية ولا  
في المضاد ولا في قوله اخر ولكن يظهر الامر في سائر التضادات الموجد في الكيف  
**الفصل السادس** قال وقد يقبل الاقل والاكثر فانه قد قيل عدل اكثر من عادل و  
ايضاً من حيث هو ايضاً اذ موضوعات هذه الاشياء يقبل الاقل والاكثر ليس هذا  
في جميعها بل في بعضها ومن ذلك شيئا انما اخذت هذه الكليات مجردة عن موضوعاتها  
هل يقبل الاقل والاكثر فان قوماً يمارون في ذلك ويرون انه ليس يقبل عدل اكثر  
من عدل اقل ولا جور اكثر من جور اقل والفرع يمكن ان يكون عدل اكثر من عدل وصحح  
في سائر هذا الجنس انهم من الجاهل واما الثالث والمربع وسائر الاشكال فليس يقبل  
الاكثر والاقل فانه ليس مثلث اكثر من مثلث ولا مربع اكثر من مربع فان داخل  
تحت هذا المثلث فمدون مثلث على حد سواء ولكن داخل هذا المربع وقيل فمدون ربع  
على شترع مسوولاً لم يدخل تحت هذا كذا في ليس يقال بالمقارنة اليه فانه ليس لا حد  
ان يقول ان المربع اكثر دائرية من المستطيل وبالمقارنة انما تقع المقارنة في الاشياء الداخلة  
تحت حد واحد وان كان هذا كذا فليس كل الكيفية يقبل الاقل والاكثر ولا شئ من هذه  
التي ذكرها في تحقيق الكيفية **الفصل السابع** واما خاصتها الحقيقية التي لا يتغيرها

مثل  
لكن  
اسم  
لكن  
الكثر من جرح

الكثر من جرح  
الكثر من جرح







ليس بينهما مترسطة مثل الصحة والمرض الذي لا يخلو جسمه من أحدهما وشأن الزنج  
والفرد الذي لا ينج عدد معين يتصف بأحدهما فإن أشاء منه من المتصفاة فاشتر  
التي ليس بينهما مترسطة وأما ما ليس واجبا أن يوجد أحد المتصفاة من المرض  
لها في المتصفاة التي بينهما مترسطة مثال ذلك السواد والبياض الموجودان  
في الجسم فانه لما كان ليس واجبا أن يكون كل جسم ملوناً إما بياضاً وإما أسوداً  
قد يخلو الجسم من كليهما إذا كان بينهما مترسقات وهو الأصفر والابيض وسائر الألوان  
التي بين الابيض والأسود وكل الجسم والمادة لما كان ليس واجبا أن يكون كل  
شئ إما محمداً وإما نه من موجدات بينهما أيضاً مترسقات وهو ما ليس محمداً ولا نه من  
ثان المترسقات في بعض الأمور لها نفسا مثل الأكرن والأصفر وفي بعضها ليس لها  
أسواء فيعبر عن الأوساط بسبب الطرفين مثل ذلك لا جود ولا رد في واحد  
ولا جود **الفصل الرابع** فاما العدم والمملكة فاما يوجدان في شئ واحد فيعبر عن ذلك  
البهر والعرفا يوجدان في العين بهذا الجنب من العدم بالمملكة وجزان فيعبر عن  
المملكة التي من شأنها أن تكون في زمان غير زمان يكون وجودها في المستقبل فاقبله  
يقولون ذلك لم يكن له زمان في الوقت الذي لم يكن له زمان لم يكن له زمان وأما في  
لم يكن له بصر في الوقت الذي لم يكن له زمان لم يكن له بصر في ذلك ليقال فيها يولد  
منها كحيوان لا يابسان ولا بصر مثل الجراد والكبد لأنه أدركه وأما في قول ليس الذي  
يعدم المملكة وتجدد المملكة هو العدم والمملكة مثال ذلك أن البصر ملكة والعلم  
عدمها وليس في البصر هو البصر ولا في العلم هو العلم ولو كان الموضوع البصر  
والبصر شيئاً واحداً والموضوع العلم والعلم شيئاً واحداً لصدق أن يحمل البصر  
على البصر والعلم على العلم مثال العلم هو البصر وبذلك كان العدم والمملكة  
متقابلان لك المتصف بهما أيضاً متقابلان فانه إن كان العلم متقابلاً للبصر  
فلا لا علم متقابل للبصر وذلك إن جهة التقابل بينهما واحدة **الفصل الخامس** فاما  
ليس شئ في الزمان يسبب ويدرج هو العجوبة السالبة فانه الموجه قول موجب  
وأكبر قول سالب وليس شئ في الزمان يسبب ويدرج قول بل هو معتبر في  
عليه لفظ مفرد أو ما قوة دلالة المفرد والشئ الذي يوجب ويسبب هو  
أيضاً متقابل كمتقابل الموجه والباله مثال ذلك أنه كما قيل لا زيد جالس في بيتين

في الوقت الذي لم يكن لها  
الشيء في فية

قولنا

طال

بجالس كمتقابل الجالس غير الجالس **الفصل السادس** ويظهر أن تقابل العدم  
والمملكة ليس على شئ تقابل المتصفاة من الأشياء التي تقابل على طريق المملكة والعدم  
ليس يقال جهة أحدهما بالقياس إلى الثاني كما يقال جهة الأشياء التي تقابل على طريق  
الاضافة فانه ليس يقال البصر هو العلم ولا العلم هو البصر في غير وقت أو غير  
أيضاً وذلك أن كل متصفاة كما قيل يرجع كل واحد منهما على خاصية لا تتكافؤ  
فيها الأشياء التي على تقابل على جهة العدم والمملكة ليس يرجع واحد منهما على جهة  
بالتكافؤ وذلك أن ليس البصر هو العلم ولا العلم هو البصر الذي هو المملكة **الفصل السابع**  
ويظهر أيضاً المتقابل على طريق العدم والمملكة ليس من المتقابل على طريق  
التكافؤ من هذه الأشياء وذلك أن كل متقابلين على طريق التقابل فاما أن يكونا من  
المتصفاة دين الذين ليس بينهما وسط وهذا العنق من المتصفاة لا يتصور أن لا يتصور  
الموضوع للنفعة بما هو أحدهما كما قيل مثل الصحة والمرض التي لا يتصور أحدهما  
بدون الحيوان وأما أن يكونا من المتصفاة التي بينهما وسط ويحتمل هذا العنق  
من المتصفاة أن قد يخلو الموضوع من كليهما كما يكون أحدهما موجوداً له بالعلم مثل  
الحركة المدجوة في النار والبرودة في الثلج فأن النار لا يتصور حركتها ولا الثلج  
غير البرودة وإذا كان ذلك فكذلك فلا يتصور المتصفاة التي بينهما أحدهما من أن  
أن يوجد أحدهما للموضوع محضاً لا لغيره أصلاً وإما أنه قد يخلو الموضوع  
من كليهما فاما العدم والمملكة فليس يوجد بينهما شئ من هذه الأقسام التي وجدت  
للاضافات المتصفاة وذلك أن المتقابل على طريق العدم والمملكة ليس يجب أن  
أن يوجد أحدهما في التقابل وإنما ذلك في الوقت الذي لم يكن شئ من التقابل أن يقبل  
أحدهما مثال ذلك أن الزمان شئ أن يصر قد يخلو من كليهما مثل الحرفان  
ليس يقال فانه أعم ولا يصير المتصفاة التي ليس بينهما وسط فلا يخلو الموضوع  
من أحدهما ولا في وقت من الأوقات فاذن ليس العدم والمملكة من المتصفاة  
التي ليس بينهما وسط ولا لها أيضاً من المتصفاة التي بينهما وسط وذلك أنه يجب  
أن يكون أحد المتقابلين على طريق المملكة والعدم في موضعهما في الوقت الذي لم يكن  
مثلاً أن يوجد له المملكة وليس يوجد هذا في العنق من المتصفاة التي ليس أحد  
الضدين فيها موجوداً للموضوع وإما أنه إذا كان قد يخلو الموضوع من كليهما

ات

وسط

يجب



ولا يضر بكونه ان يتعدى الى العدم والمملكة انهما من الكلي بينهما وسط واحدهما مجرد  
 للموضوع دأيا فانه ليس بجزء من العدم والمملكة با احدهما كان جايما للموضوع  
 وان كان كذلك فغدت تبين ان المتقابلات على جهة العدم والمملكة ليست  
 واحدة من اصناف المتقابلات على جهة المتقابلة وقد يشارك ايضا في النصف  
 من العدم الذي سناه قبل المتقابلات على جهة المتقابلة فان المتقابلة من يمكن  
 ان يقع من كل واحد منهما تغير الى صاحبه فانه يمكن احدهما الموضوع بالظهور  
 دأيا مثل الحرارة للبارودة فكذلك ان الابيض قد يصير سودا والسود قد يصير  
 ابيض والمزاج الصالح قد يمكن ان يلزم طالح والطالح قد يمكن ان يعود صالحا  
 وذلك اذا قيل كما قيل ان السوء لا يحسنه من هو على ناهب فاضلة بمرور  
 جميل فان معاشره الفضلاء قد يتخذ بالمرء طريق الفضيلة ولما احتل بئرا  
 فاذا اخذ الحمار الى الفضيلة وكلما طال بالارمان سهلت عليه الحركة فمد  
 اما ان يصل من الفضيلة الى حد يسير ولما ان يصل منها الى التمام ان لم يقف  
 الزمان واما هذا النصف من العدم والمملكة فانه يمكن ان يتغير الى العدم ويسير  
 يمكن ان يتغير العدم الى المملكة اذ قد تلتقي تحريمه من غير ان يكون مجردة في  
 المستقبل فان الامر لا يمكن ان يعود بصيرا ولا لا صلح فاحر **الفصل الثاني**  
 قال ومن البين ان التي تتقابل على جهة الالجاب والسلب ليست واحدة  
 من اصناف المتقابلات التثنية فان الموجبة والسالبة يخصهما من بين سائر  
 ان يجزئان يلزم احدهما صا وقاد الاخر كاذبا وليس يلزم هذا في واحدة  
 مثال ذلك في المتقابلات الصحة والمرض ليس في واحد منهما احد في الا  
 كاذب وكل الحال في المتقابلات على طريق المضاف مثل الضعف والضعف  
 والتي على طريق العدم والمملكة مثل العز والبهر والجمله لا كانت هذا التثنية  
 اما يدل عليها بانها مفردة او مفرقة لانها مفرقة اللفظ المفرد لم تنصف  
 شي منها بالصدق ولا بالكذب فان قولنا حيوانا ليس بصدق ولا كذب  
 حصر فيه مع ثمة فقتل لان حيوانا او ليس بحيوان وقد يظهر بالتقابل

المتقابلين لهما جهة واحدة  
 من جهة راس واحد  
 راس واحد  
 من جهة راس واحد  
 من جهة راس واحد

على

على جهة التقابل والعدم والمملكة انهما من الكلي الموجبة والسالبة اذا قيلت على غير  
 اعني اذ دل عليها اللفظ مركبا مركبا خبريا مثل قولنا في المتقابلات سقر لا مرض  
 سقر لا صحيح فان يكون قولنا متقابلة مثل قولنا زيدا زيدا بغير كذا التقر  
 بين مذهب القائلين وبين الموجبة والسالبة ان الاشياء التي تتقابل بتدبيرها على  
 طريق المتقابلة ليس يكون احدهما ابدا صا وقاد الاخر كاذبا بالامتناع كان الموضوع المتصرف  
 باحدهما موجودا مثل ذلك ان سقرا لا مرض سقرا لا صحيح فاما يكون احدهما في الكلي  
 صا وقاد الاخر كاذبا متساويا سقرا لا موجودا ولما لم يكن موجودا كان القول لا  
 جميعا كاذبا بين الاشياء التي تتقابل على طريق العدم والمملكة مثل قولنا زيدا زيدا  
 ليس بامتناع احدهما صا وقاد الاخر كاذبا بغير طين احدهما ان يلزم زيدا موجودا  
 ويكون في الوقت الذي مرث اذ ان يوجد البهر فان زيدا ان لم يكن موجودا كذب  
 فيه لم يزد بغير ذلك كذب عليه الاخر ان في الوقت الذي يوجد البهر فانه الموجبة  
 وان البهر فان احدهما يكون ابدا صا وقاد الاخر كاذبا كان الموضوع موجودا ولم  
 يكون فان قولنا سقرا لا مرض سقرا لا ليس بغير احدهما صا وقاد الاخر كاذبا  
 كان سقرا لا موجودا او معدوما فتمت انما هي بتاثير المتقابل على طريق الالجاب  
 والسلب في القضايا المركبة من المتقابلات الاخر **الفصل الثالث** قال ومن البين  
 متساوية في ذلك تبين بمنقول جوهيات الخواص وان الصحة نقصا للمرض  
 والجبر بزيادة العدل واليمين بزيادة الشهادة وكذا في سائر فاما المتقابل للمرض  
 فربما كان شيان احدهما اخص والاخر اشهر فان الجبر وهو شرفا التمدد  
 وهو شرفا الشهادة وهو تضاد الاخرين جميعا ومنه مراد ان الجبر في المتقابلة  
 بين الطرفين التي هي شرفا لان هذا التوسل انما يوجد في الجبر في البهر  
 من الامور وان الاخر فان الجبر هو تضاد لشرف **الفصل الرابع** قال وما يلزم  
 المتقابلة ان ليس واجبا من كان احدهما موجودا ان يكون الاخر موجودا ذلك  
 اذ ان كان الحيوان كذا صحيح فان المرض ليس يلزم معقولا وان كانت الاشياء  
 على فان السواد لا يلزم موجودا وليس كذلك سقرا لا مرضا فليس يلزم ان  
 يكون الاخر صحيح ولا يمكن ان يكون سقرا لا مرضا صحيحا معا قال وكل متقابلين

ابدا

جزء

كلما



١٦  
 قد خلت ان يكون في موضع واحد مثل الصحة والمرض الموجودين في جسم الحيوان  
 والسواد المتواجد في بعض اعضاء الجسم على الاطلاق والعدل والمجرد الموجودين في بعض  
 الانواع **الفصل الثاني** وكل متضاين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه  
 مثل الاسود والابيض اللذين جنسهما القريب القوت واما ان يكونا في جنسين  
 متضادين مثل العدل والجور فان جنس العدل الفضيلة وجنس الجور رذيلة  
 وهما متضادان واما ان يكونا باعضهما جنسين متضادين ليس فروعهما جنس  
 مثل الجور والشكر اذا كان احدهما في مقوله والاخر في مقوله اخر لانها متضادان في  
 مقوله واحدة كان المقوله جنسهما **الفصل الثالث** العدل في المتقدم  
 والمتأخر قال في بيان شيئا تقدم شيئا على اربعة احوال اولها وان يكونا في زمان  
 ينزل ما ينزل ان هذا من زمن غيره واعتنى في غيره والثاني المتقدم بالطبع وليس  
 اذا وجد المتأخر وجد هذا في ارتفاع المتأخر وليس مكافئ له في الوجود اخر  
 اذا وجد المتقدم وجد المتأخر بل من جهة الاثنين وجد الواحد وان كان  
 الواحد موجودا فليس يجب وجود الاثنين وكما كان يوجد بوجوده في اخر  
 ولا يوجد ذلك الشيء الاخر بوجوده فهو في ادنى قبة انه متقدم عليه الثالث  
 المتقدم بالمرتبة كما ترى في العلوم والصناعات فان المحدث والرسم الخي يصنعها  
 المهندسون للكمال متقدمة بمرتبة التعليم لما يريدون ان يبرهنوا عليه وفي  
 الكتابة معرفة حروف المعجم متقدمة لتعليم الكتابة وكل صمد لا يولد الا من قبله في الخطيب  
 متقدمة للخطيب المقصود في الخطيب والابيع المتقدم بالشرف والكمال فان الشرف  
 بالطبع يعقد قديمه متقدم على الاقل شرفا وتلك بهذا الاعتقاد مشترك  
 الجميع مع ان هذا الوجه من التقدم شديد المعايير للوجه التي تقدمت وذلك  
 ان هذا الوجه من التقدم هو شرف مرتبة وانما المتقدم قال وكان ان يكون في  
 الوجه التي يقال عليها التقدم بحسب ما يرى من هذه الاربعة لكن هذا  
 كذا اخر من احوال التقدم وهو المتقدم بانه بسبب الشئ وهذا ان كان في الزمان  
 الوجه اعز ان يتقدم من وجه المتقدم الذي هو سبب وجود المتأخر ومتى

هو رتبة  
 ارفع المتقدم ارفع  
 القاصر وليس في رتبة  
 القاصر ارفع المتقدم  
 مشرق تقدم الواحد والاثنين  
 في وقت واحد في زمان

وجه

وجد المتأخر وجد المتقدم مثال ذلك ان وجد الان من تقدم على الاعتقاد الصافي  
 ليدان موجود ومتروك الان من وجد في هذا الاعتقاد ومتروك في هذا الاعتقاد وجد  
 الان من والان من هو البين وجد في هذا الاعتقاد لا الاعتقاد في وجه الان من  
 وذلك بسبب الصدق والكذب في القتل انما هو وجه الشيء وهو متضاد باحد  
 المتباينين خارج النفس وان كان هذا كذا اخر من التقدم فالمتقدم في وجهه وجد  
**الفصل الرابع** في معترضا متباينين في وجهه او في المقول فيها باطلاق هما اثنين  
 اللذان يتبعان في زمان واحد فانها لما لم يكن احدهما متقدما للآخر بالزمان  
 قيل انهما معا بالزمان والثاني ما بين انهما معا بالطبع وهذا على ضربين احدهما  
 الشبان اللذان يتكافؤان في لادام الوجود اي حتى وجد احدهما وجب الثاني في غير  
 ان يكون احدهما سببا لوجود صاحبه مثل الضعف والنصف فانه حتى وجد الضعف  
 وجد النصف ومتروك جدا لنصف وجد الضعف وليس واحد منهما سببا للآخر  
 والآخر **الفصل الخامس** القسمة لجنس واحد في الجنس القسمة بالجنس في هذا الاصل  
 مثل الطائر والساج والاشجار فان هذه الانواع الحيوان الذي هو جنسها وليس  
 واحد منها متقدما على صاحبه المتأخر وان ذلك قد يقال في مثال هذه انما معا  
 بالطبع وقد يكون في كل واحد من هذه الانواع القسمة ان تقسم ايضا الانواع اخرى  
 ايضا فكل معا بالطبع مثل قسمة الانسان الى رجلين والى امرأة رجل الى  
 لدا رجل كثره والى امرأة رجل الى فاما اجناس هذه الانواع فترتفع عليها التقدم  
 الذي بالطبع وذلك انما لا يكافؤان في الوجود فانه من وجد الساج وجد الساج واذا كان  
 الساج موجودا فليس يلزم ان يكون الساج موجودا فالتقوى انما معا بالطبع هما  
 قلنا صنفان احدهما الشبان اللذان يتكافؤان في زمان وجد احدهما من القسمة  
 من غير ان يكون واحد منهما سببا للثاني والثاني الانواع التي هي قسمة الساج واحد  
 منها قسمة لصاحبه التي توافيها معا بالاطلاق من التي تكون في زمان واحد  
**الفصل السادس** في الحركة وانواع الحركة ستة الكون ومقابل الفناء والتغير ومقابل  
 التغير والاستمرار والتغير والمكان وهو المستقر لانه لا يتغير وجميع هذه الانواع  
 الستة ظاهرة في امرها انما لا بعضها لبعض بعد الاحكام فانه ليس طبيعة احد ان

ساج  
 شجر

فاما سبب القسمة في هذه الحركة  
 الاستمرار والتغير في المكان والوقت  
 والافاضة والاضيق والافاضة  
 والاضيق والاضيق والاضيق

الاضيق  
 والاضيق



١٧  
 الكون قد لا لا الف نقص ولا التامة واحدة من هذه فاما الاستحالة فقد علمنا  
 بانها وسائر الحركات التي عدناها في واحد فاما الاستحالة معجدة  
 في جميع اجزاء الكيفيات الاربع التي عدناها في اكثر من واحد وليس كذلك  
 من سائر الحركات ولا يلزم ما فان الحرك باحد الكيفيات ليس يجب فيه  
 ينزل ان ينقص ولكن سائر ما يجب ان يكون حركة الاستحالة غير واحدة  
 سائر الحركات فانها لو كانت من واحد الحركات شيئا واحدا او كانت كل منها  
 احدها الحركات لكان يجب ان يكون ما يستحيل فقد علمنا ان نقص او تغير  
 يعزب اخر من حركه التغير وليس بعد الامر هكذا وكان يلزم ايضا في هذا  
 وهو ان يكون ما في الحركه حركه اخرى فقد استحال وليس الامر كذلك فان  
 المربع اذا اضيف اليه في صناعة المربع الشئ في حركه السطح المربع فقد  
 يزيد الما لم تجد شيئا في هذا الاستحالة ولكن سائر الحركات في هذا الاستحالة  
 هذه الحركات التي عدت متماثلة بعضها بعضا وهذه الحركات المتماثلة بعضها  
 من مقتضى فان اسم التغير ليس في هذا المعنى الا بالمتعارفة على مقتضى فكلما تغير  
 فقد استحال ذلك على ما يتكلم ولما ذكرنا من ان سائر الحركات في هذا الاستحالة  
 في المكان كغير هذا كل غير بين في مثل هذا الموضع فلذلك عدل للاقتناع في  
 ذلك ان لم يكن قصده ان يبين شيئا الا ان الاستحالة غير سائر الحركات قال  
 والحركه على الاطلاق التي هي اجزاء ايضا في الاستحالة على الاطلاق الذي هو  
 اجزاء ايضا في الاشياء اذ كانت الحركات اجزاء ايضا في الحركة والحركات  
 اجزاء مثل التغير في المكان ايضا في الحركة في المكان ومثل ان التكون  
 ايضا في التفساد والتغير ايضا في التغير وكذلك ينبغي ان يكون الحركه في  
 المكان ايضا في الحركه في المكان من جهة تفساد الموضع الذي فيه تكون الحركه  
 مثال ذلك ان الحركه في الفتح مضادة للحركه في السفل اذ كان الفتح ايضا  
 السفل فاما الحركه الباقية من الحركات التي عدناها وهي المتماثلة فليس  
 يسعمل ان يحد لها ضد لان جهة السكون ولا جهة الحركه وقد يشبه ان

الذي

يعتقد

يعتقد انه ليس لها ضد الا يجعل جاعل في هذه ايضا السكون المقابل لها من  
 السكون في الكيف والحركه المتماثلة لها الحركه التي يلزم في الكيف المتماثلة  
 للكيف التي فيها تلك الحركه كما جعل المقابل للحركه في المكان السكون في المكان  
 او الحركه في ضد ذلك المكان الذي كانت اليه الحركه الاخرى مثال ذلك ان  
 التغير في السواد ايضا في التغير في البياض والسكون ايضا في البياض  
**الخامس** في ان لا يكون على الحركه شئ واحد على طريق الملكة والحال فانما نقلنا  
 على وان لم نعلمه والثاني على طريق الكيف فانه في ان لا يكون له كذا كذا  
 والثاني على ان لا يتحمل على البدن اما على كل مثل القرب والبطول واما  
 على جهة مثل الخاتم في الاصبع والتحمل في الرجل فهذا المعنى الثالث هو  
 المخصوص بمقتضى له عند المفسرين والرابع على نسبة الحركه الى الكل مثل قولنا  
 لم يد ولم رجل والخاص جرت عادة اليونانيين باستعماله وبنسبة  
 الحركه الى الدعاء الذي هو فيه مثل الحركه في الكيل والشراب والذين في  
 عالمهم كانوا جرت عادة قديم ان يقولوا الذين لم شراب والكيل لم حركه  
 على طريق الملك مثل قولنا زيد لم مال ولم زوجة لم بيت قال الا ان هذا المعنى  
 من معان لم بها بعد هذه الوجهه التي يقال عليها لثان قولنا لماراة تكل  
 به على شئ اكثر من المقارنة قال ولعله قد يظهر لقولنا لم معن اخرى هذه  
 التي عددناها لان المعاني المشتهرة من ذلك من هذه التي عدناها وهي  
 بحسب ما وجدته مستقرها مستقرها **في** انفسر تلخيص كتاب المقولات  
 واما ما رايه العقل بيلده ان الله تعالى في كتابه  
 بارا رينا سائر العباره صلي الله

يسمى

عم



قال وينبغي ان نقول اول ما بدأ الاسم وما هو الكمال ثم نقول بعد ذلك ما هو الاسم  
والسلب والجلية ما هو الحكم وما هو القدر الذي هو جليل للايجاب والسلب فنقول  
ان الالفاظ التي ينطق بها هي دالة على المعاني التي في النفس والحروف التي  
تكتب دالة على هذه الالفاظ وكان الحروف المكتوبة اعز الالفاظ من الالفاظ  
بعضها جميع الاسم كل الالفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعضها عند  
جميع الناس ولذلك كانت في اللغة من ينطق بها بالاسم فاما المعاني التي في النفس  
واحدة وموجودة بالذات لا يجمع وكذا القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس  
على الموجودات خارج النفس من غير هذا العلم وقد حكم عليه كتاب النفس  
والالفاظ يشبه المعاني المعقولة في ان كان الشيء ربما كان معقولا لا غير  
يتصف بالصدق والكذب لكل اللفظ ربما كان متغيرا غير ان يتصف بالصدق  
ولا كذب وكما ان ربما كان المعقول في الشيء يتصف بالصدق والكذب لكل اللفظ  
قد يكون ما ينضم من يتصف بالصدق والكذب والصدق والكذب انما يلحقان بالالفاظ  
المعقولة والالفاظ الدالة عليها مركبة بعض الالفاظ وفصل بعضها عن بعضها  
واما متى اخذت مفردة فانه ليس يدل على صدق ولا كذب والاسم والاسم والاسم  
الاسم المفردة التي لا يصدق ولا يكذب وهو الذي هو قد مر غير مركبة بالتفصيل  
مثال ذلك قولنا ان نرباض فانه متى لم يقترن به بديدا وليس يوجد  
فليس هو بعد لاصدا وقا ولا كذا فاما يدل على الشيء الذي لا يصدق ولا يصدق  
ذلك الشيء بصدق ولا كذب ولذلك كان قولنا غزالا وعقرا مغربا يتصف  
بصدق ولا كذب فانه متى لم يقترن بذلك قولنا بديدا وليس يوجد اما مطلقا واما  
في زمان فقولنا غزالا موجودا غير ابل غير موجودا غير ابل يوجد ولا يوجد  
**القول الثاني** في الاسم هو لفظه دال على معنى مفرد مجرد من الزمان  
من غير ان يدل واحد من اجزاء الالفاظ على جزء من ذلك المعنى سواء كان الاسم

فروا حيز بعضها بالجمع كما ان  
الموجودات التي هي الالفاظ التي  
في النفس مثلاً لها والالفاظ  
هي واحدة من الالفاظ

بل

او شاعها بالظواهر

المفرد

المفرد بسيط مثل زيد او عمرو او مركب مثل عبد الملك المذموم اسم رجل وذلك ان عبد  
الملك المذموم اسم رجل اذا افرد عبد الملك لم يدل على جزء من المعنى المذموم  
عليه مجموعهما كما يدل عليه قولنا عبد الملك اذا افردنا عبد الملك فان عبد الملك  
اسم على جزء من المعنى المذموم الذي عليه قولنا عبد الملك وكل الملك يدل على جزء من  
المعنى والفرق بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة مثل عبد قيس بعلي ان  
الجزء من الاسم البسيط هو المقطع الواحد من المقاطع التركيبية منه الاسم ليس يدل  
على شيء اصلا بالذات ولا بالعرض مثل الزمان زيد واما الجزء من المركب فليس  
يدل اذا افرد الالفاظ العرض مثل ان يتفق لفظ اسم عبد الملك ان يتفق عبد الملك  
واما زيد فجزء الاسم يتواطع قبل ان الالفاظ التي ينطق بها الحسن ليست  
دالة بالذات على شيء من الالفاظ التي ينطق بها الحركات وهي الالفاظ  
التي لا يكتب فان الالفاظ التي ينطق بها الحركات هي الحركات مولفة من المقاطع  
التي يتركب منها الالفاظ التي ينطق بها الحركات ان اوجز مقاطع مولفة من حروف  
يقا ربها في الخلق وهو دالة على المعاني التي في النفس اعز عند الحيوان والاسم منه غير  
محصل فاما المحصل فلهذا الاسم الدال على الملكات مثل ان وفارس واما غير  
المحصل فلهذا الاسم الذي يتركب منه اسم الملكة وحرف لان الالفاظ التي يستعمل فيها  
هذا النوع من الاسم مثل قولنا الان لا احيان بهذا الصنف من الاسماء  
انما هو اسمها غير محصل لانه لا يستحق ان ليس اسما بالذات لانه اذا كان لا يدل  
على ملك ولا هو انظر قولنا ان دالة ولان الاسم المفرد ان كان مركبا فلهذا  
قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصل والاسم ايضا ان نصب او خفض او غير  
تغيرا اخر مما يشبه ذلك لم يقل فيه انه اسم بالذات بل اسم متصرف فيكون الاسم  
منها معرفة ومنها غير معرفة والاسم المذموم من الاسم يشتمل على جميع الالفاظ المتفرقة  
بين المعروف وغير المعروف وهو المرفوع وكل كلام العرب في الاسماء الموصولة

محصل ومنه يخرج

ايضا



هذا هو الكلام الذي هو  
 في هذا الكلام الذي هو  
 في هذا الكلام الذي هو

وهو الذي يسمى الماندايم مثل كان او لم يكن او هو الان فقبل زمان كان بالذهب  
 او لم يكن بالذهب لم يصدق ولم يكن بالذهب والاسم الغير المعروف وهو المستقيم  
 اذا اصفى البر واحد منه كان صادقا وكذا في مثل قولن زمان كان او لم يكن  
 وجد بالرفع فزاد ما ذكره من جهة الاسم واصنافه **التمثيل في الكلام** والكلمة  
 هي التي تسمى عند العرب الفعل وهو لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى  
 المحصل بعد الزمان الثلاثة التي هي الحاضر والماض والمستقبل وليس واحد من  
 اجزائه يدل على انفراد ذلك بالذات وخاصة الكلمة انما يكون ابدا خبرا  
 لا خبرا عنها ومحمد لا لا مدونهما ولذلك تدل ابدا على معنى ان كان على غيره  
 وذلك اما بان يكون بصيغتها تدل على المعنى المحل وعلى ارتباط المحل بالموضع  
 وذلك حيث يكون خبرا لنفسها مثل زيد يصح زيد شيئا واما ان يكون بصيغتها  
 تدل على ارتباط المحل بالموضع اذا كان المحل اسما واسما مثل قولن  
 زيد يوجد حيا والمحل الذي يدل على ارتباط بالموضع اما ان يكون مابتن في  
 موضع وذلك كقولنا كل من عرفنا بالموضع واما ان يكون مابتن على موضع اذا  
 كان المحل هو الموضع والموضع وما زيد في هذا الكلام من ان تدل مع ذلك على  
 المعنى على زمان ذلك المعنى من الفصل الذي يباين الكلمة الاسم وذلك ان قولنا  
 يصح وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا صحه ويحكم على الزمان الحاضر والمستقبل  
 الذي فيه يوجد الصحة والكلمة ايضا بها محصلة ومنه ما يحمله والمحملة هي التي  
 تدل على المعنى الذي تدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى الغير المحصلة  
 هي التي تدل على ما يدل عليه الاسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى وذلك  
 عدم ما يدل عليه الاسم المحصل غير العدم الذي هو كتاب المقدلات مثل  
 قولنا لا صحه نامة تدل على ما يدل عليه قولنا لا صحه وعلى زمان ذلك المعنى  
 والكلمة الغير المحصلة من نوع من انواع الكلمة اذا كانت داخل تحت أحد المتقدم

الكلمة

للكلمة بالطلاق وموجود لها الخاصية المتقدمة للكلمة وهو انما تدل على ما تدل  
 ان يحل على غيره اما حل الشيء على الموضوع او على الموضوع وانما من هذا الصنف  
 كلمة غير محصلة لانها مشتقة من اسم غير محصل وهذا النوع من الكلام غير موجود في  
 لسان العرب كما كان الاسم الغير المحصل غير موجود والكلمة منها الكلام المعروف  
 ومنها الغير المعروف وهو الذي يقال اسم الكلمة عليها بالطلاق والكلمة الغير المعروفة  
 هي التي تدل في لسان العرب على الاسم على الزمان الحاضر والمعرفة التي تدل على الزمان  
 الذي يوجد كانه داخل في الزمان الحاضر وهو الزمان الحاضر والمستقبل وليس للزمان  
 الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب وانما الصيغة التي توجد له في كلام العرب  
 مشتركة بين الحاضر والمستقبل مثل قولن يصح ويصح وذلك ان كل واحد منهما  
 اراهما ان يخلصا للاستقبال ادخلوا فيهما اسمين او سوف فقالوا يصح او يصح  
 والزمان الحاضر هو الزمان الذي يراه الذين موجودا بالفعل ومثرا البتة  
 قولنا هذه الساعة وهذا الوقت ولذلك قيل اسم الزمان على هذا بالطلاق اذا كان  
 هو الاعرف عند الجاهل وكان بالاضافة اليه ينهم الزمان الحاضر والمستقبل والمتاخر  
 عنه واما ما يتخيل من الزمان الحاضر هو موجود على تخيل او ليس موجود  
 فذلك مما ليس بمشبه يحتاج اليه في هذا الموضع والكلمة ينبغي ان تدل على  
 انما اذا قيلت مفردة فهم منها معنى مستقل لذاته كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل  
 مفردا بذاته ولذلك اذا سمعنا اسم مع قطع بما اذا تدل على المعنى الذي تدل عليه  
 الذي بعد مدحها او غير موجود مثل قولنا كان او يكون هذا اذا كانت هذه الكلمة  
 اخبارا لذاتها واما اذا كانت روايا فبما تدل على المعنى من حيث تدل على المعنى  
 لانها انما تدل على تركيب المحل مع الموضوع ولا بد من ان يكون في اسم الاشياء  
 المركبة وذلك يكون عند التصريح بما مثل قولنا زيد يوجد عالم او ليس يوجد عالم  
 فيكون الكلام متفان صنفين فبما تدل على الكلام التي يكون فيها خبرا وصنفين لانهم

ولا يفهم من الكلام مجردا  
 او بعد ما تدل على تركيبه  
 فالطلاق كانه او يكون مفردة



بناءً على ذلك والروابط التي يسيجى الوجوه فيها ما لا يوجب الاسم والفعل فيكون  
 احصاها الضرورية منها وبغير التي تختلف القضايا باختلافها واما الحروف فيكون  
 في كتابها **الكلام** في القول والقول هو لفظ يقال على معنى الواحد من اجزاء  
 الاول من السبيل تدل على انفرادها على الغنم والتصور لا على جهة الايجاب الحليب  
 على معنى مفرد مثل قولنا ان من حيوان فان لفظ الان في الذم هو في اقل  
 منه يدل على شئ على جهة التقدير لا على جهة ان ذلك شئ مجرد او غير مجرد  
 وكذا لفظ الاصل في الحيوان الذي هو الحيوان لا على جهة ان هذا الحيوان في  
 حد القول من ان الواحد من اجزاء الاول يدل على انفرادها على معنى مفرد هو الفعل  
 الذي في بقا القول الاسم فان الاسم السبيل ليس يدل على جزء منه وهو المقطع  
 على شئ اصلا والاسم المركب ايضا ليس يدل على جزء منه على شئ الا بالعرض مثل  
 ان يفرض الان اسم بعدا لذلك ان يكون بعدا لذلك والقول انما يدل على طريق  
 التعلق لا بالطبع ولا على طريق ان لكل مفرد مركب لفظا مركبا كما في الطبع ويدل  
 عليه من غير ان يتجدد تلك اللفظة في لفظ اخر غير كالا يوجد فعل الالة في غير الالة  
 فان قد يرون ان الالفاظ يمكن ان لا تكون مقدم اخرون يرون ان الالفاظ يدل  
 بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلا لا اختيار تركيب فيها وضعي في اختيار  
 تركيب طبيعي وهو ما يرى ان معنا تركيبها للالفاظ لا يدل بالطبع على معنى  
 القول من تمام ومن غير تمام والتمام منه انما يتم في شئ غير انما يتم مثل ان الامر والنهي  
 والقصد منها انما هو التكميل في القول انما يتم واقفا على ما لا يادى في الساتر  
 فربما يتكلم فيها في كتاب الخطا والاشعر كما ان احصاها الاقوال الغير التامة في  
 الحدود والرسوم يتكلم فيها بكل فركاب البرهان والقول انما يتم في الالفاظ  
 يتصف بالصدق والكذب وهو متصفان بسيط ومركب والبسيط هو المركب منه  
 محمول واحد وموضوع واحد لانه محمول اكثر من واحد وموضوع اكثر من واحد  
 وهذا في بيان النوع الاول المتقدم الايجاب والثاني المتأخر السلب والمركب

المركب منه قد يكون بسيطين والتعلق السبيل يكون واحدا متى كان الموضوع فيه لا يتلصق  
 معنى واحدا من المحمول ويكون القول انما يتم كثيرا متى كان المحمول فيه على معنى  
 كثره او الموضوع اذ كل واحد من القول المركب يكون واحدا متى كان يربطه ويوحد كثيرا  
 اذا كان لا يكون له رابط يربطه فلذلك كل قول اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان  
 واحدا ما ان يكون واحدا متى كان الموضوع فيه المحمول يدلان على معنى واحد  
 واما ان يكون واحدا متى كان رابط الموضوع بطلما ومن الاقوال التي يوجد فيها اكثر  
 من موضوع واحد ومحمول واحد مثل التماسين الشرطي والممكن فان الشرطي  
 هو واحدة بالرابط الذي هو المحول شرط مثل قولنا ان كانت الشمس طالعتنا لم  
 يوجد فان النهار من الله صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس  
 والنهار موجود قد لا واحد واما الممكنة فمر واحد بالرابط الذي هو المحول لا شرط  
 مثل قولنا ان من حيوان والحيوان جسم على ما سيأتي بعد ان كان القول كثيرا  
 ان يكون كثيرا قبل ان يكون المحمول فيه والموضوع او يكون يدلان على معنى  
 واحد قبل ان ليس لهما رابط يربطهما وكل واحد قد يكون جازما فلا بد من اسم كونه  
 او ما يعقد مقام الكل وربما دل على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك ما بالفضل  
 ومعه ربما يكون لغيره فيا عدل ان العرب واما بالقوة ومعه كما يوجد الامر  
 في الاكثر في لغير العرب فانه لما كان ههنا ثلثة معان موضوع ومحمول ونسبة  
 تربط بين المحمول والموضوع وجب ان يكون ههنا ثلثة الالفاظ لفظ يدل على  
 الموضوع ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة واللفظ الذي يدل على ارتباط  
 المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه في الزمان الماضي والمستقبل او الحال كقولك  
 زيد يوجد الان علما او زيد وجد علما او زيد سيوجد علما وربما دل على ارتباطه غير  
 متقدم زمان وهذا هو المحل الضروري وذلك مثل قولنا القابل للثقل موجود زوايا  
 مساوية لثلاثين وليس في ان العرب لفظ يدل على ان المحول من الرابط وهو مجرد  
 في سائر الالفاظ واقرب الالفاظ شيئا مما في ان العرب لفظ من قولنا زيد  
 حيوان او موجود مثل قولنا زيد موجود حيويا تا واسم والكل ليس يصدق ولا يكذب



واما القول فانه لا يصدق او يكذب والقول التريصيق او يكذب يسمى الجازم وسي  
 احكم والكم البسيط مدحج ومن سلب المحقق سلب الالجاب منه حمل على  
 شئ والسلب التامع شئ من شئ لا يصدق من هذا القول المركب وقد رسم ايضا  
 الحكم البسيط انه لا يصدق على ان شئ موجود او غير موجود وذلك اما في الزمان  
 الماض والماضي المستقبل واما في الحاضر واما بالطلاق واما بالاجاب فانه اذا كانت  
 شئ في شئ والسلب الالجاب في شئ من شئ واما كان قد يمكن ان يحكم بالقول في  
 جهة ما من التفسير على ما هو موجود على ما هو موجود في الخارج التفسير في غير موجود وعلى ما هو موجود  
 موجود في الخارج التفسير في غير موجود على ما هو موجود في الخارج التفسير في غير موجود  
 ليس موجود وذلك اما حقا مطلقا واما في احد الاقسام الثلاثة التي هي الحاضر والماضي  
 او المستقبل فقد يمكن في كل ما وجد موجب ان ليس سلب في كل ما سلب  
 سلب ان يوجد موجب واما كان ذلك فلكل الاجاب سلب تقابل ولكل  
 اجاب تقابل وذلك حيث سلب الالجاب موجودان في النفس لا خارج النفس  
 فانه ليس يوجد للمشارع حيث من خارج النفس سلب تقابل ولا في المصلحة  
 من حيث من خارج النفس اجاب تقابل كما في النظر في الاجاب والسلب موجود حيث  
 هما في النفس والسلب والالجاب انما يكونان متقابلين في حقيقة متراكبات المعطى  
 لهما واحدا من جميع الجهات وكذا المعنى الموضوع واما من جهة واحدة اما من قبل  
 الاسم او من قبل سائر الاشياء التي هي في كتاب السبعة فليس بالاجاب والسلب  
 متقابلين **الفصل في** المعاني صفات اما كلية واما جزئية اشخصية واعنى  
 بالكلية الذميمة ثمان بحال على اكثر من واحد مثل حمل الحيوان على الانسان والكرس  
 وسائر اشياء الحيوان والكرس في نفسه مثل زيد ودمي والكرس راليه واما كان  
 الامر كذا فواجب فرضي محتملا بالاجاب او سلب في ان يكون ذلك الحكم مالمعنى من الكفا  
 الشخصيه واما المعنى المعاني الكلية ثم اذا كان المعنى للمعاني الكلية فلا بد من ان يكون  
 اما خافيا بغير سوار او خافيا بغير سوار لفظ كل وبعض ثم اذا كان ما خافيا بغير سوار  
 ان يكون ما خافيا بغير سوار كل اجزائي فالتقابل بالاجاب والسلب في موضعها معنى

فانه ليس يوجد للمشارع حيث من خارج النفس سلب تقابل ولا في المصلحة من حيث من خارج النفس اجاب تقابل كما في النظر في الاجاب والسلب موجود حيث هما في النفس والسلب والالجاب انما يكونان متقابلين في حقيقة متراكبات المعطى لهما واحدا من جميع الجهات وكذا المعنى الموضوع واما من جهة واحدة اما من قبل الاسم او من قبل سائر الاشياء التي هي في كتاب السبعة فليس بالاجاب والسلب متقابلين

توام

اعني بالبوررم

الوجه

للمعنى الشخصيه يسمى الشخصيه مثل قولنا زيد مطلق ليس مطلق والمتفادات التي  
 مضمونها معنى كل واحد بغير سوار ليس يحمل على كل ذلك المعنى ولا على بعض بل  
 يكون الحمل مطلقا يسمى الجملة مثل قولنا الان في ابليس الا ان لم يكن ابليس بالمتقابل  
 التي مضمونها معنى كل واحد مضمونها معنى سوار ثلثة اما ان يلزم كل واحد من المتقابلين يكون  
 بسوار كل واحد ان يكون كل واحد منهما يقين بسوار جزئي واما ان يكون يقين باطلا  
 سوار جزئي وبالاخر سوار كل واحد الذي يقين بكل واحد منهما سوار كل فيسبب المتفاد  
 مثل قولنا كل ان ابليس ولا ان واحد ابليس واما التي يقين باحدهما سوار  
 كلي وبالاخر سوار جزئي فيسبب المتفاد في هذا صنفان ان يكون الكل مقرونا بالاجاب  
 واخر مقرونا بالسلب مثل قولنا كل ان ابليس ليس كل ان ابليس او بعض  
 الناس ليس ابليس فاما السلب فيكون يعبر به بآيتين العبارتين واما ان يكون كل  
 اعتراف بقرن السوار الكلي بالسلب فيكون بالاجاب مثل قولنا كل ان ابليس فله  
 واللات ان واحد ابليس واما التي يقين بكل واحد منهما سوار جزئي فيسبب  
 المتفاد مثل قولنا ان ابليس ان ابليس فيكون فيكون اصنافا للتفادات  
 بالاجاب والسلب ستة شخصيه ومعملة وثمنا فقه في تصفاده واما تحت المتفاد فيكون  
 للفقهاء بافتراض جهة اقتران السوار بالكل ما عدا هذه الاقسام لان السوار اقتران  
 بالكل كان اما كذا واما فضلا اما الكذب فمثل قولنا كل ان كل حيوان  
 واما الفضل فمثل قولنا كل ان هو بعض الحيوان او كل ان هو كل حيوان او اذا  
 تعرفت اصناف القضايا فنقول ان الشخصيه فاما تقسم الصدق والكذب ايضا  
 اعترافا من كذب احديهما صدقت والاخر من حق صدقت احديهما كذب والاخر ليس  
 يمكن ان يحققا معا لا على صديق ولا على كاذب مثل قولنا زيد خفي وزيد لم يخف  
 وذلك بين بنفسه عند التصديق وكذا كذا المتفاد فيفتقر الصدق والكذب في جميع  
 المواد واما المتفاد فيقسم الصدق والكذب في الظروف والمتنوع وكذلك بان  
 معان المكنة وليس يمكن فيها ان يصدق معا بل هي صدقت احديهما كذا في الاخرى  
 واما ما تحت المتفاد فيقسمان الصدق والكذب ايضا في الضرورة والمنفعة  
 ويصدقان معان المكنة ومن كذب احديهما صدقت والاخر من كذا المتفاد

الكل

وهذه صفات



معاني المكملات قولنا كل ان ابيض ولا ان واحد ابيض ومثال صدق ما تحت  
 المتقاربات قولنا ان ما ابيض ليس ابيض وما لم يكن له صفات فقد يكون فيها  
 ان يصدق معاني المادة المكملات وقد يكون فيها ان يكون حكم المتقاربات والسبب  
 في ذلك ان الالف واللام ما قام مقامهما ثوب لانهما مريد على ما تدل عليه الاسرار  
 الكبار ومرة تدل على الاسرار الجنية فاذا دلت على ما تدل عليه الاسرار الجنية كانت  
 كانت قوتها قوتها المتقاربات ومرة دلت على ما تدل عليه الاسرار الجنية كانت  
 قوتها قوتها ما تحت المتقاربات وذلك انه قد يكون ان يصدق معاني قولنا الان  
 ابيض الان ان ليس ابيض متكررا ما يدل عليه الالف واللام مما يدل عليه اسرار  
 البعض وقد يكون ان يكونا معا كاذبين متى كان ما يدل عليه الالف واللام هو ما  
 يدل عليه اسرار الكل وانما يكون ان يوجد اثنان في هذه المقالات بالاحوال التي  
 وضعت من اقسام بعض الصدق والكذب وايضا يصدق بعضها معا وكذا بعضها  
 معا في حفظها بان يوجد للايجاب الواحد منها سلب واحد والسلب الواحد  
 ايجاب واحد من غير الشرط التي قبلت لانهما اخذت للايجاب الواحد اكثر  
 من سلب واحد مثل ان يوجد للوجب الكل سلب كل واحد من اجزائه مثل ان  
 يوجد مقابل قولنا كل ان ابيض لا ان واحد ابيض وليس كل ان هـ  
 ابيض او يوجد للايجاب الكل موجب جزئي وموجب كلي مثل ان يوجد مقابل  
 قولنا لا ان واحد ابيض ان ما ابيض كل ان ابيض وانما كان ذلك لك  
 لان السلب الواحد يكون سلبا للايجاب واحد وكذا لا ايجاب الواحد ما ايجاب  
 سلب واحد والدليل على ذلك ان السلب انما سلب المعنى المحل بعينه  
 المنزوجه الموجه عن الشيء الموضوع بعينه الذي وجبه له الموجه سواء كان ذلك  
 الموضوع من المعاني الكلية او من المعاني الشخصية فمن سلب الكل او سلب جزئي  
 فان كان المحل في الايجاب غير المحل في السلب او الموضوع في غير الموضوع  
 في السلب كان لذلك الايجاب سلب اخر وذلك لسلب ايجاب اخر ولا ايجاب  
 والايجاب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ المحل والموضوع فيهما غير واحد  
 سواء كان الموضوع من غير جنس او كلياً قرن بالمعنى الكل سور كل او لم يقرن

اقسام

مثل قولنا كل ان ابيض ليس كل ان ابيض لان ابيض الان ابيض الان  
 ليس ابيض اذا وصفنا ان الان والايبين يدلان على معنيين احدهما اذا كان  
 لفظ الموضوع فيها او المحل ليس يدلان على معنيين واحد فليس الايجاب واحدا ولا  
 السلب واحدا ومثال ذلك ان وضع واضع للان والفرس كما واحد وهو  
 ثوب مثلا فقال الثوب ابيض الثوب ليس ابيض لم يكن هذا الايجاب ايجابا  
 واحدا ولا هذا السلب سلبا واحدا وذلك ان قولنا ان الثوب ابيض يدل على  
 ايجابين لانه يدل على ما يدل عليه قولنا الان ابيض والفرس ابيض فيهما  
 قضيتان لا واحدة ولك قولنا الثوب ليس ابيض يدل على سلبين وقولنا  
 الفرس ليس ابيض والان ليس ابيض وانما كان ذلك لك لمكان  
 اللفظ المشترك بينهما قولنا ثوب وكذلك القضية التي يكون محمدا ومحمدا  
 او كلاهما اسم مشترك كايست واحدة بل تضاهيا كثره عما على عدة المقالات  
 يد عليها الاسم المشترك واذا كان ذلك لك فالمقالات التي يكونها امثال  
 هذه القضايا المشتركة الاسماء اعني المتناقضة الشخصية ليس يجب ان يكون احدهما  
 صادقا والاخر كاذبا وسيفال فيما يستأنف متى يكون القضية التي هي مدعاهما  
 او محمدا معا نكثره قضية واحدة متى لا يكون فيهما اذن ثلثة احوال ينفص  
 ان يشترط في المقالات وح يوجد فيها التقابل عليها وضعا احدا ان يكون  
 المحل والموضوع فيها واحدا في جميع الجهات لان يكون ما خذنا واحد مما يجتمع  
 في الاخر لغير تلك الجهة والثاني ان يكون الايجاب فيها واحدا والسلب احدا  
 والثالث ان يجعل المقابل للايجاب الواحد سلبا واحدا فمقتضى هذا ان  
 يكون المتقابل متقابلا لهما او اقسام المتقابلات وكيف احدهما في التقابل  
 ونقول ان ما يتم منه هذه المقالات الصدق والكذب وانما في جميع المقادير  
 الشخصية المتناقضة اما في الامور الموجودة والزمان اما في الموجودات فيها  
 مضطربا يجب ان يكون اقتضاها للصدق والكذب على ان احدهما في نفسه هو  
 الصادق والاخر هو الكاذب سواء عرفنا نحن الصادق والكاذب او لم نعرفه



وذكر ان كون زيد موجودا الآن او غير موجود من البين يتقدم احد من الطرفين  
 ضرورة هو صادق والآخر كاذب سواء حصل للصدق من الكاذب او لم يحصل له الزم  
 محصل الوجود بنفسه وكل الامر في الاشياء الالهية والامور الضرورية التي ليس شرطها في  
 وجودها زمانا والامور الموجودة في الزمان المستقبل والاشياء الممكنة فلا يقسم  
 الصدق والكذب على التحصيل وانفسها وذلك لان الامر في المستقبل يملك فيه الحاقبة  
 لا يتولد في اقسام اما ان يكون منقسم للصدق والكذب او لا يكون ثم ان كانت منقسم للصدق  
 والكذب او لم يكن فاما ان يكون ذلك على التحصيل او على غير التحصيل وان كانت غير منقسم  
 للصدق والكذب فاما ان يكونا صادقين معا او كاذبين معا او يوجد فيها الامر ان  
 معا فان كان كل واحد واجب وسلب ينقسم الصدق والكذب على التحصيل فوجب فواجب  
 في كل شيء ان يكون اما موجودا واما غير موجود فيجب على من امتثل ان ان يثبت  
 من الاشياء المستقلة ان يكون وقال الاخر ان لا يكون ان يكون احد من الطرفين القائلين  
 الصادق والآخر هو الكاذب وذلك انه لا يمكن ان يوجد الامر ان معا فكذلك والصدق  
 وانما كانت طبيعة الموجودات بقرعة للصدق والصدق والصدق تابع لما لانه  
 ان قال انسان قرشي ما انه ابيض وكان صادقا فواجب ان يكون خارج النفس  
 ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون غير ابيض وان قلنا انه غير ابيض وكان صادقا  
 فواجب ان يكون خارج النفس غير ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون خارج  
 النفس ابيض وكله عكس هذا هو انه ان كان الشيء الخارج النفس ابيض فواجب  
 ان يكون القول الصادق فيه ابيض والكاذب ان ليس بابيض وان كان  
 خارج النفس غير ابيض فالقول الصادق فيه هو ان ليس بابيض والكاذب انه  
 ابيض فان كان الواجب والسلب المتقابلان يتشمان الصدق والكذب  
 في الامور المستقلة على ان احدهما محصل الوجود ونفسه فالامور المستقلة  
 ضرورة في وجودها وليس بغير منقسم بل يوجد بالاتفاق وغيره فيجب محصل ولا  
 يوجد شيء يقال فيه انه يمكن ان يكون وان لا يكون بل يكون كون الشيء او لا يكون  
 هو ذلك فواجب كون الصدق والكذب في احد المتقابلين محصلا في نفسه ذلك

الذي

اذ ليس يجوز ان يخرج منها الى الوجود غير الصادق من الواجب كان او لم يكن  
 لانه لو جاز ذلك لما كان الصدق في احد المتقابلين محصلا الوجود في نفسه وانما  
 يكون الصدق والكذب في المتقابلين محصلا الوجود في نفسه كان امكان كون الشيء  
 ولا يكون على مثال واحد كما ان اذ كان امكان كون الشيء او لا يكون على مثال واحد  
 لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين بل في المتقابلين على محصل الوجود في نفسه وانما كان  
 الشيء بالواجب او لم يكن بالسلب ولا بالسلب او لم يكن بالواجب ولا يغير كل واحد  
 ان موجبا او جديا او سلبا ويجب على هذا ان صار شيئا من الاشياء ابيض في  
 وقت من الاوقات ان يكون القول فيه من قبل ان يغير ابيض ابيض ابيض  
 قد لا صادقا وضروريا وكذلك يكون القول في شيء يكون قبل ان يكون فاما يكون  
 قد لا صادقا كما كان في حين تكونه حتى يكون صدق القول بانه موجود في الوجود  
 المحاضر كصدق القول بانه موجود في المستقبل فاذا كان ذلك كغيره فيكون في الشيء  
 الممكن الذي هو غير موجود الآن وتقال فيه انه موجود الوجود وما كان لا يمكن ان  
 لا يوجد في الحال لا يوجد في الشيء الذي في الحال ان لا يوجد فواجب ان يوجد  
 وما هو واجب فهو ضروري الوجود في جميع الاشياء اذن ضرورة الوجود وانما  
 كان ذلك كغيره في بعض الاشياء يحدث بالاتفاق ولا شيء هو بعد ان يكون وان  
 لا يكون وذلك ان ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة اخر ان كون ليس واجبا  
 كما ان ما كونه او لا كونه واجب فغيره في بعض الاتفاق فاما ما لا ليس بكونه  
 ان يخطئ ان السلب الواجب بجموعان فالامر للمستقبل حتى يكونا صادقين معا  
 ولا يرتفعان عنها حتى يكونا كاذبين معا مثل ان يكون قولنا في الشيء ان يكون  
 ويكون ان لا يكون صادقين معا او كاذبين معا فانها ان كانا كاذبين جميعا لم يمتد  
 ان لا يكونا المتناقضين فيقسمان الصدق والكذب في جميع المواد وذلك شريطة  
 تبين خلافه وكما يلزم ان كانا صادقين معا وايضا فاذ يلزم ان كانا كاذبين ان يكون  
 الشيء موجودا ومعدوما وذلك محال مع انه يرتفع اية طبيعة الممكنة وان كانا كاذبين  
 ان يكون الشيء الموجود والمعدوم فلهذا يلزم من الخ ان فرضنا المتقابلات التي ينقسم



الصدق والكذب في جميع الامور يقتضي على التخصيص في الامر المستقبل اولاً يقتضيها  
 بان يصدق او يكذب معاً وبوطان لم يمتدحها كثره لرفع طبيعة الحكمة وانزالها  
 الامور المستقبل كلها ضرورة اولاً انها تطل الروية والاستعداد لرفع شئ يتوقع  
 التاميم بغير حصول الحكمة ما يراه الانسان من انه ان فعل ما يجب كان ما يجب ان لم يفعل  
 ما يجب لم يكن ما يجب احراراً بل لا اعتقاداً فاما ما حذر به من ان يتقدم ان  
 روي ان نافع حدث وقطع على ان يحدث عشرة الف سنة مثلاً واخذوا  
 الاسباب الموجبة لحدوثه وكونه فمضى المدة الطويلة ليعرفوا ان روي ان  
 المدة بعينها من منع حدوثه ونظر في جميع هذا الزمان في تعداد الاسباب التي تمنع حدوثه  
 فكان فعل كل واحد منهما باطلاً وعشياً وروية مساقطة لا معنى لها وذلك ان الصافي  
 منها في نفسه يجب ان يكون هذا المصداق سواء روي احداهما في الطلب والاخر في وجوه  
 اولاً لم يرد واحد منهما في ذلك فانه يجب على هذا ان لا يكون الاراد سبباً لحدوث شئ  
 من الاشياء بل يكون جميع الاشياء بخلافها بل بالجميع وعلى ما لم يمتدحها كثره  
 وان لم يرد روي في الجاهل في ذلك وضع وجوده ويكون حكمه روي في الشئ  
 عشرة الا في سنة حكمه روي في زمان سبيل الزمان كان بل يكون حكمه لم يرد  
 فيها صلاحاً وهذه الاشياء كلها في غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه وذلك ان نرى  
 ان جميعها اشياء مبداء حدوثها الروية واخذنا الامة لها وقد ظهر ايضاً في الامور التي  
 تعقل ان فيها اشياء من طبيعتها معدة لان يكون عنها الشئ ومقابل على السواء فانه  
 ممكن ان يكون عنها الشئ او لا يكون على السواء وذلك من جهة الفاعل والقابل معا  
 ومثال ذلك ان الثوب قد يكون ان يترق منه قبل ان يبيت اليه ابله وقد يمكن  
 لغيره ان لا يترق بل يبل وذلك ان امكان يدين المقيمين في الثوب هو على السواء  
 من جهة الفاعل والقابل ولكن بحسب الامر في جميع الامور المتكثرة في هذه المادة التي  
 فيها هذا الشئ من الامكان والقوة واذا كان هذا ممكناً فانه ليس جميع الاشياء  
 من ضرورة بل يظهر ان الاشياء صفاتان اما ضرورة واما ممكنة وان الممكنة ثلثة اصناف  
 اما ممكنة على التاميم والحق لا يكون فيها وجود اشئ اخر من عدمه ولا عدمه

اخرى من وجوده واما ممكنة على الاكثر وهو الذي يكون فيها احد المتقابلين اخرى  
 منها التي بالوجود ويكون حدوث الشئ على الاقل في زمان اجنسي بوجود الشئ جميعاً  
 من الممكنة اخرى التي على الاكثر والذريع الاقل واما الضرورية فبضرورة بالطلاق وهي  
 الاشياء التي وجودها دائم لا يمتدحها كثره ولا يمتدحها كثره ولا يمتدحها كثره ولا يمتدحها كثره  
 وجودها ضرورة في الوقت الذي فيه موجودة او كذا موجودة او كذا موجودة او كذا موجودة  
 الضرورية معدومة وهذه صفات انما هي لا محالة ضرورة وجودها لم يمتدحها كثره  
 موضوعها موجودة مثل وجودها لتلق لان ما اذا وجد كذا كان او كذا  
 معدومة ما دامت موضوعها غير موجودة واما ما كانت موجودة ما دامت موضوعها  
 مثل وجودها لان ما دام موجوداً واذا كانت هذه في مقام طبيعة الوجود وكان  
 واجبا ان يكون اقتسام السبب لا يجب للصدق والكذب مطابقاً لما عليه الحق  
 خارج النفس فانه المتقابلين الذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع  
 الامور انهما يقتسمان الصدق والكذب في اضافي الامر بالضرورة على التخصيص  
 في نفس اعني على هذا ان الصادق منها والكاذب يحصل في نفسه خارج النفس ان لم  
 يحصل للمعرفة وجعلنا وكيف الاخر في ما في المادة الممكنة والامر المستقبل فانها  
 ايضاً يقتسمان الصدق والكذب وذلك ان واجب ان يوجد احد المتقابلين فيها  
 لكن لا على التخصيص في النعمية بل على انهما في طبيعتها من عدم التخصيص مثل ما عندنا  
 ولذلك لا يمكن ان يحصل في زمان اجنسي معرفة ان كان الامر في نفسه محمداً لا يمكن ما كان من  
 الممكنة على الاكثر على السواء في احد المتقابلين فيما هو بالصدق هو الله اذ كان  
 وجوده احراراً لا وجوده في زمان اجنسي كذا في حصول المعرفة بحدوث الحادث فيها  
 قبل حدوثه اعني بحدوث ما شأن يحدث على الاكثر في جميع المتقابلين من شأنها ان  
 يثبت الصدق والكذب انهما يقتسمان الصدق والكذب في الامر المستقبل في المادة  
 الممكنة على التخصيص كذا في الممكنة الذرية السواء في جميع احد المتقابلين فلم يرد  
 بالصدق من الاخر واما في الممكنة الاخرى فاما ما اقتسمت بلين في حوزة الصدق من الاخر  
 في الممكنة على الاقل فانه كذب احد المتقابلين فيها اخرى بالصدق منها انما تقتسم



من هذا كيف انتم المتكلمين الصدق والكذب جميع الامور وذكر فيما شئت  
 من ان يقتل الصدق والكذب دائما وهما المتناقضات والاشياء والامكانات القضا  
 من ان تارة وهو الحق على كل وجه ثلثية وهو الحق على كل وجه ثلثية لانها مؤلفة من  
 من موضوع وكله ورا بطله وحول وكان الاسم والكلمة التي تؤول منها القضايا  
 اما ان يكونا محصلين او غير محصلين فكل قضية ثنائية تدبر من لغا ما هو اسم  
 محصل وكل محصل مثل قولنا الان ن يوجد اما من اسم غير محصل وكله غير  
 محصلة مثل قولنا الان ن يوجد واما من اسم محصل وكله غير محصل مثل قولنا  
 الان ن يوجد واما من اسم غير محصل وكله محصلة مثل قولنا الان ن يوجد  
 لكن الكلمة الغير المحصلة لم تجز العادة باستعمالها في امثال هذه القضايا اعطى ثنائية  
 وذلك ان ليس فيها موضع حرف السلب موضع حرف العدل اذ كان  
 موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف السلب فيها العدل فذلك  
 ليس يوجد في الاسماء التي يستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكلم الكلف فيها  
 معدولة وكذلك ليقطع من اصناف هذه القضايا الاربعه صنفان الصنف  
 الذي اسم المحل والموضوع فيه غير محصل والصنف الذي اسم المحل فيه غير محصل  
 ويقتصر صنفان فيكون المتقابلات التي فيها اثنين والمعدولات اربع ما ذكرنا  
 مذهب الرافضين من المتقابلات في الستة الاربع من المتقابلات المتقدمة  
 يكون المتقابلات في الستة ثنائية اثنتي عشرة والقضايا اربعة وعشرين ولا  
 كل واحدة من القضايا الثنائية اما ان يكون الكلف فيها دالة على الزمان الماضي  
 واما ان يكون دالة على الزمان المستقبل واما ان يكون دالة على الزمان الماضي  
 فاذا ضربنا هذه الثلث في الاربع والعشرين قضية فيكون القضايا الموجودة  
 في هذا الجنس اثني سبعين قضية وستة وثلاثين متباينة فان ضربنا في المواد  
 الثلث التي هي الممكنة والفروقات والتمتع كانت القضايا المجمعة من هذه مائة  
 قضية وستة عشر قضية واما القضايا الثلثة فانها ضعف القضايا الثنائية  
 ومتبايلة بها ضعف متبايلاتها وذلك لانه يتكلم فيها الاوصاف الاربعه من المتقابلات

في

اعني الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحل محصلا وهو الذي تعرف  
 بالبيط مثل قولنا الان ن يوجد عدلا الان ن ليس يوجد عدلا والصنف  
 الذي يكون فيه اسم او ما غير محصلين مثل قولنا الان ن يوجد عدلا الان ن ليس  
 يوجد عدلا والصنفان الباقيان اعني الذي يكون فيه اسم محصلا والاخر غير محصل  
 وذلك في الموضوع والما حول ومتبايلاتها القضايا الثلاثة التي موضوعها اسم محصل  
 ومحولها اسم محصل واما اسم غير محصل اذا وضعت مع متبايلاتها في شكل في اربعة  
 اضلاع وضعت المتبايلة منها على الضلعين اللذين في عرض الضلع والغير المتبايلة  
 على الضلعين اللذين في طول الضلع على ان يكون الوجه من البيط مع اربعة  
 من المعدولة على ضلع واحد او ثلثة من البيط مع الوجه من المعدولة على ضلع  
 واحد ايضا وجدت حال القضايا المعدولة مع البيط في التزام كل القضايا  
 المعدولة مع البيط في التزام اربعة وليس في ربح حال المعدولة المعدولة في حال  
 المعدولة مع البيط وذلك في جميع اصناف المتقابلات اثنتي عشرة وبالقياس  
 المعدولة منها القضايا التي تؤول اسم محولها اما على عدم الذي تقدمت به مثل  
 قولنا الان ن جامل واما على احسن الذين مثل قولنا الان ن جامل فليقتصر  
 من ذلك اولا في الممالات والضعف في شكل في اربعة اضلاع على ما شررنا ونضع  
 اربعة المعدولات تحت المعدولة على مثل ما وضعتا المعدولة مع البيط وذلك بان  
 يصيب في شكل في الاضلاع شكلا اخر في شكل الاول في احد اضلاع مثال  
 ذلك ان نضع شكل ا ب ج د ونضع الشكل المتصل به د ه ز ونضع على ضلع ا ب

الوجه البيط ومتبايلاتها واما ان ن يوجد عدلا والان ن ليس يوجد  
 عدلا على ضلع ج د واما البقية المعدولة ومتبايلاتها واما ان ن ليس  
 يوجد عدلا ولا الان ن يوجد عدلا على ضلع د ه واما البقية المعدولة  
 ومتبايلاتها واما ان ن ليس يوجد ج ا ز الان ن يوجد ج ا ز انا ملت  
 هذه القضايا على هذا الوضع وجدت التي على الاضلاع منها في عرض الضلع  
 لا تلتزم لانها متبايلة وقد عرفت فيما تقدمت عليها في المتبايلاتها اذ املت

الان ن يوجد عدلا الان ن ليس يوجد عدلا  
 الوجه البيط الوجه البيط  
 الان ن يوجد عدلا الان ن ليس يوجد عدلا  
 الوجه البيط الوجه البيط  
 الان ن يوجد ج ا ز الان ن يوجد ج ا ز  
 الوجه البيط الوجه البيط



ان على التسليم هنا فطرا للضلع وجدت الالبه المودولة ملزم في الصدق من الكبر  
 البسيط وليس يعكس الامر فيها وذلك اذا ما صدق قولنا ان لا يوجد عادلا  
 صدق قولنا ان لا يوجد عادلا ولا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 ليس يوجد عادلا عادلا لا يصدق قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 ليس يوجد عادلا عادلا لا يصدق قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 ولا بالجوهر وهو الصغير وعلى ان لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 صدق قولنا ان لا يوجد عادلا لا يصدق قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 العام ليس يلزم ان يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 والان ان عادلا لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 الان ان عادلا لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 هذا اعتراف البسيط يلزم من المعجزة المودولة وليس يعكس قولنا ان البسيط  
 البسيط اعني صدق قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 يصدق قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 وعلى الطفل وقولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 لا عادلا يدل على العدم والعدم رفع كشيء عرش ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 الدرس ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 البسيط على ثلثة واما اذا لم يكن تلامها في الكذب فيوجد الامر يعكس قولنا ان لا يوجد عادلا  
 البسيط يلزم من البسيط المودولة وذلك ان البسيط المودولة اعني قولنا ان لا يوجد عادلا  
 المعجزة البسيط لان قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 الذي ليس عادلا ولا عادلا وقولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 على الجار فقط ولك تعلق احوال فملزم ان البسيط مع المعجزة المودولة في  
 الكذب يعكس تلامها في الصدق اعتراف اللان في ما يعود ملزم ما عدا  
 تاملت العدمية مع البسيط في التلازم وجدت حالها في الصدق والكذب حال

المودولة

المودولة مع البسيط واما التدرج القطر فما هو نظر انهم متضادة من الجمل  
 واستقر حالها في المستقبل والماضي سائر اصناف المتفادات هذا الوضع  
 وجدت حالها في التلازم حالها واحدة اعني المتفادات والشخصيات والمتفادات  
 وما تحت المتضادة واما حالها كان متباين على الاقطار من جنس مختلف  
 وذلك ان هنا ما يمكن ان يصدق معا ومنها ما يمكن ان يكون معا وارسطو يذكر  
 منهذه الا التي ذكرنا فقط واخرج الامر منها المكتاب القديس والقانون العام  
 في تعريف هذه التلازمات ان كل مقدمتين منهذه افتقارا في الكمية وهو الكسور  
 واختلفا في الكيفية وهو الكسب والواجب في تلامها اعتراف اللان  
 يلزم والآخر وهو الذي لا يتلازم فمما التلازمات على جهة التضاد وعلى  
 جهة التناقض كما قبل **والقضايا الثلاثية** اذا اخذ موضوعها باسم غير محصل  
 ومحد لها مرة باسم محصل مرة باسم غير محصل حدث في هذا الجنس بسيط و  
 مودولات مودجات وسوابب غير التي سلفت فيكون البسيط فيها ما كان  
 محمولا اسما محصلا كما كان ذلك في الصنف الاول من البسيط والمودولات  
 التي محمولا اسما غير محصل وذلك ان اعتبار الحقيقة وكذا البسيط او مودولة  
 مودولة المحمول لانه جهة الموضوع فيكون البسيط المعجزة في هذا الجنس قولنا  
 الان لا يوجد عادلا وسالها ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 المعجزة محمل قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا لا يكون قولنا ان لا يوجد عادلا  
 لا عادلا وبعبارة ان لا يكون المتقابلتين اللتين يحقق في هذا الجنس قولنا  
 اعني التي موضوعها اسم غير محصل غير المتقابلتين اللتين يحقق في الصنف  
 من القضايا التي موضوعها اسم محصل فان موضوع هذه مودولة مودولة  
 وقد تحضت اصنافا العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصل في غير هذا الموضع  
 وهذا الصنف من القضايا اذا عمل منها سوابب فليس يقدم حرفا في  
 حرف العدل فيها ولا يجوز احد ما عدا صاحبها في غير ان ترتب حرفا في



انما نزلت الاسرار في السور كالحال في النصف الاول من القضايا المتلازمة واما  
 في المجلات والشخصية فيعني الكلمة المعجزة واما حرف العدل فربما ابراهيم  
 الموضع حتى يكون افعال القضايا البسيطة الى الله بهذا الجنس فيكون في  
 السلب مرتين وذلك مع السور في القضايا بالمسورة ومع الموضع ومع الكلمة  
 الموجودة ومع الموضع في المجلات والشخصية واما في المدة فثلاث مرات  
 مرة مع السور والكلمة الموجودة وثاني مع الموضع وثالثة في المحول وليس في واحد  
 المحول في السور الا في مثال ذلك السلب قولنا كل ان لم يوجد عادل لا قولنا ليس  
 كل ان لم يوجد عادل ولا قولنا ليس كل ان لم يوجد عادل والسلب قولنا كل  
 لان ان لم يوجد عادل لا قولنا ليس كل لان ان لم يوجد عادل ولا ذلك لان  
 تاتي في ذلك في السلب في ثلث مواضع لا بان تاتي في موضعين مثل ان قيل  
 ليس كل ان لم يوجد عادل ولا ذلك لان في الثانية التي في هذا الجنس اعني  
 البسيطة منها فانه قولنا ان لم يوجد بها معدولة بحسب حالات الاله المتكلم  
 المتعارفة فان حرف السلب في هذه البسيطة يعرفان ترتيب في مرتين مرة مع  
 و مرة مع السور في ذوات السور ومع الكلمة في الشخصية والمجملات لا يكتفي  
 باحد هما ايضا في المثال ذلك لان السلب قولنا كل ان لم يمشي في محله  
 مدونهما اسم محصل هو قولنا ليس كل ان لم يمشي كذلك السلب قولنا كل  
 لان ان لم يمشي قولنا ليس كل ان لم يمشي لا قولنا ليس كل ان لم يمشي ولا  
 ليس كل ان لم يمشي فان حرف السلب ليس يقدم مقام حرف العدل ولا  
 حرف العدل مقدم مقامه اذ كل واحد منهما يرفع الموضوع عن القضية في غير النور  
 رفعه الاخر وذلك ان حرف السلب في ذوات الاسرار انما يرفع الحكم الكلي  
 الذي تضمنه السور الى اعم منه الذي تضمنه السور كالمحرف واما حرف العدل  
 فاما يرفع الموضوع الكلي او المحول الكلي لا الحكم الكلي وذلك ان السور الكلي المحرف  
 بالقضية ليس يدل على ان المعنى في موضع كل حكمه رفعه في المعنى الكلي الموضوع

الحكم

بل انما يدل على ان الحكم على المعنى الكلي كل وذلك بين في المجلات فانه ليس كونهما  
 غير ذوات الاسرار مما لا يجب ان يكون المعنى المعجزة في كل كلمة اذ كانت  
 دلالات الالفاظ على دلالة كلمة مثل قولنا ان لم يوجد عادل الان لم يمشي عادل  
 فان لفظة الان لم يمشي على معناه وان لم يعرف لم يلفظ كل ذلك كانت لفظة كل  
 هي التي تدل على ان المعنى الكلي كانت لفظة الان لم يمشي على معناه الا اذا قرئ  
 بها كل ولذلك لا يجب ان يقرن حرف السلب في القضايا بالمسورة التي بعضها كما  
 اسما غير محصلة متلازمة كانت او متعانة مع السور واما حرف السلب الثانية  
 مع الموضع وقد ياتي في مواضع في المادة الممكنة بكونه في حرف العدل قوة  
 قوة حرف السلب في اقسام الصدق والكذب في جميع المراتب في مواضع ليس  
 يلزم ذكر فيها فاما المواضع التي في حرف العدل في قوة حرف السلب في القضايا  
 المتعانة اخذت مدونهما متعانة في الوقت الذي في زمان ان يتعاف  
 بالملك والعدم المتقابل بها مثال ذلك انما سئل سائل عن سوط عدل وليس  
 بعدل فكان الجواب الصادق في ليس بعدل فاجاب الى ان كان قولنا انه  
 ليس بعدل ان لا عدل فان قولنا انها لا عدل قوة قولنا ليس بعدل اذ كانت  
 قولنا سوط عدل او لا عدل اذا اتفق ان وجد في سلطان المتعديان  
 يقتضي الصدق والكذب على مثل ما يقتضيه قولنا سوط عدل او ليس بعدل  
 وقد يمكن في هذا الموضع كانه نقل المفعول اذا كان قد سأل ان يعلم في حجب  
 مقدمه موجه فاجاب الى ان لم يبا عدل الى الله بعد ولما ينتفع بها اذا وضعت  
 من القياس في الموضع الذي انما ينتفع فيه بالمعجزة لا باليد مثل الصغر في الكمال  
 الاول فان الصغر من كانت سلبية في الكمال الاول لم ينتفع الانتاج على ما بين  
 في كتاب القياس وقد ينتفع الى بل بهذه الوضعية ايضا اذا اراد ان ينتفع في السلب  
 شيئا من صفاته فانه ما في من في الموضع هو اليقن بغير هذا الكتاب واما  
 الموضع الذي لا يكون في قوة حرف العدل اذا قرئ مع الكلمة قوة حرف السلب  
 اقسام الصدق والكذب في القضايا الكلية في المادة مثل ان سئل

بما في



كل ان حكم او ليس كل ان حكمه يجب الجيب بل قد لا يكون كل ان حكمها  
كل ان الحكم وذلك ان الذي قبل قولنا كل ان حكمه متا بدقته الصدق  
والكذب وانما هو قولنا ليس كل ان حكمه لا قولنا كل ان حكمه او كان قولنا  
حكم ولا حكم فترتبه في المتضادين وهو قولنا كل ان حكمه ولا ان واحد حكم  
والمتضادان كذا فيان معان في هذه المادة كالمبين قبل والتقابل الذي بين الاسم المحصل  
والاسم الغير المحصل والكل المحصل والغير المحصل ليس هو من جنس مقابل الايجاب  
والسلب فانه ليس قولنا كل ان يعلل في الاسماء التي تستعمل بها افعال هذه الاسماء  
على ما يدل عليه قولنا ليس بان فان قولنا ليس بان يدل على موضوع محلي  
عنه الا ان لم يصرح به وهذا العقل فذلك قول محلي وكذا على قولنا  
ليس بجمع وانما قولنا لا ان والصح فانه لا يدل دلالة السلب اذا قبل من غير ان  
يقرب باسم ولا حكم معر به بل انما يدل قولنا لا ان على عدم الكافيه وقولنا  
لا على عدم الصحة وهو المنع المفرد الذي يدل عليه قولنا مرض ويظهر ان ليس لهما  
دلالة السلب فان السلب يصدق او يكذب وانما قولنا لا ان فليس هو لصاحبه  
وقال كذا وذلك اننا كان قولنا ان ليس صادق ولا كاذب ما لم يقرب به فخرج  
اذ يدل على حكمه صفة معدومة فاحر ان يكون قولنا لا ان لا يدل على صدق  
او كذب كان اذ ليس يدل على وجود محصل وانما يدل على وجه غير محصل والقفا  
التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيط منها والمجذولات متلازمة كمال  
البسيط مع المحدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصل فذلك قولنا كل ان  
يوجد لا عاد ولا هو الموجد المعدولة في هذا الجنس بل على ما يدل عليه قولنا ليس بجمع  
شئ مما هو لا ان عا ولا هو كالبسيط وليس بين هذا الضيق من القضايا  
اعلى التي موضوعها اسم غير محصل وبين الضيق من القضايا التي موضوعها اسم  
محصل ولازم ولا تقابل وانما قبل ترتيب اسم المحل في الموضوع او الكلمة الابط  
في القضايا الثلاثة او اسم الموضوع في المحل في الثلاثة انما اعتر الكلمة مثل ان يقدم  
منها ما يشاء ان يترتب انما اعتر ان يترتب اولها يشاء ان يترتب به ثانيا او يترتب

متا

متا فربما يشاء ان يترتب به متا فربما يشاء ان يترتب به متا فربما يشاء ان يترتب به متا  
موضوع فان القضية بقر واحدة بعضها محفظة الصدق ان كانت صادقا والكذب  
ان كانت كاذبا ومثال ذلك قولنا يوجد الا ان عدلا يوجد عدلا الا ان فان  
هذه القضية من واحدة بعضها ولكن قد لا يكون في مقام تمام زيد فانه لم يكن القضايا التي  
لا تختلف الا في ترتيبها وانما هي المتقدم والمأخر قضية واحدة للزم ان يكون القضية  
واحدة اكثر من سلب واحد وقديتين اذ ليس للوجوب الواحد الاسباب واحد  
وذلك ان لم يكن قولنا يوجد الا ان عدلا يوجد عدلا الا ان قضية واحدة  
بل قضيتين مختلفتين المعنى وكان سلب قولنا يوجد الا ان عدلا قولنا ليس يوجد  
الا ان عدلا وسلب قولنا يوجد عدلا الا ان ليس يوجد عدلا الا ان كان  
قولنا ايضا ليس يوجد عدلا الا ان بين اذ سلب قولنا يوجد الا ان عدلا  
لزم ان يوجد قولنا يوجد الا ان عدلا سلبا ان احدهما قولنا ليس يوجد الا ان  
عدلا والاخر ليس يوجد عدلا الا ان ويكون سلب القضية التي وضعت انما متا بقر  
في المحل لقولنا يوجد الا ان عدلا يوجد قولنا يوجد عدلا الا ان فانه اعرف بان  
منهين السلبين يكون واحد من ان اثنين الموجبتين موجب واحدة قد بان من  
الاسماء والكلم التي اجزاء القضية لقضايا مترتبة ترتيبا والقول في العادة الجارية  
فذلك السلب اعتر ترتيب الذي لا يقع بقر المحل لهما والوضع موضوعها  
انما سبق تلك القضية بعضها واذا وجب اسم واحد لاسم اكثر او اسما اكثر لاسم واحد او  
اسم واحد لاسم اكثر او سلب اسم اكثر لاسم واحد فليس يكون ذلك الايجاب الجايبا  
واحد ولا ذلك السلب سلبا واحدا كما اذا وجب اسم واحد لاسم واحد او سلب واحد  
لا يكون الجايبا واحدا ولا سلبا واحدا بل يكون المعنى الذي يدل في كل لفظ الواحد على واحد  
على ما قبل في سلب الا ان يكون تلك الاسماء الكثيرة على كل واحد واحد وذلك بان يكون  
تلك الاسماء اكثر من مترادف من التي ان كل واحد منها على واحد او يكون ما يدل عليه  
الاسماء اكثر من اجزاء ادرسم للمحل واحد مثل قولنا الا ان حيران والا ان حيران  
فان الجميع من هذا الجنس يكون يوجد الا ان وذلك ان الا ان حيران والمحل واحد



ان كان ايضا ذلك رساله مثل قولنا الان من جدران واثان من خرير جليلين فان  
 المجتمع فيهم رسم الان من دهران جليلين وخرير جليلين ولقد الان من يدل ولان المجتمع  
 على ما يدل عليه كل واحد من هذين التربين مفصلا فان كان المجتمع في الكثرة  
 ليس المجتمع منها واحدا فليس الاجتماع بها واحدا ولا السلب واحد  
 ولكن ان كانت موضوعات مجمل عليها مجمل واحد فليس في كل اجتماع واحد ولا سلبا  
 واحدا ومثال ذلك جملنا على الان ان اذ بعض واحد يمشي فان بعض اذا جملنا  
 على الان ان فقل الان ان بعض شيء لم يدل على معنى واحد الا بالعرض والكمال  
 فلو كان لقال ان المجرى لفظ مشترك يدل على كل من معنى واحد اذا جمل على  
 موضوع واحد او كما لو صرح الذي هو لفظ مشترك لانا على مجمل واحد ليس  
 يدل على معنى واحد اعني ان كان القضية التي المجرى لها لفظ مشترك ليس قضية  
 واحدة ولا القضية التي فيها الموضوع هذه القضية قضية واحدة كما كان القضية  
 التي يوجب فيها معان كثيرة باسماء متباينة لموضوع واحد التي شرع فيها  
 مجمل واحد لفظ صفة كقوله يدل عليها باسماء متباينة اذ لم يكن المجتمع من تلك  
 المحولات اذ الموضوعات الكثيرة معنى واحد والقضايا التي مجملها او موضوعها  
 مشترك في كانت قضايا كثيرة لم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدل فيها سوا لا  
 ولا لا يجب الجواب الجدل جوابا واحدا وان كانت جميع المقام التي يدل عليها الاسم  
 المشترك الموضوع يصدق عليه المجمل الواحد او كانت جميع المقام التي يدل عليها  
 الاسم المشترك المجمل يصدق على الموضوع واحد او كانت المقامات الكثيرة المجمل  
 او كان لفظ المجمل والموضوع يدل على واحد منهما على معان كثيرة الا ان جميع  
 المقام التي يدل عليها لفظ المجمل صادرة على جميع المقام التي يدل عليها لفظ الموضوع  
 على ما تبين في كتاب الجدل فان الجلب على طريق الجدل ليس عليه ان يصلح على  
 ال بل سأل بان يفهم تلك المقام التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك اذ كان الجلب  
 وال بل في رتبة واحدة من معرفة الشيء الذي يفهمه تلك المقام وانما قصد السائل  
 على طريق الجدل ان يعلم من الجلب احد جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه مقترنة

منه

يطلب بها وضع الجلب في مثل السائل الجلب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ لنعلم  
 له الجلب جزئي النقيض فيضع السائل من احد تلك المقامات مقدمه يرمي ان ينتج منها ما  
 قصد ابطاله على الجلب كان الجلب ان يقول لم اسم هذا المعنى وانما الذي سلكه  
 كذا وكذا فلا ينتفع السائل من جيب الجلب احد جزئي النقيض وانما السؤال على طريق  
 التعليم فقد يكون بالاسم المشترك عليه ذلك كما يكون هذا السؤال لاجل ان لا يثبت  
 النقيض من السؤال قد يقصر تفصيل يدل عليها الاسم المشترك مثل ان يالسائل ما يد  
 العين فان الجلب يقول لم اذ يدل على معان شتى على ما برحه وعلى عين المارة عين  
 الشمس وغير ذلك وانما السؤال الجدل لما كان انما يسأل السائل فيه لجزئي النقيض  
 ليس لم احد ما مثل ان يالسائل كذا وكذا وليس كذا فقد ينبغي ان يكون السؤال  
 محدد واليك من الجواب الذي يقع عليه محمدا هو وذلك انما يكون بالاسم المشترك  
 ولما كانت المحولات الكثيرة التي يجمل على موضوع واحد يوجد باربع احوال  
 اما محولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت وكان المجتمع منها محمولا  
 واحدا وهو انز قلنا ان المجتمع منها يكون قضية واحدة واما محولات اذا افردت  
 صدقت واذا جمعت صدقت الا ان المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا الا  
 بالعرض واما محولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت كان الكلام  
 ههنا وفصلا واما محولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت فقد ينبغي  
 ان يعطى التناقض الذي بين هذه المحولات بعضها على بعض بعد ان تبين انه  
 ليس واجبا ان يكون ما يصدق مفردا يصدق مجمعا من غير ان يتطابق ذلك  
 كذب ولا فصل فصل انه ليس يلزم ان يكون جميع المحولات التي يصدق  
 مفردا يصدق مجمعا من غير ان يلزم الكلام ههنا وفصلا وذلك بين من قبل المواد مما  
 يلحق بهذا الموضوع ان سلطنا ههنا شاعة اما من قبل المواد فانه قد يصدق على  
 زيد انه طبيب ويصدق عليه انه بصير فاذق وليس يلزم ان يصدق عليه الامر  
 جميعا حتى نقول فيه انه طبيب عالق بصير واما اشتغاله التي يلحق به قال ان كل  
 ما يصدق مفردا يصدق مجمعا من غير ان يلحق القول ههنا فانه ما اذا كان







ان يصدق زادي كاصدقت مجموعة **الفصل الرابع** ولما كانت القضايا باسما ذاتا  
 اجماعات ومنها ما يخرج ذات جماعات والجمعة بالنظر الترتيل على كيفية وجود المحول  
 للموضوع مثل قولنا الان واجب ان يكون حيوانا او ممكن ان يكون بلسا فاذ كانت  
 اجناس الخفا اجماعات جتمنا ان احدها ضروري وما يتبعه على جهة الضرور ويعد  
 معه هذا الواجب والمنتهى الذي يوافيه احد قسمه اذ كان الضروري اما ضروري  
 الوجود واما ضروري العدم وبه المنتهى والثانية الممكن وما يتبعه على جهة الضرور  
 ويعد معه مثل قولنا محتمل فقد يتبع ان ينظر في المتقابلات زعمنا ان  
 من في المتلازمة ايضا منها ذلك المجدولة منها ايضا والبرية وانما محاربت  
 الخفا اجماعات جتمنا لانه انما وقد بها ان يكون دلالتها مطابقة للوجود والمجدولة  
 قسما اما بالقوة واما بالفعل والضروري يقال عليها بالفعل والممكن يقال  
 عليها بالقوة فيلتزم في المتقابلات منها او لا في المتلازمة فتقول ان يظهر من زادي  
 الرأى ان حرف السلب يرفع ان يضع في امثال هذه القضايا باسما للفظ  
 الوجودية التي هي الرابطة مع المحل كالحال والقضايا باسما لجماعات  
 وذلك ان سلب قولنا الان ان يوجد عدلا هو قولنا الان ان ليس يوجد  
 عدلا لا قولنا الان ان يوجد عدلا وذلك ان لما كان الايجاب والسلب  
 يقترنان الصدق والكذب على جميع الاشياء فان وضعنا ان الوجود  
 الان ان يوجد عدلا قولنا الان ان يوجد عدلا وجب مثلا عشرين الخلف  
 ان يثبت الصدق والكذب على جميع الاشياء حتى يجب ان كان قولنا في  
 الخشب مثلا ان يوجد عدلا كاذبا فيكون الصادق عليها انما توجد لعدلا  
 لكن لما كان قولنا عدلا لا عدلا يثبت الصدق والكذب على الان ان  
 فقط فقد يجب ان كان الصادق ان الخشب يوجد لعدلا ان يصدق  
 عليها ان الخشب ان لا عدلا وذلك غاية الاحتمال وانما كان حرف السلب  
 انما يضع في القضايا التلازمة او التي يند مع الكلمة فقد نظرت ان امثال القضايا

فوان

ذوات اجماعات هي امال فيمكنه على هذا سلب قولنا ان شيئا ان يوجد  
 قولنا ان يكون ان يوجد قولنا ان يكون ان لا يوجد غير ان قد نظر ان يصدق على  
 اشياء جتمنا ان يقال فيه ان يكون ان يوجد يكون ان لا يوجد ومثالي ذلك ان ما كان  
 ينقطع فهو يمكن ان لا يمكن ينقطع وما هو ممكن ان يمتشي فهو ممكن ان لا يمتشي وذلك  
 ان الممكن هو ليس بضروري الوجود ولذلك قد يكون ان يوجد وان لا يوجد  
 ولما كانت المتقابلات ليس يمكن فيما ان يجتمعا على الصدق في شي واحد يمتين  
 ان ليس سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد واذ قد تبين ان حرف  
 السلب زعمنا القضايا اعز ذات اجماعات لا يرفع ان يضع للمحل  
 ولا مع الكلمة الوجودية فقد يجب ان يضع مع الجمعة فيمكن سلب قولنا في الشيء  
 ان يمكن ان يوجد قولنا ان ليس يمكن ان يوجد وهكذا الامر في جميع اجماعات اخرى  
 وذلك ما يجب فاذ كان في القضايا التي ليست بذات جمعة انما كان يترن حرف  
 السلب بالشيء الذي يمتثل في المحل منزلة الصدرة وهو الكلمة الوجودية لا بالشيء  
 الذي يمتثل منزلة المادة وهو المحل لك هذا انما يضع حرف السلب والشيء الذي  
 يمتثل في الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذات اجماعات مع المحل  
 وهاجمته وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جمعة  
 تدل على كيفية حال المحل من الموضوع حاررت الكلمة الوجودية نسبة الى المحل  
 في هذه القضايا نسبة الصدرة الى المادة ولما كانت هذه النسبة يعينها مرتبة الجمعة  
 الى الكلمة الوجودية وذلك انما قد تدل على كيفية وجود المحل للموضوع كانت بينهما  
 ايضا الى الكلمة الوجودية نسبة الصدرة الى المادة وانما كانت النسبة واحدة  
 وكان حرف السلب يترك مع الكلمة فاجاب ان يضع مع الجمعة وبالمجمل  
 فهو ظاهر من ان سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس يمكن ان يوجد او كان  
 بهتان يمتنعان الصدق والكذب انما واما قولنا يمكن ان يوجد وان لا يوجد فترت  
 فتناقضات بل متلازمات وكل سلب قولنا يمكن ان لا يوجد وهو المجدولة الممكنة



بعد قولنا ليس يمكن ان لا يوجد كسلب قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجب ان  
 يوجد كسلب قولنا واجب ان لا يوجد وهو المعدول الواجب قولنا ليس واجب ان  
 لا يوجد وكسلب قولنا تمتع ان يوجد قولنا ليس تمتع ان لا يوجد فلهذا هو القفا  
 المتقاطعه ومن الجسوس المتلازمة فلهذا المتلازمة اما المعدول الممكن البسيط ومن  
 قولنا يمكن ان يوجد فانه يلزم ان لا يوجد قولنا ليس تمتع مثل قولنا ليس تمتع  
 ان يوجد وسالته الواجب قولنا ليس واجب ان يوجد واما الوجبة  
 الممكنة المعدولة مثل قولنا يمكن ان لا يوجد فانه يلزم ان لا يوجد والاعراض  
 سالته الواجب المعدولة وهو قولنا ليس واجب ان لا يوجد والاثبات لئلا  
 تمتع المعدولة وهو قولنا ليس تمتع ان لا يوجد وسالته الممكن البسيط  
 وهو قولنا ليس يمكن ان يوجد فانه يلزم ان لا يوجد ايضا احداهما موجب الواجب  
 المعدولة وهو قولنا واجب ان لا يوجد والاثبات من وجبة تمتع البسيط وهو  
 قولنا تمتع ان لا يوجد فليضع المتقاطعات منها عرض الصطح والمتلازمات  
 بعضها تحت بعض فبما ذلك هذا الرسم فاذا قلنا هذا اللازم المستند  
 فبقبناه وجدنا قولنا تمتع وقولنا ليس تمتع ملازمان قولنا يمكن وليس يمكن  
 اعراض النقيض منها يلزم النقيض منها يلزم النقيض الواجب فيها يلزم  
 الممكن الا ان ذلك على القلب اعراض ان الابد المتتمع يلزم الموجب الممكن  
 والموجب المتتمع يلزم ان لا يكون الممكن فاما القفا الواجب فان اللازم  
 منها الممكن ليس هو النقيض بل الضد اعراض الموجب الواجب لثباتها قولنا  
 الواجب وهو قولنا واجب ان لا يوجد وذلك لانه ليس سلب هذه المقولة التي  
 هي قولنا واجب ان لا يوجد اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يوجد قولنا ليس  
 واجبا ان يوجد ان لم يكن قولنا يمكن ان يوجد على وضع ذلك كما  
 قد يمكن ان يصدق على شئ واحد بعينه فان ما هو واجب ان لا يوجد يصدق  
 عليه واجبا ان يوجد بل قولنا واجب ان لا يوجد هو قولنا واجب ان يوجد

الفرق

الذي هو نقيض قولنا ليس واجبا ان يوجد والربط ان لازم الممكنة الى الابد  
 البسيط موجب الواجب المعدولة يلزم سالته الممكن المعدولة بوجه الواجب البسيط  
 ان التمتع بوجه الواجب المعدولة ان كانت قولنا ان الضرورة قوة واحدة فلما  
 كانت الى الابد الممكن البسيط يلزمها التمتع الموجب البسيط وكانت التمتع الموجبة  
 البسيط ضد الموجب الواجب البسيط لزم ان يقع هذا الموجب الواجب البسيط  
 وهو الموجب الواجب المعدولة ولما كانت الى الابد الممكن المعدولة يلزمها التمتع  
 المعدولة الواجب وكانت التمتع المعدولة الموجب ضد الواجب المعدولة الموجبة  
 وجب ان يلزمها من الواجب ضد الواجب المعدولة الموجب وهو البسيط البسيط  
 الموجب كذا اذا تعقب هذا فقد ظهر ان الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال  
 فيما يلزم من التمتع اعراض ان النقيض يمكن منها يلزم النقيض لكن على غير الممكنة الابد  
 التي بينهما وضعها نكسر اللازم عن قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس واجبا ان  
 لا يوجد لانه نقيض قولنا واجب ان لا يوجد اللازم عن قولنا ليس يمكن ان  
 يوجد لا قولنا ليس واجبا ان يوجد بل يمكن اللازم عن قولنا ليس يمكن ان لا يوجد  
 الواجب قولنا ليس واجبا ان يوجد قولنا ليس واجبا ان لا يوجد كما فرضناه في  
 في الوضع الاول كما كيف يظهر ان اللازم عن قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس واجبا  
 ان لا يوجد لا قولنا ليس واجبا ان يوجد فانه ترتيب على بيان ان قولنا يمكن ان يوجد  
 هو لازم عن قولنا واجب ان يوجد فاما كيف يتبين من ان قولنا لا يوجد وقولنا  
 واجب ان يوجد اما ان يصدق عليه يمكن ان يوجد او قولنا ليس يمكن ان يوجد لان  
 قولنا يمكن ان يوجد وليس يمكن ان يوجد متناقضان والمتناقضان تبستان  
 الصديق والكذب على جميع الاشياء فان لم يصدق عليه قولنا يمكن ان لا يوجد فصدق  
 عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد لكن ان يصدق عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد صدق  
 عليه قولنا تمتع ان يوجد لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجبا ان يوجد تمتع ان

ان يوجد اما سالته الممكن المعدولة مثل  
 قولنا ليس يمكن ان لا يوجد فانه يلزم  
 اثنتان احدهما موجب الواجب البسيط  
 وهو قولنا واجب ان لا يوجد والثانية  
 التمتع المعدولة وهو قولنا تمتع  
 يمكن ان يوجد ليس يمكن ان لا يوجد  
 ليس واجبا ان لا يوجد واجبا ان لا يوجد  
 ليس متساويين تمتع ان يوجد  
 يمكن ان لا يوجد ليس يمكن ان لا يوجد  
 ليس واجبا ان لا يوجد واجبا ان لا يوجد  
 ليس تمتع ان لا يوجد تمتع ان لا يوجد



متنا ان يوجد وذلك حلف لا يمكن فاذن الصادق على قولنا واجب ان يوجد قولنا  
 محكم ان يوجد لاذن ان كذب احد الشقيين صدق الاخر واذن قولنا محكم ان  
 يوجد لازم قولنا واجب ان يوجد فاقول ان اللازم من قولنا محكم ان يوجد ضرورة  
 الواجب من الالباب المحددة التي هي قولنا ليس واجب ان لا يوجد برهان ذلك ان  
 لا يخرج ان يكون اللازم من ذلك محكم المحكم البسيط الموجبة سالبة الواجب البسيط  
 او موجبة الواجب البسيط او موجبة المحذورة او سالبة الواجب المحددة فان كانت  
 سالبة الواجب البسيط على ما وضعنا وهو قولنا ليس بواجب ان يوجد وقد كانت  
 الممكنة البسيط الموجبة لازمة من الواجب البسيط لزوم ان يلزم على الواجب  
 البسيط نقضها وهو الالباب البسيط لانه باق القول ممكن ما كان واجبا ان يوجد  
 ممكن ان يوجد وهو ممكن ان يوجد فليس واجبا ان يوجد فاذن ما كان واجبا ان  
 يوجد فليس واجبا ان يوجد من لا يمكن فان التقيين لا يمكن فيها ان يصقعا معا  
 واذ يلزم عنها الالباب الواجب البسيط فلم يبق ان يلزم عنها الا الموجبة الواجب  
 او المحذورة او سالبة الواجب المحددة كزم موجبة الواجب البسيط او المحذورة  
 ليس يصدق على واحدة منها مع الموجبة الممكنة وذلك ان ما لم يكن ان يوجد فهو ممكن  
 ان يوجد وان لا يوجد فليس واجبا ان يوجد وهو ممكن ولا واجب ان لا يوجد وذلك  
 بين نفسه فاذ كان واجبا ان يلزم واحد من قضايا الواجب كزمية المحكم البسيط  
 وقد بين ان التلازم منها ليس يلزمها فليس يتبين ان يتبين اللازم لها الا قولنا ليس  
 بواجب ان لا يوجد وهو سالبة الواجب المحددة وذلك واجبا ايضا لانه لا يعرض  
 عند الحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان غير المحكم يلزم الواجب فانه يلزم قولنا  
 واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان لا يوجد اذ كانا يصدقان معا على شئ  
 واحد كزمية بعض شئ فيما بين قولنا محكم ان يوجد يلزم قولنا واجبا ان  
 يوجد وذلك ان لم يكن يلزم نقضه يلزم ونقضه اما ان يكون قولنا ليس ممكن  
 ان يوجد وما قولنا محكم ان لا يوجد كزم ان لازم قولنا ليس ممكن ان يوجد لازم

لا

الحق المقدم الذي فرضنا من ذكره وان لازم قولنا يمكن ان لا يوجد لازم ان يكون ما  
 واجب ان يوجد يمكن ان لا يوجد وذلك حلف لا يمكن فاذن القول يجب عندنا ان يكون  
 ان يتبين اللازم من قولنا واجبا ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد كزمية فرضنا ان  
 اللازم عند قولنا ممكن ان يوجد وكان الشئ الذي كزمية ان يوجد يمكن ان لا يوجد  
 وقد يلزم ان يكون ما هو واجبا ان يوجد يمكن ان لا يوجد وذلك حلف لا يمكن فاذ كان  
 القول الاول موجب ان يتبين اللازم عند قولنا واجب ان يوجد ممكن ان يوجد  
 والتمس بطلان يمكن المحكم يتبع الواجب ويلزم فبين ان يجب ان يتبين ما اثبت  
 القول الاول من طبع المحكم ان لازم من الواجب غير ما قلناه اننا لم نذكر ان يتبين  
 على اكثر من معنى واحد وذلك ليقين بالاستعداد فان نظرنا ان ليس يمكن ان لا يكون  
 ان يفعل كذا ويقبل فيه قوة على ان لا يفعل وان لا يقبل وذلك ان الاشياء التي  
 تقول ان فيها قدرة على ان تفعل على طريق اما قدرة بنطق ومثلها بغيرها  
 بالاستعداد واما قدرة ليست مقرونة بنطق مثل شخص النار يريد ان تلج فاما ان يكون  
 المقرونة بالتحقق فان فيها قوة على ان يفعل لا هذا اعتراف بفعل وان لا يفعل  
 ومثال ذلك الشئ فان الانسان قوة ان يشي وان لا يشي على السواء واما القوة التي  
 ليست مقرونة بنطق فان فيها قوة على احد الاضداد فقط ومثال ذلك النار فانها  
 انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا على ان لا تسخن الا بالعجز وذلك ما عدا ما لا يمكن  
 مرضها يقبل السخونة واما عجزها فهو مما عاين من الفعل الذي لها بالطبع  
 الموضوع وقد وجد القوة المتفعلة الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء  
 واذ كان هذا فممكن ان يكون محكم فممكن ان يقبل الاشياء المتقابلة ولا يمكن  
 ما يقال بتوابعه كزمية زيدا واحدا بل باسم المحكم مما يقبل باسمه وذلك ان  
 قد نقول ممكن ان يوجد مجرد بالفعل وقولنا فيه انه ممكن انما هو مجرد في ذلك  
 المحذورة له بالفعل قد كانت ممكنة والآن لم يكن لقبلا بهذا قد سبق وان لم تقدم  
 الامكان في الفعل بالزمان ان وجهه من هذه الصفة ومنه ما يقبل عليه انه ممكن

يجوز ان يمتد زمان وجود المستقبل وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة وحده  
 فمعرفة كانت او غير كانت المادة كان منتهى الاشياء الغير المتحركة قدوة واجب  
 مثل طلوع الشمس غدا وان كان منتهى الاشياء الغير المتحركة فليس كذلك واجبا وانما  
 الصف الثاني من الممكن هو وجود الاشياء الغير المتحركة وهذا الصف هو الممكن  
 هو الذي يلزم الواجب واما الصف الاول فليس يلزم الواجب وذلك لما كان  
 منتهى الاشياء المتحركة كمنه قد يشهد ان يقال ان الممكن اذا كان اعم من الواجب  
 وذلك لانه يقع على الواجب وغير الواجب فوجب ان يكون لازما عنه على جهة  
 ما يلزم العلم الاخص اعترض منتهى ما يلزم ان المات ان تارة وقد يشهد ان  
 الممكن قد يوجب ان يقع الاول الذي يقع فيه المقابلة في هذا الزم فقولنا  
 واجب ان يوجد وليس واجبا ان يوجد اذا كان هذا هو المبدأ لهذه كما تم تبطل  
 ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية بل انما قد فعل في كتاب القياس فليس  
 الامر الى ذلك الموضع وانما كان الواجب هو المبدأ لهذه لان الاشياء الواجبة الازلية  
 الموجودة بالفعل على ما تبين في العلم النظري ولما كانت الاشياء الازلية اقدم  
 وجب ان يكون الاشياء المتحركة من الفعل اقدم الاشياء المتحركة بالفعل تارة وبالوقت  
 تارة وذلك لبعض الموجودات يوجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الاول  
 وبعضها بالفعل تارة وبالوقت تارة وهو الاشياء الكائنية الممتدة وبعضها بالاشياء مع  
 القوة فقط من غير ان يشاركها مثل الحركة والجماد وجود غير المتأخر من جهة ما هو غير متناه  
 على ما تبين ايضا في العلم الطبيعي فلهذا جعل ما يتكلم به في القضايا ودوات الجملات  
**الفصل الخامس** قال ولما كانت الاقوال المتقابلة اما متقابلة بالاجاب  
 والسلب واما متقابلة بان مصادمة متضادة وهو الذي لا يوافق في المحر لاها متضادة  
 ولما كانت قد وجد التي محمولا لها متضادة ما يشبه الاضاف في المحر من المتقابلة التي  
 من جهة الايجاب والسلب التي تقدم القول فيها فقد يجب ان ينظر في سبل  
 جهة الاضاف هل يشترطها او لا بعدد ما في في الاعتقاد هل المتضادة على طريق الايجاب

والسلب

والسلب والمتضادة على طريق اعتقاد المتضاد مثال ذلك ان قولنا كل انسان عدل  
 يتقابل قولنا احد ما لان واحد عدل وهذا يتقابل على جهة السلب الثاني  
 قولنا كل انسان جازم يتقابل على جهة الضدية فانه يقع من جهة متضادة لقولنا  
 كل انسان عدل بل قولنا ولا انسان واحد عدل او قولنا كل انسان جازم يتقابل  
 انما اذا كانت الالفاظ انما تدل على المعنى القاطن بالنفس وكان قد يوجد منكم  
 في الذين اعتقدوا شيئا واعتقاد ضده واعتقاد حقي واعتقاد سلب فيمن اذا انما  
 يتقابل القول انه ضد للقول او متقابل لمعنيهما يتقابل لا اعتقادات التي نفس  
 اما باعتقاد الضد او باعتقاد السلب واذا كان الامر كذلك فقد يغير ان ينظر في اعتقاد  
 هو الذي في الغاية من الاعتقاد والتبين للاعتقاد الصادق والكاذب وهذه او  
 اعتقاد سلب ومثال ذلك اذا اعتقدنا في شيء ما انه خير كان ذلك اعتقادا صادقا مثل  
 اعتقادنا في الحياة انه خير فليكن اذن اعتقادنا كاذبا متقابلا للاحتمال للاحتمال  
 شتر والافران لم يرب بخير تارة من الاعتقادين الكاذبين في الحياة الذي  
 في الذين للاعتقاد الصادق الذي يقولنا اجمدة خير بل اعتقادنا انما شتر واعتقادنا  
 انما لم يرب بخير فنقول ان التضاد الموجود في الاعتقاد اعرض في غاية التباين  
 فليس يرب التضاد الموجود وخارج التنوع في المواد فليجب ان يكون ما كان من  
 الاشياء اكثر تعقيدا خارج النفس من جهة تضاد الاعتقاد ام لا فنقول ان  
 لما كان الاشياء للذات يتقاربان خارج النفس بمقادير اقل تقاربان الاعتقاد  
 من اثنين الذين يتقاربان بمقايده واحدة او كاتامع ذلك غير متضادين  
 في الاعتقاد بل اكثر ذلك كما مثلا زمان مثل اعتقادنا ان الخير خير والموت شر  
 فان هذين القولين متضادان بالموضوع والمحل خارج النفس فيمن انه  
 ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس في  
 لكان سببه لكان ما هو اكثر متضادة خارج النفس احمران من جهة متضادة الاعتقاد  
 واذا كان ذلك كما قلنا كان متضادة في الاعتقاد من قبل المراد فمما احمران لا يمكن



٣٥  
 هو المصاد بالطلاق للاعتقاد واما التصديق الذي يصدق للاعتقاد من قبل الايجاب  
 والسلب فليس كذلك مجرولاً في غير بل من ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه  
 في الدين والاعتقاد فيه من قبل خاتمة امر ان يكون مصادقاً لاعتقاده فيه  
 من قبل غيره وايضا فانه اذا كان اعتقاداً ما شئاً انه خير وكان عقداً صادقاً  
 فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان اعتقاداً في ذلك الشئ هو الاعتقاد المصادق لمصاد  
 الاعتقاد الصادق مثل ان يصدق عندنا في شئ اخر ما ليس هو موجوداً له وان ليس  
 الشئ اخر ما هو موجود لزمان الاعتقادات من غير نيابة وانما الاعتقاد الذي يصدق  
 ذلك الاعتقاد في اعتقاد واحد هو الاعتقاد الذي يصدق ان يصدق الصدق والكذب  
 وانما مع الاعتقاد الاول في زمان الاعتقاد ان الثاني مصادق من غير تيقين  
 في الحظ لم يقع بعدد كونهما الشئ والحقية انهما هو الصادق وانما هو الكاذب  
 واما الاعتقاد ان يمكن ان يكون مصادقاً على الموضوع الواحد بعينه او صدقاً معاً  
 يمكن ان يقع بينهما الشبهة والحقية ولا يمكن ان يصدق في الحظ على ان الحق  
 في احدهما حصل الدرجة في نفسه وان لم يكن عندنا محصلاً دين ان الاعتقاد الذي  
 يقابل الوجود بالحقية هو الاعتقاد الذي يصدق في الشئ الذي يصدق الكذب واليوجب  
 وذلك ان الحكم من غير موجود الى غير موجود الف من موجود الى غير موجود واما الاعتقاد  
 الذي يصدق في الاشياء التي فيها الاستحالة هو التغير الذي يصدق من الاعتقاد لمصادق  
 خبرية في الاعتقاد اذا كان العدم شئاً مقابلاً لموجود من الصدق للمضاد ان الصدق  
 موجود وما لذلك ليس كونه امكن من موجود الا بالعرض وايضا فان العقد الذي  
 يصدق بالسلب يصدق نفع الاعتقاد الموجب بانه اذا كانت مهية السلبات يصدق  
 ارتفاع الايجاب الفرض محال للنفي الموجود واما اعتقاد صدق المحمل في الشئ  
 الذي اعتقد فيه وجود المحمل فليست يصدق نيابة نفع الايجاب اذا كان ليس في  
 الفرض الموضوع يصدق كونه رفع صدق المقابل له وانما يصدق في بعض خبرية  
 في الموضوع من غير اعتقاد ان يرتفع الصدق كجمله الصدق الاخر فيه مثال ذلك ارتفاع

المحل في غير الماء كجمله البرودة فيه يصدق الي البرودة بالصدق كذا بالعرض  
 وذلك لان ارتفاع المحل من انما هو صادق في وجود العرض بالارتفاع السلب  
 انما هو ارتفاع صادق في السلب بالذات والذين يصدق من ارتفاع الايجاب بالذات  
 هو وجود الصدق الموجود في الاعتقاد من الذي يصدق من ارتفاع العرض بالصدق  
 انما هو صادق مصادقاً وصدقاً ان كان الصدق انما المختلفان اللذان في غاية  
 الاختلاف وكانت المصادقة التي في الدين التي الموجب من قبل التيقين في  
 من المصادقة التي يصدق من قبل اعتقاد صدق الموجود خارج النفس من التيقين ان  
 اعتقاد التيقين هو الاعتقاد المصادق للايجاب بالطلق وايضا فان الاعتقاد  
 في الشئ ان يصدق من غير اعتقاد بل يصدق اعتقاد اخر وان لم يكن خبرياً واما الاعتقاد  
 فيما هو خبري انه ليس خبري فليس بل يصدق اعتقاد اخر يصدق من خبري لو كان ذلك  
 لما وجد اعتقاد مصادق في الاشياء ليس لها صدقاً فان اعتقاد السلب يصدق  
 مصادقاً للايجاب يصدق اعتقاد الصدق هو المصادق بانه اذا كان يوجد للشيء التي  
 لها صدق والتي ليس لها صدق فانه يجب ان يكون الاعتقاد الذي يصدق بالصدق  
 للايجاب هو الاعتقاد الموجود مصادقاً وان كل موضع دون موضع ما الاعتقاد  
 العام الذي يصدق في كل موضع وبذاته مصادقاً مصادقاً مصادقاً مصادقاً الذي  
 في موضع دون موضع اذا كان العام صدقاً بالصدق على انما هو صدق ذلك انما وجد  
 انما هو صدق العام وليس يصدق ذلك على انما وجد العام ان يوجد انما هو صدق  
 كان المصادق للاعتقاد في المصادق هو السلب في المصادق يكون المصادق في كل  
 موضع هو السلب على انما في الغاية وايضا فان العقد فيما هو خبري انه خبري العقد  
 فيما ليس خبري انه ليس خبري اعتقاداً ان كاذباً انما يصدق لست شعري  
 هو المصادق للاعتقاد انما ليس خبري انه ليس خبري الذي يصدق صادقاً وانما يصدق  
 ذلك من مثله احوال احدها ان يكون المصادق هو اعتقاد صدق هو العقد فيما





واحدة من هذه اما مبدية واما سلبية فالكلية المعجزة من اوجب فيها المحل لكل  
الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان والكلية هي ما سلب فيها المحل في  
كل الموضوع مثل قولنا ولا انسان واحد حجر والجزئية المعجزة من اوجب فيها  
المحل لبعض الموضوع مثل قولنا بعض انسان ان ويجزئ السالبة من  
سلب المحل في بعض الموضوع مثل قولنا بعض انسان ليس بان واما سلب  
الكلية عن الموضوع مثل قولنا ليس حيوان ان فان السالبة الجزئية لها اعتباران  
احدهما رفع البعض والثاني رفع الكلية المعجزة فيها والجملة لم يرفع  
بها سلب اصلا لا كلي ولا جزئي مثل قولنا العلم بالاحد واحد والعدد ليس  
بجزء من العلم بالاحد من جهة الصدور اعني الاقسام الثلاثة ومعرفه القول  
بالاطلاق والاعتناء بالمقدمة من جهة المادة فيها برهانية ومنها جارية اعني  
من الاقسام التي تحققها من جهة المادة المستعمل في الصانع المنطقية على ما بين  
بعد من هذه الصناعة والمقدمة البرهانية والجزئية يفرقان بالاشياء احدها  
ان المقدمة البرهانية انما هي احد جزئي النقيض وهو الصادق والالمقدمة الجزئية  
فقد يلزم كل واحد من جزئي النقيض الامكان انما يتخذ سلبا من الموجب والموجب  
فقد يجيب لكل واحد من جزئي النقيض اذ كان كل واحد من جزئي النقيض في هذه الصناعة  
عند السؤال ان يجيب بان جزئي النقيض اوجب وليس الفرق الذي بين  
البرهانية والمقدمة الجزئية ما لم تأثر في وجود القياس فيها بل ليس بينهما فرق  
فرق اصلا فان المبرهن والمثبت قد يفسر كل واحد منهما لقياس صحيح  
اذا اجتزأ عن شيا محلي على شئ او غير محلي عليه اعني اذا وضع مقدمة من المقدمة  
فيكون المقدمة القياسية التي هي كل جنس للمقدمة البرهانية والجزئية وهو الذي  
ينظر فيها في هذا الكتاب من التي قد يوجب شئ الشئ او لا يوجب شئ الشئ او لا  
المقدمة البرهانية هي التي تكون من المعلوم الاول بالطبع واما الجزئية واما القياس  
فمن المبرهنات واما التي لا يكون من المسئلة والفصول التي يحصل بهذه المقدمة

لعمري

بعضها بعض مستوفاة في كتاب البرهان وكتاب المحل والنظر فيها من جهة الجملة  
هو هناك وكل فصول سائر المقدمات مستوفاه في الصانع الخاصة بها مثل المقدمة  
السوفسطائية والمخطاوية والشعرية اما هذا فيكون من معرفة فصول المقدمات من جهة  
الذكري وانما المحل في هذا الكتاب على ان الشئ ينحل الى المقدمة من جهة  
ضرورة كونها مقدمة وهو المحل والموضوع اللذان هما جزئي المقدمة الضرورية  
في وجودها لا الاشياء التي تراد في المقدمة لموضع الرباط وهو الحكم المعجزة  
فان تلك ليست محل اليها المقدمة على انما اجزاء ضرورية فيها اذ كانت قد تكون  
المقدمة مقدمة بالفعل وان كان الحكم المعجزة من جهة وجوده فيها بالقدرة والعين  
على ما جرت عليه العادة عند العرب في التثنية وعلى ما علم في التثنية اعني  
من ان لم يست بها حاجة له الكلمة المعجزة وسواء في هذا المعنى المقدمات المعجزة  
والسلبية واما القياس فمستوفاه اذا وضعت فيه كذا كذا من جهة واحد من  
الاضطرار من تلك الاشياء المعجزة بناء على ما لا يعرض شئ ما اخر غير ما قال  
هنا من جنس القياس وارتد به القول بما نزل من رسائل ما اخذوا منه فيقول  
يتم القول القياسي بالجملة من غير القياس فيقولنا اذا وضعت فيه ريد بان  
تسلمت واصطلي عليها وقوله اشياء اذكر من واحد ريد بها المقدمة واما قال اذكر  
واحد لا يسمي بعد ذلك لا يلزم من مقدمة واحدة وقوله شئ ما اخر غير ما قال  
وذلك انه واجب ان يكون النتيجة من المقدمات فان الشئ لا يبعد في ان نفسه وقوله  
لزم من الاضطرار انما اخره في الاضطرار من قبل ان اللزوم من ضرورة ومنه غير  
ضرورة وبهذا كذا تفصل القياس على انما يدل الترخيل على الشئ انما في المقدمة  
وهو الاستقرار والمثال والمقاييس التي يوجب السلب مرة ولا يجاب اخر وقوله بانما  
اراد بان يكون القياس تاما ويران لا يتفهم شئ من شئ فيقول وقوله لا بالعرض  
تحقق من الاشكال التي قد يتبع بعض المقدمات على سبيل بعد مثل النتائج من  
موجبتين في الشكل اثباتا اذ كانت المحلات مساوية للموضوعات في المحل وبعض  
اخر من هذه المقدمات يتبعه اخر من هذه المقدمات وبعض سبيلين وجموده وذلك  
ان كونه القياس قد لا حازر من بين بنى اذ كان القول بما نزل من جهة الضرر يصدق

او كذب وكذا قيل في ان يلزم للماضي في شيئا غير المقدرات فان يلزم للماضي ضرورة  
بين نفسه ذلك كقول اللزوم بذاته لا بالعرض وما يثبت من نفسه انما هو القسوس بحكم  
يلزم منه الصفة وانما يلزم ان يثبت هو ان العاقل ان يوضع في اكثر من مقدرة  
واحدة وذلك سبب في ما بعد ان يبين ان كل قيس فانما ياتلف من مقدرتين لا اكثر  
ولا اقل والقيس مد كامل ومنه كانت غير كامل والكا هل هو الذي يحتاج ظهور  
ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شئ اخر غيره مما يثبت به انما هو غير الكامل هو الذي  
يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شئ اخر مما هو لازم عن المقدرات التي  
وضع فيه وذلك ان القيس بالجملة يحتاج الى شئ ما هو ان لا يتقصه شئ بل يلزم به  
وهذا يتبين من نفسه ما يتقصه شئ يبين بذاته بذاته قيس وهو الذي يخصه مما يثبت  
غير الكامل ومنه ما لا يتقصه شئ يبين بذاته قيس هو الكامل واما المقول على الكل  
او المقتل ولا على واحد فغيره اذ لم يوجد شئ لكل الموضوع الا لا يوجد لكل  
وذلك بان يلزم للموضوع وجودا لكل الموضوع وكل ما يتصف بالموضوع ويوجد  
فيه شئ يلزم قبله لكل ما هو جريان في جسم اذا اردنا به من المقول على الكل فيصنفه  
كل واحد من الجوانب في جسم بل كل واحد من الجوانب وكل ما يتصف بكل واحد منها  
فجسم ومنه الفرق بين المقتل على الكل المستعمل مثلا في الكتاب وبين المقدرة  
الكلية وكل المقول على ولا على واحد انما هو انما لم يوجد شئ لكل الموضوع اعلم ان  
التي يتصف بالموضوع في هذه الاشياء التي يجب ان تقدم معرفتها قبل النظر في اقسام  
المقاسير اي صنف كان وكل مقدرة فانما ان يلزم مطلقا امر موجد بالفعلي واما  
اضطرارية واما مكنه وذلك فيقسم اجناس المقاسير بانقسم جهات المقدرات على  
واحد من هذه اما موجدية راسية واما كلية واما جزئية واما ممتدة وكل يتبع المقاسير  
الموجودة من قبل هذه الجهات اعترض ما يكون من مقدرات الضرورية ووجودية  
وممكنه كما يتضح من جهة اختلاف المقدرات في الكلية والكيفية واعترض الكلية بخلافها  
من قبل الاسرار والكيفية بخلافها من قبل الايجاب والسلب والجهة الضرورية  
والمكنه في غير هذه المقادير المتقدمة واما الوجودية فيشبه ان يلزم اريد بها من الوجود  
بالفعل التي يثبت بضرورة اعترض في وجود المحل فيها بكل اشخاص الموضوع وذلك

في المرات

في اكثر الزمان وهذا هو الفرق بين الضرورية والموجودة بالفعل اعراض الضرورية  
يوجد المحل فيها بكل اشخاص الموضوع في كل الزمان واما تلك الضرورية الزمان وشبه  
ان يدخل في هذا الصنف من المقدرات التي يحل امرها ضرورة او ضرورة لا المحل  
بالفعل مادام الموضوع موجودا او مادام المحل موجودا من الزمان في هذا الصنف  
لان هذه شخصية وان وجد منها كلية فكلها في الزمان والعرض وقد خذرا سطر  
من استعمالها مثال هذه المقدرات الوجودية فيقال بعد وان كان اسطره في استعمالها  
لا يرد عنه ذلك ولا يلزم شئ يشعل الضرورية والممكنه على ما ذهب اليه  
ثاود وطرس وغيره الا ان يرد المعطلة الوجودية المحل كونه ضرورة او ممكنه فان  
المقدرة متقدمة المقدرة الى اقام الوجود والاقام المعارف الاول الموجودة لنا  
بالطبع والمقدرات التي يثبتين منها من قولنا بعد وهذه المقدرات الثلث اقسام المقدرات  
والمكنه ومنها ما يتعكس ومنها ما لا يتعكس فاعترض بالمكنه ان يقبل ترتيب اقسام المقادير  
فيصير محلا لضررها وموضعها محلا لوقوعها وكيفيتها من الايجاب والسلب فيصنف  
فاما اذا تبدل الترتيب ولم يبق الصدق محظوظا فهو الذي يسمى بهذه الصناعات وتلك المقادير  
فاما المقدرات المطلقة الكلية فان الالفة تتعكس محظوظا الكلية مثال ذلك ان كان  
ولاشئ من الالفة غير صادق وقولنا ولا شئ من الالفة صادق صادق واما الدرجة الكلية  
فانما تتعكس في كنهها لا تتعكس في مظهرها كالمحلول في السائل بل تتعكس في شئ  
وذلك ان كان قولنا ان كل لذة خير صادق فقولنا بعض الالفة لذة صادق واما المقدرة  
الجزئية المطلقة فان الموجد منها تتعكس جزئيا وذلك ان كان قولنا بعض الالفة خير  
صادقا فدواجب ان يكون قولنا بعض الالفة لذة صادق ايضا واما الالفة منها تتعكس  
فليس تتعكس في انما وكل ما قد يصف هذا الصنف وهذا الذي يصف في المقدرات المتعكسة  
وذلك ان كان صادق فقولنا بعض الالفة ليس لذة ليس لذة في غير صادق على شئ  
ليس قولنا بعض الالفة ليس لذة ليس لذة في غير صادق على شئ ليس لذة في غير صادق  
السائل الجزئية واما بيان المتعكس ما يتعكس في مظهرها كالمحلول في السائل بل تتعكس في شئ  
مثال ان الالفة قولنا اولاشئ من الالفة ليس لذة ليس لذة في غير صادق على شئ ليس لذة في غير صادق  
الموضوع فان التمثيل بالحروف يوضح الا لفظ يبين من ذلك ان الالفة لذة ليس لذة في غير صادق  
المادة اعترض قبل المثال الموضوع فيه من قبل الامر في شئ مثل ان يضع مثلا جردا





كل ان بامكان او بعض اب بامكان فاقول ان بعض ب بامكان لان ان لم يكن  
 بامكان بل باصطراط في بعض اب باصطراط على ما تقدم وقد كان وضع ان كل اب  
 بامكان هف لا يمكن واما المقدسات اب لم تكن في هذه المادة فانها كما هي عايدة  
 الانكسار في تلك وذلك ان الكواكب لينة وهذه المادة لا تفكس كلفة وانما يتغير  
 على ما سبقين ذلك عند القول في المقاسم التي تاتى من المقدسات المحكمه ما سبق في  
 ذلك ان اسر البع في هذه المادة ليست سواب بالمحققه على ما تبين في الكتاب المتقدم  
 واما قومه قوه الموجبات وذلك ان الجوه في نظير الكله الوجودية في القضا اليه  
 ليس فيها جوه بالكله الوجودية واما بقون بالحوال من جوه مثل قولنا زيد يوجد  
 لا جوا او يوجد لا بعض الكله القضا بالمكان هو السب لا بقون فيها بالجوه  
 واما بقون بالحوال مثل قولنا زيد يوجد ان لا يكون في شئ من هذا ويكره ان لا يكون في بعض  
 هذا وسبقين هذا فيما بعد بيان اكثر واذ قد تبين هذه الاشياء فليقل من ان شئ  
 ما ياتلف القياس النزه قبل واما ما ياتلف وكيف حتمه ان لا يكون في شئ من الاشياء  
 يلزم عنه شئ اخر غير بالضم ثم بعد ذلك ينبغي ان يتكلم في البرهان لان الكلام  
 في القياس يجب ان يتقدم على الكلام في البرهان لان القياس اعلم من البرهان اذ  
 كان كل برهان قياسا وليس كل قياسا برهانا فانه اذا كان في شكله متقنا لم  
 يكون مقدما حاد فنتقل ان القياس المطرف في الكتاب انما هو القياس الذي  
 يولف على مطلب محدود مثل قولنا كل ك ج هو ام ليس من ج او هو من ج  
 اذا اخذنا شيئا مفصلا بالجزء الذي هو المطرف وهو مثل ان ياتلف من ك ج ك ج  
 من قولنا حدود شيئا ثقتان لحدين مشتركين فوجه واحد واما اذا اخذنا شيئا مشتركاً بطرفي  
 المطرف هذه الصفة اذ تبين ان تبين بالمطرف اعراض ج هـ او ان ج ليست هـ او ليس فيها  
 امثال ذلك لان يتصل ج هـ وب هـ فيلزم ان يكون ج هـ او ج هـ او ج هـ وب هـ  
 ليست هـ فيلزم ان لا يكون ج هـ وليست هـ فيلزم المطرف المقدرة الباعده النزهة  
 المطرف الاصغر وهو المطرف للمقدرة الثانية النزهة الطرف الاكبر والحد المشترك بينهما

النزهة ب امكن لا وسطا وتسمى المقدرة المشتركة الطرف الاصغر الصغير والى النزهة  
 الطرف الاكبر الكبرى وليست ترتب احدى الاوسطا من الطرفين الشكل ولما كان في احدى  
 المشترك من الطرفين له اوضاع اربعة احدى ان يكون موضوعا للطرفين او محمولا  
 او موضوعا للكبرى ومحمولا على الاصغر او عكس ذلك فليست في احدى ترتب شيئا بل في  
 الاشكال الطبيعي للمقدرة الفكرية اخر التي يضع عليها القياس بالطبع لا بقوه صناعية  
 فان هذا هو القياس الذي قدم اعطاه هذه الصناعة اعز النزهة ثم جوه احكامه  
 وتبين الاضاف في المنتهى من جنس شئ من غير المتقيد ومن هذا الغرض تبين ان  
 الاشكال المحكمه ثلثة فان الشكل الرابع الذي وضعه جالينوس ليس بكل طبيعي  
 وهو ان يكون احدى الاوسط محمولا على الطرف الاكبر موضوعا للاصغر لانه ليس بمحمول  
 فكمرة بالطبع اعراض ليس له وجه في كلام الناس ولو وجد كان من جنس الشكل  
 الاول فلم يكن راجعا **الشكل الاول** فنقول اما اذا رتب احدى الاوسطا من الطرفين  
 بان يكون محمولا على الاصغر والاكبر محمولا على الاكبر مثل ان نقول كل ج هـ وب كل ب  
 هو احدى الميين بنفذه ان هذا الترتيب قياسا وانه موجود لنا بالسمع والارسطو  
 ليس من الترتيب الشكل الاول ولما كان كل مقدمتين اما ان يكون كلهما حجة  
 او محمولا او يلزم احدهما كلفة والاخر ج نية او احدهما كلفة والاخر محمولا او  
 احدهما ج نية والاخر محمولا وكل واحدة من هذه الاضاف في الثلثة تنقسم تسعين  
 اما ان يلزم الكلفة اكبر والآخر الاصغر او بالعكس وكذلك الكلفة مع المحمولا والآخر  
 مع المحمولا وكل واحد من هذه الاضاف التسعة من التركيب ان يكونا صحيحين معا او لا  
 معا او يلزم احدهما موجودا والثاني نية وهذا طرفان احدهما ان يكون الاصغر من  
 ال ب والكبرى من المحمولا الطرف الاكبر على قولنا اذا اخذت هذه الاربعة في  
 تلك التسعة حدث عنها اوضاع الشكل ستة وثلثون اقرا و الارسطو بين المنتهى في  
 غير المنتهى على ما اقره اما في كانت المقدتان كلتاهن صحيحين فان ينتج من جوه  
 هذا مثال ذلك فيكون ج هـ وب هـ فيلزم ج هـ وب هـ او ج هـ وب هـ او ج هـ وب هـ



ان كل ج هو ذلك لانه واما ما ذكره المولد انما وضعنا ان كل ان ج هو  
 وكل حيوان حسن فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل ان حسن والزم بمقتضى  
 من مقرر القول على الكل ان يكون حسنا في اول الكتاب وذلك ان معنى قولنا كل ج هو  
 او كل حيوان حسن من المقتضى ان يكون في هذا الكتاب انما هو ان كل ج هو ب ويوصف  
 ب بياجب فاما اذا افترضنا ان يوصف ب بياجب لزم من ان يوصف  
 ج ب او كل قولنا كل حيوان حسن انما يريد به كل ما يوصف بياجب حيوان فهو حسن فاما  
 افترضنا ان هذا الالف ان يوصف بياجب حيوان فهو بياجب بالحيوان فاما  
 الغرض من النتيجة في هذا الشكل وكذا في كانت المقدتان كسيتين وكانت الكبرى البتة  
 والصغرى موجبة فاما في هذا الشكل من معنى القول ولا على واحد ان يوصف بياجب فاما  
 ذلك قولنا كل ج هو ب ولا شئ من ب بياجب عن ذلك ولا شئ من ج الا ان يوصف بياجب  
 ولا شئ من ب الا ان يوصف بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب  
 ان لا يوصف بياجب من ذلك واما في كانت المقدتان الكسيتين ساكتين معا او كانت  
 الكبرى موجبة والصغرى سلبية فانه لا يلزم عن ذلك تيسر لا على ولا ج و لا على  
 من ان يوصف بياجب في المولد مرة موجبة صادقة مرة سلبية صادقة ومن ان يوصف بياجب  
 على الكل او كان شرطاً ما يتل على الكل انما هو ان يوصف بياجب بياجب بياجب بياجب  
 ايجاب ولا كانت ج ب يوصف ب يوصف ب يوصف ب يوصف ب يوصف ب يوصف ب يوصف ب  
 كانت الكبرى موجبة والالف انما هي بين البكرتين بينهما ان المولد مرة موجبة  
 ومرة سلبية صادقة وذلك ظاهر من جعلنا هذه المقدتين الكسيتين اللتين  
 منهما موجبة الصغرى مرة اخرى والالف ان والفرس على ان الحيوان هو الذي لا يكون  
 الالف والاصغر الفرس ومرة اخرى والالف ان والفرس اذا قلنا ولا فرس ولا واحد  
 ان ان دكل ان حتى اتى موجبا كلياً وهو ان كل فرس حيوان فاما في هذا الشكل واحد  
 ان ان دكل ان حتى اتى سلباً كلياً وهو قولنا ولا ج واحد ج واما في هذا الشكل  
 مرة اخرى الالف ب وانه يوصف بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب  
 في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل

الالف

ان لبتين الكسيتين من التعلق بالفرس والالف ان والالف انما هي بياجب بياجب بياجب  
 والفرس واما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 واما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 التي تلت من مقتضى كسيتين من هذا الشكل ان اشقين منها شئ واحد  
 من هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 اصلاً من هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 من غير رتبة اما التي الصغرى فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 المقدات لكن هذا النوع من الافعال ليس من غير تيسر تتبع على الفكرة بالطبع  
 واما كانت سلبية فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 هو اختصار المقام ليس التي تتبع عليها افكار الناس بالطبع واما في كانت احدى  
 احدى المقدتين في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 موجبة كانت او سلبية وكانت الجزئية من الصغرى وكانت موجبة فاما في هذا الشكل  
 تيسر من ج كما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 ان يكون بعض جماعاً وذلك بين من معنى القول على الكل لان معنى قولنا كل ج هو  
 كما قلناه فمرة بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب  
 ب فاما ج ان يوصف بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب بياجب  
 ب واما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 القول على الكل الالف ب على هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 الصغرى مهملة لان المهملة قد تارة قوة الجزئية اذا كانت المهملة لا تنسك من ان يوصف  
 جزئية وذلك على الدوام الفردي الموجود فيها واما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل  
 طائفة من هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل فاما في هذا الشكل

موجه كانت ارسالية وكانت المقدسة الكبرى غير موجهة اما موجهة واما جزئية ساريا كانت  
 او موجهة فانه لا يلزم عند ذلك قياس ذلك الظاهر فيها انما ان ليس يجب فيها معنى العقل  
 على الكل ولا يلزم من الموجهة انما موجهة في المبدأ مرة موجهة مرة ساريا  
 ومثال ذلك اني مضمنا ان كل شيء موجه واما موجهة في بعض ب او غير موجهة  
 في بعض فانه ليس يلزم عند ذلك ان يكون موجهة في بعض او موجهة في بعض  
 في ذلك ان نفرض موجهة في العقل على الكل الكلي المعجزة فيها وان كان  
 العقل على الكل ان لم يكن موجهة بالحياب او بسلب على كل ما يوصف به بالحياب فقط  
 واما هذا انما هو متعلق ببعض ب لا على كل ما ومثال ذلك اني مضمنا المعجزة في  
 في التي الصغرى منها كية موجهة والكبرى جزئية موجهة والقينية والحكمة  
 وذلك ان كل حكم قديم وبعض القديس غير المتكتم كل حكم خبر فالتى ينتج الى لب  
 الخبر والقينية والحكمة الذي على طريق الملكة غير المكتتب ذلك ان كل جعل قديم  
 وبعض القديس خبر ولا جعل واحد خبر هذا هو ايضا غير مضمنا بالطريق الطبيعي  
 حتى مضمنا اذ ولا شيء مزمج موجه وبعض ب او بعض ب ليس مزمج فانه لا ينتج  
 نتيجة مضمنا الكمية وذلك بين ايدي مضمنا العقل على الكل ومن المعلوم ان  
 حدود المقدمات التي ينتج المذهب هي الكبرى فيه موجهة جزئية والصغرى ساريا  
 كية الابيض والغرس والتفصيل وذلك ان لا تقتضي احد فرس بعض الفرس  
 ابيض ينتج كل فقس ابيض والحدود التي ينتج ساريا صادقة الابيض والغرس  
 والغراب وذلك ان لا تغراب واحد فرس وبعض الفرس ابيض ينتج لا تغراب  
 واحد ابيض ويرى ان صادق والاثنتين في امثال هذه المقامات انما ينتج  
 الموجب الكلي مرة والى اب الكلي مرة ويشين ان ليس ينتج ساريا جزئيا ولا  
 موجه جزئيا وموجهة انما ينتج ساريا الكلي فليس يمكن فيها ان ينتج دائما لانها  
 كليا ولا جزئيا وهذه ليست قياسا بالاضافة الى ما ينتج بطريق طبيعي

موجه

تلك الامران اخذ منها دل على الجزئية موجهة او كانت قديمة واحدة وكل اربعة  
 كانت المقدسة الكبرى كية موجهة كانت ارسالية وكانت المقدسة الصغرى  
 جزئية ساريا فانه لا يلزم اني قيس ينتج الخط بطريق طبيعي ان الطرف الاصغر لما كان  
 ليس يوجد فيه كية الا وسط اخر ليس موجهة عليه بالحياب على الشرايط المفروضة في  
 الخط على الكل انما ان درجة الطرف الاكبر فيه وان لا يوجد شيء منه مثال ذلك انما  
 اذا وضع ان بعض غير موجهة في مزمج وكل ب فانه يمكن ان ينتج ان ا موجهة  
 مرة لبعض ج مرة غير موجهة ومثال موجهة ذلك في المادة الحيوانية والابيض  
 وذلك ان بعض الابيض ليس ساريا وكل ان حتى فان كان قولنا بعض الابيض  
 وذلك ان بعض الابيض ليس ساريا وكل ان حتى فان كان قولنا بعض الابيض  
 ليس ساريا ومن الساريا الجزئية يصدق مع الساريا الكلي وهو قولنا ولا واحد من الابيض  
 ان ان كان القيس مضمنا جزئية مضمنا صغرى مضمنا كية موجهة جزئية وقد  
 تبين ان مضمنا غير مضمنا جزئية مضمنا كية مضمنا جزئية وان كانت لا يصدق  
 مع قولنا بعض الابيض ليس ساريا ان الساريا الكلي لا يكون بعض الابيض مضمنا  
 وبعضه ليس ساريا فانه لا يوجد في الموضوع حدود ينتج المتقاضي ان الساريا  
 والى لب اذ كان يجب ان يلحق بعض ج به لانه اذا صدق مع قولنا بعض الابيض  
 ليس ساريا فقولنا ان بعض الابيض ان كان اللازم من هذا التاميم انما ينتج  
 وهو ان يلزم موجه صغرى جزئية وكبرى كية وقد تبين ان ينتج ولا بد من موجهة جزئية  
 فلذلك لا يصح ان يوجد مثل هذه المادة ساريا كية لان مقتضى المذهب الجزئية  
 يقتضي من مثل هذه المادة انما كانت المقدسة الجزئية ساريا صادقة الموجهة الجزئية  
 ومن التي تسمى جزئية بالطبع ان هذا التاميم غير مضمنا فانه يمكن ان يحد ذلك البعض  
 الذي سلب عند الان ان يصدق عليه الجزئية وما يكتسب عليه ذلك ان بعض الابيض  
 الذي ليس ساريا ان اذا فرضنا ان التاميم مثلا صدق قولنا ولا يلزم واحد حيوان فانه  
 فرضناه التاميم مثلا صدق قولنا ان كل حيوان فانه مضمنا انما ينتج انما  
 هذا التاميم غير مضمنا مضمنا صادقا ومرة ساريا صادقا كليا ونما التاميم



وقد يكون ايضا ان يقال ان هذا الشكل غير منتج من جهة اذا انما يطلب منها المنتج فانما لا يجب  
 مادة من المواد لما كان هذا الثاني ان سلمنا انه منتج من جهة اخرى فانما ينتج من الموضع  
 الذي ينتج من جهة اخرى الى جهة اخرى من جهة سابعة بالجميع اعني في المادة التي يصدق معها الموضع  
 الجزئية لان الموضع الذي يصدق معها الى جهة الكمية وفي جهة اخرى تسمى جهة بالوضع وكان  
 الخط في التباينات المنتجة كما لا يبعد ان يرضى من جهة في الشكل ان ينتج ان كان قد  
 ينتج من بعض المواد لان الكمية التي تباينة في المادة من جهة التي تباينة في التباين كما لا يبعد  
 عندنا بحسب ذلك ولكن يتبين ايضا ان الثاني الذي ينتج من جهة الكمية الكبرى في جهة الكمية الصغرى  
 من جهة اخرى انما ينتج من جهة هذا البيان بعدد واحد وذلك في المواد غير النارية والصلبة  
 والابيض وذلك ان بعض الابيض ليس بان في والاتساع واحد غير انما في ان اخذنا  
 ذلك بعض الثلج وقعنس انتج ثلثان الثلج غير انما وان بعض الثلج من الثلج انما في  
 هذا الثاني ينتج المتباين معا واذ كانت المقدتان الماخوذتان من هذا الشكل كذا  
 جزئية احدى معللة واحدها معللة والثانية جزئية فانه لا يلزم من ذلك قياس موجبين كانا معا  
 اوسا لئلا معا واحدها جزئية والاخرى سابعة وذلك بين ان ليس يوجد فيها معنى  
 المنقول على الكل اذ كان ذلك ينقض شرطين احدهما ان يكون الكبرى كلية كذا  
 كانت نسبتها اعني موجب اوسا لئلا وان يلزم الصغرى موجب ولا بد من ما كانت  
 كميتهما اعكسية او جزئية وقد تبين ان غير منتج من محدود التي ينتج المتضادات في  
 جميع هذه التباينات والحديد العادة لما انما ينتج موجب المذهب الكلي فانه لا يصدق  
 والآن اعز ان يلزم ان يكون من الطرفين الاوسط والابيض الاوسط والآن ان الاوسط  
 وذلك انما في جميع هذه الحدود جميع اصناف تلك التباينات وكلها ينتج موجب وذلك  
 ان بعض الابيض ليس منتج وبعض الابيض حتى وبعض الابيض ان ليس بالابيض وبعض  
 الابيض ليس حتى وكلها يلزم ان يكون حتى واما الحدود العادة لما التي ينتج بها  
 الابيض فالحق بالابيض وانما اعز ان يكون هو الكبرى والابيض الاوسط  
 والاعظم احر فقد تبين المنتج في هذا الشكل من غير المنتج وان المنتج منها اربعة فقط  
 وهو الذي ينتج من موجبين كليتين ومن موجب كلية كبرى وموجب جزئية صغرى ومن  
 ومن كلية كبرى وجزئية موجب صغرى ومن كلية سابعة كبرى وكلية موجب صغرى

والذي

وان ينتج جميع اصناف القضا يا اعز ان ينتج موجب كلية وموجب جزئية وسابعة كلية  
 وسابعة جزئية واما المقاميس المنتجة في هذا الشكل كما قلنا وذلك في الشكل الاول ومطلقة  
 القضا يا اعز ان التباين الاضافي في هذا الشكل قد ينتج من جهة اخرى الى جهة اخرى التي  
 ينتج الى جهة الكلية قد ينتج عنها وذلك ان ينتج موجب جزئية والمنتج من الكلية  
 اعني انما ينتج ان ايضا عنها ومن موجب جزئية ذلك جعل بغرض ان لا يكون من ذلك  
 ان اوسطا انما قصد ان تقدم في هذا الصنف في التباين الموجودة بالذات واولا  
 للمقاميس الطبيعية الموجودة بالقصد كما وعلى غير مخرج المنتج القياس المنقول  
**الشكل الثاني** واما في حمل اوسط على الطرفين جميعا اعز ان يكون موضع  
 الخط وعلى محمول وذلك انما بان يكون محمولا عليها بايجاب اوسا لئلا واحد  
 بايجاب وعلى الثاني سلبا ان يحمل في كليهما كلي او جزئيا او احدهما كلي والاخر  
 جزئيا او محمولا فانه بين ان مثل هذا الثاني هو الثاني في قياس ان الفكرة الباقية  
 تتبع عليه بالطبع لا بطريق ضائع مثل ذلك في قيل التباين هذا السقط ليس حتى  
 فيقول ولا ذلك فيقول لان الحق يستعمل صارخا فانه من البين ان هذا القول قد حرف  
 من قائله المقدمة الصغرى لبيانها ومن هذا الطفل لم يستعمل صارخا وهذا هو اخذ  
 المستعمل صارخا الذي هو اوسط محمول على الطرفين فليس في هذا الثاني الشكل  
 اثنا ولقيم اوسط محمول عليها ايضا اوسطا وموضع الخط الاوسط ومحمول الخط  
 الاكبر والمقدم التي موضعها موضع الخط المقدم الصغرى والتي موضعها محمول  
 الخط المقدم الكبرى وكنت في الاول في هذا القول من الطرفين الاوسط ثم يليه الاوسط  
 ثم يليه الاوسط لتمييز لنا الطرفين الاكبر من الاوسط لانما في هذا الشكل لا يتوازن الا  
 بالاضافة الى الخط وهذا الشكل ليس بجدة فليس كافي ويوجد في سبعة  
 اذ كانت المقدمات كلية وغير كلية فاما اذا كانت كلية فان التباين انما يوجد في  
 كان الاوسط محمول على احد الطرفين انما كان بايجاب وكان محمولا على الاخر سلبا  
 انما كان محمولا عليها بايجاب فليس ينتج في قياس منتج فلتقطع اولاً من متبين كليتين  
 احدهما سابعة والاخر موجب وليكن الكبرى هي السابعة والعصري من الموجبة فاقول

انما ينتج سلبية كلية مثال ذلك كل ج عوب ولا شئ من اوب فاقول ان يلزم من ذلك شئ  
 من ج هو لانا فاعكس السالبة الكلية من قولنا ولا شئ من اوب وقولنا ولا شئ من ج  
 معا وقد كان معنا ان كل ج عوب ينتج في الصنف الثاني من الشكل الاول على ما تبين  
 ان لا شئ من ج هو لا شئ من السالبة الكلية والصغرى والموجبة الكبرى فاقول ان  
 هذا التاليف ينتج ايضا سلبية كلية مثال ذلك قولنا ولا شئ من ج جيب وكل اوب  
 فنتا ينتج ان ولا شئ من ج هو اوب ان ذلك لا نكسر الحقيقة السالبة فيلزم معنا قولنا  
 من ج عوب وقد كان معنا ان كل اوب فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الاول  
 ان ولا شئ من ج عوب ثم نكسر من السلبية فيلزم معنا ولا شئ من ج هو اوب هذه النتيجة  
 بعينها كانت نتيجة القياس الاول من هذا الشكل وانما اذا كانت المقدتان المتكلفتان  
 موجبتين او سالبتين معا فانه لا يلزم عن ذلك تقيس نتيجة مثال ذلك لانا فاقولنا  
 كل ج عوب وكل اوب فاقول ان ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل ج هو اوب ولا بعض ج هو  
 وذلك تبين من المواد التي ينتج المتضادات فمثال المحدود الذي ينتج للموجب من المواد  
 الانان والجوهر والحيوان فانه لا يلزم من ذلك ان يكون كل اوب من ج هو اوب  
 حتى جوهري ومنه ينتج ضرورة الملوحة ان كل اوب من ج حتى ومثال المحدود الذي ينتج السالبة  
 للمواد الجوهر والحيوان والجماد وذلك ان كل ج هو اوب وكل ج هو اوب ولا ج هو اوب  
 متى وضعت اوب ولا شئ من ج عوب ولا شئ من اوب فانه ينتج هذا التاليف ايضا  
 المواد التي ينتج المتضاد من جها ومثال المحدود الذي ينتج للموجب الانان والجماد والحيوان  
 وذلك ان لا اوب من ج واحد خط ولا شئ من ج واحد خط ينتج وكل ان حتى ومثال المحدود  
 الذي ينتج السالبة الكلية الجوهري والحيوان وذلك ان لا ج واحد خط ولا شئ من ج واحد  
 خط ينتج ولا ج واحد حتى فيوجد بين التاليفات مرة نتيجان للموجب ومرة  
 ينتيجان السالبة فليسا يتيسر فقد تبين من هذا القول اذا كانت المقدتان  
 المتكلفتان متى ينتج تقيس من هذا الشكل ومتى لا ينتج وان القديسات المنتهية من هذا  
 الشكل ليست بكافة اذا كانت اثنتين انما شئ لغيره لانتها وهو قد اذ  
 الشكل الاول دانا كانت احد المقدتين ومنه الشكل الثاني الاخر من جية فانا اذا

كانت

كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية وكانت احداهما متناهية لاخرى في الكيفية عن ان  
 كانت احداهما سالبة كانت الاخرى موجبة فانه يلزم ذلك تقيسات نتيجة فليكن اوب الكبرى  
 سلبية كلية والصغرى موجبة جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض ج عوب ولا شئ من اوب  
 فاقول ان من الاضطرار ان يكون بعض ج ليس هو لانا فينتج ولا شئ من اوب فيلزم  
 معنا بعض ج عوب ولا شئ من ج عوب فخرج هذا الشكل الاول وقد تبين ان يلزم من هذا  
 الشكل ان يكون بعض ج ليس هو لانا فينتج ايضا المقدرة الكبرى الكلية الموجبة  
 والصغرى السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض ج ليس هو اوب وكل اوب فاقول  
 ان يلزم من هذا جزئية سلبية ومثل بعض ج ليس هو اوب ان ذلك ان لم يكن قولنا ان  
 بعض ج ليس هو اوب فاقولنا الصادق فينتج معنا ان كل ج هو اوب ونضيف اليها  
 المقدرة الثانية التي وضعتا من قولنا وكل اوب فيلزم من هذا الشكل الاول ان يكون كل ج  
 عوب وقد وضعتا ان بعض ج ليس هو اوب فليكن اوب ولا شئ من ج عوب فليكن  
 والكذب انما يلزم عن وضعنا ان كل ج اقلنا كل ج عوب فينتج اذن صادق هو  
 قولنا بعض ج ليس هو اوب فانا نأبينا دانا اذا كانت المقدرة الكبرى قولنا الشكل  
 من جية والصغرى من الكلية وكانت احداهما متناهية لاخرى في الكيفية لثانيتها فانه لا يلزم  
 عن ذلك ايضا تقيس فليكن اوب الكبرى من جية سلبية والصغرى موجبة كلية ومثال ذلك  
 ان يكون كل ج عوب وبعض ليس هو اوب بيان ذلك ان يوجد نتيجة للمواد المتخلفة  
 المتضاد من جها فالحمد والحيوان ينتج للموجب الغراب والحيوان والجماد والغراب هو  
 الاصفى والحيوان هو الاوسط فان كل غراب حتى وبعض الجوهري ليس حتى ينتج كل غراب  
 جوهري هو موجب صادق دانا المحدود الذي ينتج السالبة فمما الغراب والحيوان والجماد  
 وذلك ان كل غراب حتى وبعض الاصفى ليس حتى فينتج ولا غراب واحد ابيض وذلك  
 صادق بولكل ابيض لا يلزم فليس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سلبية  
 ومثال ذلك ان يكون ولا شئ من ج عوب وبعض اوب والحيوان والجماد والحيوان  
 فنتا التاليف هو اوب والحيوان والجماد والاصغر والحيوان هو الاوسط وذلك ان لا  
 ج واحد حتى وبعض الجوهري ينتج كل جوهري والحدود التي ينتج السالبة  
 العلم والحيوان والجماد العلم هو الاصفى فليكن جوهري والحيوان هو الاوسط وذلك ان

والجوهري هو الاوسط



العلم ليس كونه وبعض الجواهر ممتدة والنتيجة العلم ليس كونه فقد تبين ان اذا كانت المقدمة  
 الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية لم يكن قياسا ومثلا واما اذا كانت الكلية  
 والجزئية متوافقتين في الكيفية اعزنا سالتين معا او متجيبتين معا فلما يكون  
 قياسا للمنه فليكن اول سالتين وليكن الكلية من المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى  
 وشال ذلك ان يكون ب ليست في كل ج ولا شئ من ايوب و برهان ذلك ان  
 قلنا ب ليست في كل ج هو غير محذور فقد يصدق مع سالتة الكلية لم يكن  
 منتجا على ما تبين ووجدت حدود نتيج من جهة كلية واذا صدقت مع ما للمجيب  
 الجزئية لم يجد حدود نتيج من جهة كلية وذلك انه لو وجدت حدود نتيج ان  
 كل ج هو اذ كان معناه ولا شئ من ايوب لكان يجب ان يكون ب في كل ج ولا فرق في  
 ايوب فيكون الجزئية الى السالتة بالوضع لا بالطبع وقد كنا فرضنا سالتة  
 بالطبع وهو ان يصدق مع بعض ج بواف لا يمانع بين ان هذا التاليف  
 غير شئ من قبل ان تلك السالتة الجزئية غير محدودة اعزنا مرة فيكون جزئية بالطبع  
 ومرة بالوضع فيكون مرة نتيج ومرة لا نتيج وما كان مرة نتيج ومرة لا نتيج لم يصدق  
 اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة وانما باضطرار قد يكون ان يستعمل في هذا البيان  
 المتقدم الذي يستعمل في نظرية هذا الشكل الاول بان يتخذ من ذلك البعض شئ يصدق  
 عليه محله الملة وشئ يكذب عليه مثال ذلك ان يستعمل بعض الابيض ليس شئ  
 ولا حجر واحد حتى ثم نأخذ من بعض الابيض ما يكذب عليه الحجر وهو الغياب  
 الابيض وما يصدق عليه الحجر وهو الرخام ولكن هذا البيان قوته التقليل الى  
 ان لم يصغر الكلية ولذلك فليعلم ان ارسطو احترق بهما عنده وليكن ما جيبين  
 وليكن الكلية من الكبرى والجزئية الصغرى مثل ان يكون بعض ج ب وكل ب فانه  
 ايض لا يكون عز ذلك قياس وذلك انه ان صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية  
 كان ذلك غير منتج على ما تبين ووجدت حدود نتيج للدرج فيها والى الابد وان  
 صدقت مع سالتة الجزئية لم تجد هناك حدود نتيج الموجبة الكلية للمجيب الذي

قلنا

قلنا من الذي يلزم من سالتين لكن تبين ان غير نتيج ذلك البعض بعضا الذي تبين ان ذلك فاما  
 ان كانتا جميعا سالتين كانت المقدمة الكلية من الصغرى والجزئية من الكبرى مثل ان  
 يكون ولا شئ من ج ب وبعض الابيض ب فانه فليكن عز ذلك قياس واحد والنتيجة  
 الموجبة الكلية من الصغرى من الغياب والابيض والى الابد والى الابد  
 الاوسط والحج الأكبر وكل لا يكون قياسا وان كانتا متجيبتين معا فليكن المقدمة الكلية  
 من الصغرى والجزئية من الكبرى لانه ينتج المتضادين فشال الحدود التي ينتج الموجبة  
 والابيض والى الابد والنتيجة من الصغرى والابيض والى الابد والنتيجة من الكبرى  
 ايض وبعض ايوب ايض والنتيجة من كل قعص حتى والنتيجة الى اب الكلي التل  
 والابيض والى الابد وذلك ان كل تلج ايض وبعض ايوب ايض والنتيجة من كل قعص  
 حتى فقد تبين انه اذا كانت المقدمة متان متان متان متان متان متان متان متان متان  
 الكلية لا يكون في هذا الشكل قياسا واما اذا كانتا كلتا السالتين او محله واحدة هما  
 جزئية والثانية محله فانه فليكن ايضا قياسا ليس كانتا متجيبتين معا واحدة هما  
 موجبة والثانية سالتة لان جميعا ينتج المواد المختلفة الموجبة تارة والى الابد  
 تارة والى الابد العامة التي ينتج الموجبة من جميعها لانه في الابيض والى الابد  
 الانسان هو الاصغر والابيض الاوسط والى الابد والى الابد والى الابد والى الابد  
 ينتج ان الانسان حتى والى الابد العامة لجميعها التي ينتج الى البصر والى الابد  
 والى الابد والى الابد والى الابد والى الابد والى الابد والى الابد والى الابد  
 تبين من هذا القدر ان اذا وجد في الشكل قياسا ينتج فهو الاضطرار ان يكون  
 المقدمات على ما وضعنا اعزنا ان يكون الأكبر كلية والثانية محله فاما في الكيفية  
 وانما اذا وجدت المقدمات بهذه الهيئة فمن الاضطرار ان يكون في هذا الشكل قياسا  
 وبين مع هذا ان كل قياس ينتج في هذا الشكل فليس هو كل اذا كانا متانين في هذا الشكل  
 اذا زبد فيه شيئا اما من الامور اللاحقة باضطرار المقدمات مثل ان يكونا سالتين  
 الى الشكل الاول واما استعمال بيان الخلف في ذلك فليس هو كل اذا كانا متانين في هذا الشكل  
 ينتج موجبة وانما يكون سالتة كل او جزئية **شكل الثاني** وانما كانتا  
 احدى الاوسط موهومة على طرفي الملة والطرفان محذوران عليه فانه يسبق في هذا الشكل











فما يتبين من النتج من الشكل من الاضطرابية بمعنى جهة البيان في ما يتلف من الخل  
وذلك ان الفرق بين المثال على الكل والمطل على الشرط هو الشرط الذي يليه القياس  
في الشكل الاول ينتج المادة المطلقة او الضرورية وذلك ان معنى المثال على الكل  
فيها انما هو ان يلحقها مقولة بالاجاب وسلب على كل ما يربى الفعل بسوكان ما هو  
بالفعل موجود بزيادة شرط الضرورة او بغير زيادة ذلك اما شرط المثال على الكل  
المستعمل في المادة المتكدة فمما لا يشترط المثال على الكل المستعمل في ما يتبين  
وهذا هو ما يكلم المراد وهو ان يفرق بينه على ما يتبين بعد ذلك جهة البيان في ما  
ياتلف من النتج من الشكل الثاني والثالث من المقدمات الاضطرابية بمعنى جهة البيان  
فيما ياتلف من ذلك في الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة وذلك فيما كان منها يتبين  
بموجبه في الشكل الاول بعلم حصره من ذلك جهة العكس المقابلة المطلقة  
والضرورية هو ذلك كما كان منها يتبين بالفرض وايضا كان منها يتبين بالخلف  
وهو من كانت المقدمات الكلية موجبة والجزئية سالبة فليس المراد بها واحد وذلك ان  
القياس الذي يقع على الاستحالة يكون مطلقا من احد متدثرات التبيين من نقص النتج  
فانحصر في السلب فيلحق بمطلقة ضرورة ومطلقة او ممكنة ولم يتبين احدية  
النتج اللازمة عن هذا التاليف ولكن هذا الذي يتبين بالخلف من ذلك يتبين هنا  
بالافراض بالفرص الفرض السلب عند ما يشار اليه ويكون المحل اسديا  
عن جميعه فيرجع الى الصنف الذي يليه في ذلك الشكل من كلتين احدهما موجبة والثانية  
سالبة **القول** في الخاتمة من الضرورية والوجودية والقياس المتكدة على  
في هذه المختلط من بعضها القياس المتكدة وغير المختلط انما يضاعف وذلك ان  
الصنف الواحد بعينه يليه صنفين مثال ذلك ان الذي من كلتين مثال الشكل  
الاول يليه صنفين احدهما ان يلحقه الكبر في الضرورية والضعف في الوجودية  
والصنف الثالث على مثل فيلحقه القياس المتكدة وكل شكل هنا ضعف النتج  
في كل شكل من العرف والشي الذي يتبين من النتج من غير النتج مثال ما ذكره من صنفين  
هنا اضيق المختلط واما الذي يقع علينا في مقوله هنا امره المختلط بوجه  
تايها اعترفت بوجه بطلانها من جهة الخدمتين وشرطها ليس بغيره ان







الاختلاف بالجزء والكل الموجود في الكبرية تحت حكمه على القياس هذا الحكم والاضافه فحق اعتبار  
 بالجزء والكل في المقدمة الكبرى ولم يعتبر في الصغير لم يكن قسما لا بالعرض لانه ليس يجب  
 ان يتيه الطرف الا صغر مطلوبا في محل تحت المقدمة الكبرى وذلك بين نفسه  
 واما ما يتجهون به من انه يجب ان يكون جهة النتيجة بعده لا تحت جهة النتيجة  
 كالحال في الايجاب والسلب اعراضا عن كونها احد المقدمات من جهة الاخرى  
 سالت ان النتيجة تتبع الى جهة التزم الاختلاف في هذا قياسا على ما في ذلك ان  
 النتيجة ليست تتبع المقدمة الى جهة دون الوجهية من جهة ان الى جهة تحت الوجهية  
 بل من جهة ما يمسها والمطلوب وان كانت تحت فهو موجب لاسانه واختلاف هذا  
 القول على ما بينه واما ما يتجهون به ايضا من انه قد يوجد في بعض المواد ما يتبع المطلق  
 وهو مثل الصغر مطلقا وصغره ضرورة كبره شال ذلك قولنا كل ان يمتد الى  
 بالفعل وكل ما شئ متحرك باضطرار فكل ان متحرك لا باضطرار فان وجهه  
 في ذلك ان الما شئ ليس هو متحرك لا باضطرار من جهة ما يمتد الى وانما هو من جهة  
 ما هو ممتد فاذا اشترط هذا الشرط في المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورة  
 وهو ان كل ان متحرك باضطرار من جهة ما هو ممتد وليس ينبغي ان يجاب بهذا  
 بان يقال انما عرض في هذا التالى ان يتيه النتيجة مطلقا والكبرى ضرورة من اجل  
 ان هذه المقدمة الضرورية ليس يوجد فيها شرط المقول على الكل الذي يستعمل  
 ارسطو على العموم في هذا الكتاب وهو ان يتيه المحمول بالاضافة على كل ما يصفى به  
 بالاجاب هو ان كان موضوعا بالفعل او بالاضافة او كان فائدة فائدة فائدة فائدة  
 الظاهر في هذا فجميع المواد دائما ينبغي ان يشترط الشيء الصادق في جميع المواد تحت  
 اذا استقر في هذا فظهر لنا ان قولنا كل ما هو بالاضافة او بالاطلاق ان بعض  
 الجواهر او بعضها كل ما هو بالفعل فهو باضطرار مثل قولنا كل ما شئ متحرك باضطرار  
 في بعض المواد معناه كل ما هو بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة  
 متحرك جسم ذلك الامر القضية المطلقة اذا كان الامر كذلك فاذا في المقول على الكل الصادق  
 في كل مادة في المقدمة الضرورية والمطلوب هو ان يتيه موجودة بالضرورة او بالاطلاق  
 على ما هو بالفعل ب ان كان في بعض المواد يصدق على كل ما هو بالضرورة وبالفعل ب  
 وفي بعضها على ما هو بالفعل فقط لان اذا صدقت على كل ما هو بالضرورة وبالفعل على

يحيى

يصدق على ما هو بالفعل وليس يحسن من هذا اعراضا فليس اذا صدقت على كل ما هو بالفعل  
 ب فتم يصدق على كل ما هو بالضرورة ب ولها ما يجب ان يتيه شرط المقول على الكل في  
 الضرورية والمطلوب ان يتيه الطرف الا كبره محمولا على كل ما هو بالضرورة وبالفعل على الكل  
 فالحال على هذا لا وسط بالفعل لا بالامكان وذلك حتى كانت المقدمة الصغرى ممكنة  
 والكبرى ضرورة او مطلوبة لم يكن القياس متجها بحال المقول على الكل في كل مادة على ما  
 صرح به ارسطو بعد لانه انما يتيه متجها بحال المقول على الكل في بعض المواد من جهة  
 يصدق فيها ان اطلاق اطلاقه على كل ما هو بالفعل او بالضرورة وبالفعل في بعض المواد  
 غير معتبر هنا فالحال يتلوه ان اطلاقه على ارسطو فيه واما المقدمة المكمل الكبرى فان  
 يوجد فيها جميع المواد الشرط الذي لا ينفك عنه شرط ارسطو في جميع اقسامه في المقدمة  
 وذلك ان قولنا كل ما هو بالاضافة او بالامكان يصدق على ما كان بالضرورة او بالفعل ب  
 ولذلك حتى كانت الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة فاني ضرب كان من الاختلاف على  
 ما سنبين بعد فليس اذن شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلاث اعني  
 المطلقة والضرورية والامكانية هو واحد على ما قلناه او ينفك عن كون المحمول بالاطلاق  
 او بالاضافة او بالامكان على ما قلناه كل ما هو بالاضافة او بالامكان فانه في هذه الاقسام الثلاثة  
 اعني بالامكان او باضطرار او بالفعل ولا يوافقه ما ذكره غير الاسكندر من ان شرط المقول  
 على الكل المستعمل في هذا الكتاب هو ان يتيه المحمول باضطرار او بالامكان او بالفعل على كل  
 ما هو بالفعل ب فقط فانه لو كان الامر كذلك لنتج القياس ممكنين بحال المقول على الكل  
 وهذا واضح فغيره والاستقرار به عندنا ارسطو فانه لا فائدة في شرط لا يطابق  
 المواد على ما ذهب اليه ارسطو ولا في شرط لا يطابق جميع اقسام المقدمات على ما ذهب  
 اليه الاسكندر ولها في هذا فيلحق الحق في التعرض للقياس في جميع اقسامه ارسطو واختلاف  
 الجمهور مع الوجهية والضرورة على ما سنبين فقولنا انما وصلنا الى ذلك الوضع  
 ان في القياس فقد تبين ان الحكم في اختلاف الضرورية مع المطلقة للضرورة والكبرى  
 في الشكل الاول **في اختلاف المطلقة والضرورية في الشكل الثاني** واما  
 الشكل الثاني فانه حتى كانت المقدمة الى جهة الضرورية فان النتيجة ضرورة وان  
 كانت الوجهية اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية فليكن او لا الى الشكل الكبرى  
 اضطرارية والموجبة الكلية الصغرى مطلقة مثال ذلك قولنا كل ما هو بالفعل ب ولا شئ







وان كانت المجزئة فقد تنا عند البيان بالافراض قوة المسألة الكلية على ما تبين  
 من الافراض **القول الثاني** **بالفرض المقدمات** **الممكنة** **قال**  
 ويظهر الآن ان يتقضى متى يتقضى التماس من مقدمات ممكنة وكيف يليه وبأذا  
 يتقضى والممكن بالجلد هو الذي ليس بالضروري متى وضع موجودا لم يعرض  
 من ذلك محال ونعبر بالذرة هنا ما يشتمل الشيء الموجود بالفعل والمعدوم  
 والضروري جميع اصناف ما يقال عليه الضروري عن الضروري المطلق  
 والضروري بالاضافة الى وقتا اما في الماضي واما في الحاضر واما في المستقبل  
 لا ما يقال عليه الضروري بامتناع التماس هو الممكن الذي قصدنا حده فاما ان  
 هذا حد للممكن فذلك يظهر من ان لا يمكن ان يصدق المتناقضات معا لان  
 القول بان الشيء لا يمكن ان يكون محال ان يكون باضطرار ان لا يكون  
 ايضا قد قلنا يمكن ان يكون وليس محال ان يكون ولا باضطرار ان لا يكون  
 وذلك لانه يلزم بعضها بعضا اعني ان يلزم قولنا لا يمكن ان يكون قولنا في  
 ان يكون وقولنا باضطرار ان لا يكون كما يلزم قولنا يمكن ان يكون ليس محال  
 ان يكون ولا ضروري ان لا يكون ولذا كان ذلك لكل وكان كل واحد من الاشياء  
 واجبا اما ان يصدق عليها ليدل على الوجبة فاذن قولنا يمكن ان يكون واجب  
 ان يصدق عليه قولنا ليس بالضروري او كان يكذب عليه قولنا بالضروري  
 ولذلك ينعكس هذا حتى نقول كل ممكن ليس بضروري وما ليس بضروري فممكن  
 وذلك لانه لا يمكن جزم هذا الحد ما يدل عليه لفظة الضروري في الشرط  
 الموجود والمعدوم كما قلنا وفصل قولنا ليس بضروري وفيه ما يزيد منه  
 ان اذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال خاصه من خواص الممكنة لا فصلا من خواصه  
 وهذا هو مذهب ابي نصر في الحد ويجعل ان يكون هذا القول هو الفصل الاخير  
 في الحد ويظهر المفهوم من قولنا ليس بضروري امر ما هو غير موجود كغيره ليس  
 بالضروري هو غير موجود بل متى نزل موجودا لم يعرض عنه محال فيلحقه عليها  
 جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يخصه هو اذا وضع موجودا لم يلزم منه  
 محال وهذا هو مذهب جمل المتأخرين من المتأخرين وما يخص المقدمات

الممكن

الممكن ان الوجبة منها يلزم المسألة والمسألة يلزم الوجبة اعني ان المسألة لا يمكن ان  
 الممكنة وهو واجب الاحتمال وتسلب الوجبة لا التي تسلب الاحتمال لان تلك هي  
 المتناقضة الممكنة على ما تبين في بابي ارميناس وذلك ان يلزم قولنا يمكن ان يكون  
 قولنا يمكن ان لا يكون اذ كانت هذه هي طبيعة الممكنة اعني ان يتبين ان يوجد الشيء  
 وان لا يوجد وهذا الكثر من مجرد جميع اصناف المتناقضات الموجودة في  
 المادة وذلك ان يلزم قولنا يمكن ان يكون لكل الشيء يمكن ان لا يكون فيكون  
 وقولنا يمكن ان يكون فيكون قولنا يمكن ان لا يكون فيكون فنعرض عن غير ذلك والبرهان  
 على ذلك هو ان الممكن هو ليس بضروري الوجود واليس بضروري الوجود  
 فيمكن ان لا يوجد فاذن ما يمكن ان يوجد يمكن ان لا يوجد وما يمكن ان لا يوجد  
 يمكن ان يوجد اذ كان ليس بضروري ان لا يوجد هذه المقدمات التي تقدمت  
 منها سالب مرفعة الحقيقة موجبات معدولة على ما تبين في بابي ارميناس  
 كان حرف لا لا يقرن فيها بالوجبة ولنا يقرن بالكلية الوجبة وذلك مثل ما تبين  
 بالموضوع والقضايا التي ليست بذات جنة والممكن يتقضى على ثلاثة احزاب احدها  
 الممكن على الاكثر مثل ان يشيب الانسان في سن الشباب وغيره في سن الشباب  
 والثاني الممكن على الاقل وهو الذي يقابل الممكن على الاكثر مثل ان لا يشيب الانسان  
 في سن الاكتمال ولا ينفرد في سن الشباب والثالث الممكن على التساوي  
 وهو الذي يمكن ان يكون وان لا يكون على التساوي مثل عمق هذا القدر لا  
 يتزق فاما الممكن الذي على التساوي فانه يلزم الوجبة من المسألة والمسألة لا  
 الوجبة على التساوي واما على الاكثر فانه يلزم الوجبة من المسألة والمسألة لا  
 الوجبة على الاقل واما الاقل فانه يلزم الوجبة من المسألة والمسألة لا  
 الوجبة على الاكثر وذلك ان كان يمكن ان يشيب الانسان على الاكثر  
 في سن الاكتمال فيمكن ان لا يشيب على الاقل والممكن الذي على الاقل وعلى  
 التساوي فليس يستعمل صناعة البرهان وقد يستعمل صناعة كثيرة مثل  
 الخطاة فانها قد يستعمل الممكن على التساوي واما الزجر والتكثير فانها تستعمل  
 الذي على الاقل والغرض هنا انما هو القول في تعريف متى يكون قياس متى يكون

منه  
 في  
 في  
 في

منه

منه المقدسات المحكة باطلاق اى من جهة ما لم يكن سواها كانت الاكثر اولى من جهة اخرى  
او لا اقل اذ كان هذا الكتاب انما ينظر فيه في صورة القياس لا في حادثة واذا قد تقرر  
هذا فليقل في المقاميس التي ياتى منها المقدسات المحكة في الشكل الاول والى ما مر منه  
او لا بالبرهان ثم المختلط فيشكل ان عدد المقاميس الكاملة المنتزعة من المادة  
من اعيانها عدد للمقامين المنتزعة من المادة المطلقة والضرورة وذلك ان كان ما هو  
في قلوب با مكان وكل ما هو ب با مكان فواجب ان ينتج كل ج هو با مكان  
وذلك بين ايه من معز المقول على الكل والمسند بغير الكل وذلك ان معز قلنا  
كل ب با مكان اى كل ما يوصف ب با مكان او بالنقل اى كل ما هو ب بالنقل  
او بالقدرة فانه با مكان اى فان المحل له عليه با مكان فاذا وضعنا ان ج ضرورة  
ب با مكان فيجب ان ينتج ج من با مكان وكذلك كانت المقدسة الكبرى كلية  
سالبة والصغر من جهة كلية مثل قولنا كل ج هو ب با مكان ولا شئ من ج هو  
با مكان يجب ان ينتج من جهة ان ج ج من با مكان لب ان ينتج اسلوبه عن كل ج  
با مكان واما اذا كانت المقدمتين الكليتين الكبرى والسالبة  
الصغرى فانه لا ينتج قياس اذ كان لا يوجد فيها شرط المقول على الكل ويكون  
ينتج الطرف الصغر متصفا باللا وسط وصف ايجاب على ما قيل واما من جهة لزوم  
المقدمة المرجحة من هذه المادة من السالبة فقد ينتج قياس لا انظر تمام اذ كان تبين  
لشئ زائد على معز المقول على الكل وهو اللزوم الذي يحيد اسلوبه من هذه المادة  
عكس وذلك ان اذا وضعنا بدل المقدسة السالبة اللازم عنها من المرجحة كانت  
واجبا ان ينتج من ذلك المنطق الاول وهذا الشكل هو الذي ينتج من مجموعتين  
كليتين واكثر ما ينتج من هذا القياس اذا كانت السالبة الكلية اقلية فانها  
تنتج الى الاكثرية ومن المنطق اكثر ذلك واما اذا كانت المقدستان الكليتين  
في هذا الشكل سالبتين فلن ينتج قياس تام اذ كان ليس يوجد فيها معز المقول  
على الكل وقد ينتج قياس غير تام اذا عكست السالبتين الى الموجبتين اللازمين  
او عكست السالبة الصغرى الى الموجبة اللازم لها واكثر ما ينتج من هذا الشكل اذا كانت  
السالب اقلية فان امثال هذا القياس من نفعه في الحمل وهو حيلة جيدة

وتنظر

في تلك الصناعة وذلك ان السالتي قد يقصد ان يستعمل مقدمات مدججة اكثرية  
لينتج منها مدججة اكثرية فيجرب ان يوضح السال عن المقدمات التي ينتج منها تلك  
النتيجة ان لا يسلمها له الجيب فيلزم على ما فيها الاقلية فلا يشعر الجيب بالانتماء  
عن ذلك فليسلمها واما اذا كانت احدى المقدمتين في هذه المادة كلية والناظرية  
وكانت الكلية من الكبرى والصغر من جهة فانه اذا كانت الصغر من جهة كلية  
قياس تام كانت الكلية الكبرى سالبة او مدججة وذلك بين من معز المقول على  
الكل واما اذا كانت الصغر سالبة فانه لا ينتج قياس تام لكن ينتج غير تام  
اذا عكست الصغر الى الموجبة اللازم عنها واما اذا كانت المقدسة الكبرى  
جزئية والصغر كلية فانه لا ينتج منه قياس تام ولا غير تام من حيثين كانتا  
معاً او سالبتين واحد منهما مدجج والاخر سالبة وذلك ان لا يوجد فيها معز  
المقول على الكل لبا تكافؤ ولا من نفس المقدمات وذلك ان اذا قلنا كل ج  
هو ب وبعض ج هو ا لم ينتج ان ينتج ج داخل تحت القيد الذي يفضل به على  
ا غير الذي يسلب عنه اسلبا ضروريا فلما يلزم لذلك ان ينتج كل ج هو با مكان ولا  
ان لا ينتج فشي من با مكان لانه اذا لم يكن كل ج با مكان فليس يصح كل ج هو  
هو با مكان ذلك اذا لم يصدق ايضا ان ينتج بعض ج هو با مكان فليس يصدق ايضا  
ان بعض ج ليس هو با مكان وقد تبين في جميع هذه الاحصاء فانها غير متجيزة  
جزئيتين كانتا معاً او الكبرى جزئية والصغر كلية من الحدود ولانها ينتج الموجب  
تارة واللب تارة لمعز السالب الضروري والموجب المحذور في ما لا يوجد  
التي ينتج للموجب مثل الانان والابيض والحي وذلك ان بعض المقاميس  
با مكان وبعض الابيض حي با مكان وبعض القياس من النتيجة حي بالابيض  
والتي ينتج السالب الشب والابيض والحي وذلك ان بعض المقاميس  
با مكان وبعض الابيض حي با مكان ولا شئ واحد حي ومن النتيجة وذلك  
يعرض متى اخذنا الصغر كلية مثل ان نقول كل ان كان ممكن ان ينتج بعض  
وبعض الابيض ممكن ان ينتج حيما فكل ان حي وكل شئ ممكن ان ينتج



ابيض وبعض الابيض حرم بان ولا شبه واحد من النتيجة ولكن الحمد والمحافظة  
 فلو ان التالف ينتج حرة مغيرة ضرورة ومرة سارية ضرورة يدل على ان هذا التالف  
 ليس بغير اصل النتيجة من النتائج من اى مادة كانت اعز مملكة فرضت او  
 ضرورة او ممكنة وذلك باننا نتبع السلب الضرورى تارة والموجب الضرورى  
 تارة يدل على انه ليس ينتج نتيجة واحدة ضرورة وكيفية ضرورة يدل  
 على انه ليس ينتج نتيجة لا مطلقة ولا ممكنة لان المطلقة والممكنة ليست ضرورة  
 فليكن المقاميس المتخيرة في الشكل فبعض المادة هي انما هي اصناف اذ لم يخلو  
 غير التجربة اربعة تامة وهي التي ينتج في الحوادث اربعة غير تامة وهي  
 بهذه المادة وما يتولد ثمانية من ان هذه الاربعة الغير التامة لا غنى  
 لها اصلا لان ان كانت السالب التي وضعت او الاكثرية انفسك الى  
 الاقلية وتلك لا تستعمل في صناعة اصلا وان كانت اقلية فتلك متدعات  
 غير متشاكل عنها في صناعة من الصانع التي تضع المقدمات بالسوال والامر  
 ايضا ابتداء في الصانع التي لا تستعمل للسوال فهو قول بط لانا قد بينا الصبر  
 الذي يستعمل وينتفع بها في صناعة الجدل هذا ان سلمنا ان المقدمات الاقلية  
 لا تستعمل في صناعة فانه يشهد ان يدور في هذه الطبيعة كذا في استعمال  
 وذلك هو صاحب العلم الا لمر **الفصل في التجربة والوجود في الشكل**  
 ونقول ان اذا كانت احد المقدمتين مطلقة والثانية ممكنة فان كانت المقدمة  
 الكبرى ممكنة والصغرى المطلقة فان اصناف المقاميس التي تعجز عن  
 التركيب بغير تامة اربعة التامات يجب المقتضى على الكل واربعة اصناف  
 اعز المقامير التي ينتج الموجب التام والى السلب الموجب السلب الموجب  
 الموجب وبغير نتائجها ممكنة حقيقة واما اذا كانت الكبرى من الوجودية  
 والصغرى من الممكنة فان المقاميس المتخيرة في النوع من الاختلاف بغير في  
 هذا الشكل غير تامة وتكون النتيجة الموجبة منها ممكنة كانت او جريئة والى السلب  
 اما ممكنة واما ضرورة جريئة كانت اجمالية فليكن اولا الكبرى من الممكنة

الذي

كلية

والصغرى

والصغرى من الممكنة وليكن كليتين فاقول انما ينتج نتيجة ممكنة شال ذلك ان  
 يكون كل ج ب بالفعل وكل ما يوجب فندا بان كان فندا ينتج ان كل ج هو ا ب ممكن  
 وذلك ان معز قولنا كل ما يوجب فندا بان كان ا ب هو ب بالقوة او بالفعل  
 فندا بان كان وذلك ان هذا هو شرط المقتضى على الكل الماخوذ في الكبر والوجودية  
 او الاضطرارية وذلك ان متى قلنا ان كل ج هو ا بالفعل او بالقوة فربما  
 يكون من المواد انما يصدق هذه المقدمات على كل ما يوجب بالفعل فقط مثل قولنا  
 كل ان يمشي وكل ان ناطق فان اثنين المقدمتين انما يصدقان  
 على ما هو ان بالفعل لا على ما هو ان بالقوة وكثير منها يصدق على الامر  
 جميعا اعز على كل ما يوجب بالقوة وما يوجب بالفعل وكما ان الضرورية مثل قولنا  
 كل متحرك جسم فانه يصدق على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة واذا كان الامر  
 كذلك العام فكل مادة في اثنين المقدمتين اعز الضرورية والمطلقة انما بان  
 ان يلزم الجدل بوجود الماهو بالفعل احد الاوسط اعز ان يوجب اموجودة بالقوة  
 او بالفعل كل ما يوجب بالفعل وكما يقول ارسطو في هذا الاختلاف ان متى كان الكبرى  
 مطلقة والصغرى ممكنة ان المقدمات توجب غير تامة لان الصغرى اذا كانت ممكنة  
 والكبرى مطلقة او ضرورة لم يتصفها بشرط المقتضى على الكل العام فكل مادة توجب  
 ان ينتج ما ينتج بحسب بعض المواد كما ينتج ما ينتج الموجبتين في الشكل التام  
 وان كانت قد ينتج في بعض المواد واما المقدمة الممكنة الكبرى فالامر فيها مختلف  
 ذلك اعز ان في كل مادة يصدق فيها ان مقوله بان كان على ما يوجب بالقوة او  
 بالفعل وذلك ان قولنا كل ما هو ان فندا ممكن ان يمشي يصدق على كل ما هو  
 ان ان بالقوة وان بالفعل وكذا الامر في المواد وهذا هو الفرق بين  
 من استواء المواد ولما در كيف خفف على المقامير والامر في كل غاية  
 البيان واذا قد نقرر هذا فنقول ان متى كان معز قولنا ان كل ما يوجب فندا  
 بان كان ان ان كل ما يوجب بالفعل والقوة ان المحولة عليه بان كان ثم وضعت  
 ان ج ب بالفعل فندا مران النتيجة متدلة على ج بان كان وكل متبين الامر  
 كانت الكلية الممكنة الكبرى سالبة والصغرى المطلقة موجبة كلية ان النتيجة تكون

ويستدل على ان المقدمات متدلة على الكل ان قلنا  
 وانما لا يوجب ما تامة فانه قد بينا ان  
 بعضه فليست انما قد بينا ان  
 مقتضى على الكل لا يقتضى  
 وجب على ان وصف العتلة ان  
 وجب ذلك والسالك الى انه  
 بالفعل فقط ويرى اننا ضل  
 بالامكان فقط ليس على واحد  
 ان يشر الى ان ليس على واحد  
 كلية بل تامة بله من واخر  
 على من مودا رجب على واحد



سأله محكمه من معنى القول على الكل بعد المنتهى في المقدرة الكبرى اليه المحكمه ذلك  
 ان معنى قولنا ان لا شيء يربى هو ان لا شيء يربى بالقدرة كان او لم يكن  
 هو ان لا شيء يربى بالقدرة ان كان يربى بالقدرة فيكون يربى بالقدرة  
 وانما اذا كانت الكبرى من المطلق والصغير من الممكنه فاذ لا يربى بالقدرة تمام لان  
 شرط الحمل المطلق الصادق لكل ما قد قلنا هو ان يربى على شيئا موجوده  
 بالفعل لا بالقدرة فتم وضعنا ان كل ما يربى بالفعل فهو بالفعل وأضفنا  
 على ذلك ان كل ما يربى بالمكان فيثبت ان كل ما يربى على شيء من الموقول  
 على الكل وان هذا النوع من المقاييس غير راجع الى انتاج نفسا عن الموقولات  
 بل هو من غير ذلك هو ما قد قلنا من الموقولات المدعونه في هذا هو شرط القياس  
 الغير الكافيه فذلك ما قاله ارسطو في صافي المقاييس اليه يربى الكبير في ان  
 الماخاطه مطلقه والصغير ممكنه انما يتاخر في زمانه وراى ما بالخلق وهو  
 يربى لسان انتاج هذه المقاييس الغير التامه ان الكذب المحال ليس يلزم عنه  
 الكذب الممكن وهو ما يربى على ان لا يكون هذا المعنى ان كان مشيا يلزم وجوده  
 احد ما عن ان لا يربى في نفسه عن القياس غير صحيح فوجدت المقدرة  
 ان يوجد الشيء فانه يلزم في كل شئين اذا وجد الاول منهما بالقدرة الزرع  
 مشرع فان الثاني يوجد بالضرورة فاذ وجد الاول بالمكان فان  
 اللازم يوجد ايضا بالمكان اعني بالمكان العام وهو الذي يقال المتعنى مثال  
 ذلك ان اذا فرضنا ان شئ كان موجوده فان به يربى موجوده بالقدرة عن  
 وجوده او في نفسه بدل اشياء القياس المتعنى وبدل به النتيجة فاقول ان شئ كان  
 وجوده اضروبا كان وجوده ضروريا ومتى كان وجوده ممكنه فليكن اول  
 ممكنه فاقول ان به اللازم وجوده اعني وجوده ممكنه برهان ذلك ان  
 كانت به غير ممكنه واعني ما لا يربى في جميع المعاني التي يدل عليها اسم  
 الممكنه وهذا الكذب الذي يربى على المتعنى وكان الممكنه وقت ما هو ممكنه  
 الذي يجوز ان يخرج الى الفعل فان اذا فرضنا ان ممكنه وب غير ممكنه فاذ

كل ما يربى بالفعل

وجوده ممكنه

والممكن هو الذي لا يوجد  
في الحقيقة بالفعل

عليه

يكن ان يربى او يخرج الى الفعل من غير ان يوجد وقد قلنا وضعنا ان اذا وجدت او وجد  
 فيجب ان يربى موجوده وغير موجوده معا فليكن فاذ ان واجب متى كانت الممكنه ان  
 يربى ب ممكنه اعني ان شئ اتفق مما في حله اسم الممكنه وانما يربى فاذ قلنا ان لا يربى  
 عن الكذب الممكنه كذب مستحيل ومثال ذلك ان فرضنا وجودا كاذبا ممكنه وهو الممكن الذي يربى  
 موجودا في الوقت الذي فيه موجود فاذ قلنا ان وجوده ب يربى كاذبا ممكنه لا كاذبا مستحالة  
 وهو العالم الكذب ومثال ذلك ان يربى مقدرات القياس او احدهما كاذبه فاذ ليس  
 يربى ان يربى المتعنى كاذبه مستحيل وذلك ان اذا كانت كاذبه في وقت كذا ممكنه  
 حقيقه وقد قلنا فرضنا ان اذا كانت ممكنه حقيقه ان به يربى ممكنه والممكن ليس ب كاذب  
 مستحيل فاذ كانت ب كاذبه مستحالة فيلزم ب ممكنه غير ممكنه معا وذلك خلف لما  
 فاذ متى كانت احد مقدرات القياس او كلتا كاذبه ممكنه فليس يمكن الشيء كاذبه مستحالة بل كاذبه  
 ممكنه فاذ قلنا قلنا في نفسه مقدمتين كائين كبراهما موجب مطلقه وصغرها موجب  
 ممكنه مثال ان يربى كل شئ ب بالمكان وكل ب من الفعل فاقول ان هذا الثاني لا يتبع  
 دائما ان كل ممكنه ان يربى ان يربى ان ذلك ان لم يكن كل شئ ممكنه ان يربى فليكن في نفسه وهي  
 قولنا ليس يمكن ان يربى كل شئ او قلنا ان كل شئ ممكنه ان يربى فاذ ان الزمان هذه المقدرة  
 موجودة بالفعل ويرى ان كل شئ ب بالفعل كانت كاذبا غير محال فاذ اضفنا الى اللازم  
 عن قولنا ليس يمكن ان يربى كل شئ الى ان كل شئ الثالث ان بعض ليس بالقدرة فليكن  
 مقنا في كل الثالث مقدمتان احدهما وجوده موجب والثاني ان ضروريه حريه  
 فهو يتبع ضروريه بالضرورة حريه على ما تقدم وهو بعض ليس بالقدرة فليكن  
 موقولا ان كل ب هو بالفعل وهو تقييد النتيجة على الكذب المحال انما يلزم ضرورة  
 المقدرة التي اضفنا اليه المقدرة الكاذبه الممكنه فم قولنا ليس يمكن ان يربى هو باطل  
 او كان الكاذب الممكن لللازم منه كاذب مستحيل على ما تبين وما يلزم منه ان لا يكون  
 وانما كذب قولنا بعض في ليس باطل باللازم منه قولنا ليس يمكن ان يربى كاذب  
 فقولنا ليس يمكن كل شئ كاذب فاذ كان كاذبا فليكن هو الصادق وهو قولنا  
 كل شئ ممكنه ان يربى فليكن تبين من هذا ان نتيجة هذا القياس هو ممكنه وانما يعرف  
 التاثير ان يربى مستحالة لانه اعني ان لا يتبع منه الايجاب الضروري وهو كذب

ان قولنا ليس يمكن ان يربى كاذب  
لان قولنا بعض ليس بالقدرة

ان يربى

ان يربى









الكبر والقياس مع كبره والقياس مع كبره  
 الاختلاف في هذا الشكل على الاول وما غير التبع وما كان من التبع تاما وما لم يكن تاما  
 واذا كانت احد من هذه القيس  
 ممكنة والثانية اضطرارية فان التبع القيس على التبع على عدد المقاييس المتبعة في التبع  
 الممكنة والوجودية التامة منها وغير تامة والثالثة غير ممكنة اذا كانت المقدمة الكبر من الممكنة  
 كما كانت منها كغير التامة اذا كانت الكبر من الضرورية والصغر من الممكنة والثالثة  
 منها صالحة اذا كانت المقدمة من وجبتين ممكنة تاما كانت المقاييس او غير تامة كلية  
 كانت النتائج او جزئية وانما اذا كانت احد المقدمة من وجبة والآخر من الممكنة  
 الوجبة اضطرارية وان لم تكن تلك النتيجة ممكنة تاما لم تكن وجبة مطلقة كما انه  
 اذا كانت التامة في اختلاف الممكنة والوجودية وجبة كانت النتيجة من الضرورية  
 ومرة تاما وهذا كله سواء كانت المقدمة من كليتين او احداهما كلية والاخر جزئية  
 اعرض اذا كانت الكلية من الكبر والجزئية من الصغر فانها اذا كانت الجزئية من الكبر  
 لم يكن متجا اصلا ولم يقلل ان هذا قيس لم يتبع ضرورية لان ذلك جزئي وبعض الاول  
 وان كان يوجد قيس من الصغر والاضطرارية من الصغر والاضطرارية كما انه لم يقلل ان هذا قيس  
 يتبع وجبة ضرورية فان ذلك ايضا جزئي ومن بعض المواد كالحال في النتائج الشكل الثاني وجبة  
 فكل من المقدمة من وجبتين كليتين وليكن الكبر من الضرورية والصغر من الممكنة  
 فاقول انه يتبع نتيجة ممكنة للضرورية وان القيس في ذلك يكون غير تام مثال ذلك قولنا  
 كل ج ب با مكان وكل ب ج ا فقلنا ان النتيجة من كل ج ب با مكان وان قيس  
 غير تام لان شرط القيد على الكل والمقدمة الضرورية ان يكون الج ب با مكانا  
 بالفعل لا بالقياس فاما ما تبين ان النتيجة ممكنة فقياس الخلف على الحد الذي انظر  
 بمزاج الاختلاف الاخر وذكر بان نأخذ نقيض النتيجة وهو ضرورة لان غير الممكنة  
 يصدق على التامة الضرورية ونضيف اليها المقدمة الممكنة من القيس وهو الصغرى  
 بعد ان تقام الى الوجود فيلزم عند نقيض المقدمة الكبر وهو ضرورة التامة الضرورية فان

القياس

الكبر وكانت وجبة ضرورية فاما اذا كانت الكبر من الممكنة والصغر الضرورية تامة  
 في ذلك قيس تام وذلك بين من معر القيد على الكل على ما تقدم وعليه النتيجة ممكنة فان  
 كانت احد المقدمة من الكليتين موجبة والآخر سلبية وكانت التامة اضطرارية وكبرى  
 وصغر ممكنة فاد بكم قيس يتبع نتيجة من احد هاتين مطلقا والثانية سلبية ممكنة  
 ولم يقل انه يتبع سلبية ضرورية اذا كانت ذلك انما يكون اذا كان الطرف الاخر داخل بالفعل  
 او بالقياس تحت الاوسط وذلك يصدق الا في بعض المواد ويكتفي بتبين ان قيس الخلق  
 يتبع نتيجة مطلقة سلبية وممكنة فليكن معنا ان كل ج ب با مكان وان لا يتبع ج ب با باله  
 فاقول انه يتبع لا يتبع ج ب با بالفعل او با مكان برهان ذلك ان لم يكن هذه النتيجة صادقة  
 فليكن نقيضا هو الصادق وهذا بعض من باضطرارية ذلك لانه من التامة قيس الكليتين  
 والكلية والجزئية وتنفذ اليها المقدمة التامة الكلية الضرورية من القيس وهو ان ليس  
 ا باله فليكن في الشكل الثاني ان ج ب با مكان ان بكم بعض ج وقد كان موضوعا ان كل ج ب  
 ب با مكان في الج ب با فاذ كانت الوجبة الضرورية صدق نقيضا وهو ان التامة فاذ  
 صدقت التامة الوجودية امكن ان يصدق معها التامة الممكنة اذ المطلق ممكن الوجود  
 فان كانت المقدمة الكبر سلبية ممكنة والصغر موجبة اضطرارية فاد بكم قيس تام بكم  
 النتيجة ممكنة على ما تبين من معر القيد على الكل واسطو يقبل ان ليس ممكن ان تبين  
 قيس الخلق اذ يتبع مطلقا فان كانت المقدمة التامة من الصغر وكانت ممكنة فاد بكم  
 قيس تام كقيس قيس غير تام بكم التامة الممكنة الى الموجبة على ما تقدم فان كانت  
 الصغر سلبية اضطرارية لم يكن قيس تاما فاذ كانتا جميعا سلبيتين وكانت الصغرى  
 من الاضطرارية والحدود التي يتبع الموجبة التبع والحد الابيض فذلك انه لا يتبع احد  
 من الحد الابيض با مكان والنتيجة موجبة ضرورية وهذا كل في بعض الحدود التي يتبع  
 الى الحد القار والحد الابيض فذلك ان النتيجة والآخر واحد ابيض وهو ان لا يتبع احد  
 اخذنا سلبيتين وذلك ان القار ليس من الحد الابيض والآخر ليس بابيض ايها والآخر ليس  
 وايضا فان التبع ليس من الحد الابيض با مكان والآخر ابيض وانما اذا كانت الصغرى  
 المقدمة من جزئية وكانت الكبر كلية فليكن ضرورية سلبية تامة النتيجة يكون

سارية مطلقه وبه مكنه لا كانت افعال اذا كانت كليتين الكبر سارية وتبين ذلك  
 بالتحقق كما بان ذلك في الكليتين واما اذا كانت الصغرى جزئية موجبه ضرورية وكانت الكبرى  
 سارية مكنه فان النتيجة يلزم مكنه جزئية وذلك بين من معز القبول على الكل واما اذا كانتا  
 موجبتين معا وكانت الكبرى كليته وضرورية فان النتيجة مكنه بالبرهان على ذلك البرهان  
 الذي تقدم اذا كانتا كليتين فان كانت المقدمة الكبرى الكلية بالبرهان والجزئية الكبرى  
 وكانت الجزئية اضطرارية والكليته مكنه موجبه كانت ارسالية فانه لا يلزم قدس والمحدود  
 التي ينتج الموجب الا ان والابيض والاحمر فذلك ان كل ان يمكن ان يكون ابيض وبعض  
 الابيض ليس كح والابيض من حرج البه واما المحدود التي ينتج الى الساب فالشرب والابيض  
 والاحمر وذلك ان الشرب يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس كح والشرب ليس كح  
 وايضا فان الشرب يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس كح والشرب يمكن ان يكون  
 حيا سوارا كانت الصغرى سارية او موجبه اذا كانت كليته مكنه فانه لا يلزم قدس والمحدود  
 الصغرى كليته اضطرارية سارية كانت او موجبه والكبرى مكنه جزئية فانه لا يلزم قدس والمحدود  
 التي ينتج الموجب اذا كانت سارية الغراب والابيض والاحمر وذلك ان الغراب ليس كح  
 باله وبعض الابيض ليس كح باله فالغراب ليس كح باله وهو النقيض واما المحدود التي ينتج الى  
 فالتان والاحمر والابيض وذلك ان الغراب ليس كح باله وبعض الابيض ليس كح باله  
 واما المحدود التي ينتج الموجب اذا كانت الصغرى كليته اضطرارية فكل نتجت  
 والابيض والاحمر وذلك ان كل قهنس ابيض باله وبعض الابيض ليس كح باله  
 قهنس جزئية وضرورية التي ينتج الى البياض والابيض والاحمر وذلك ان البياض ليس كح  
 وبعض الابيض ليس كح فالنتيجة ليس كح باله وهو النقيض ذلك لا يلزم قدس فاما الشرب  
 انما اذا كانت المقدمات مهملتين او جزئيتين او احديهما مملية والاخرى جزئية كانت  
 الكبرى مكنه والصغرى ضرورية او بالعكس والمحدود التي ينتج الى الساب فالشرب  
 كلها اما التي مع الموجب فالتان والابيض والاحمر واما التي ينتج الى الساب فالشرب  
 والابيض والاحمر وكما قرب على تأملها فقد تبين من هذا القول ان افعال الحياتين

كذا

المركبة من هذا الشكل من اختلاط المكنه والمطلق من سارية واصناف المعايير المركبة من المكنه  
 والضرورية المنتجة منها المكنه وغير المنتجة لغير المكنه والمنتجة التام المنتجة التام والمنتجة غير التام  
 لغير التام والطريق الترتيبية غير التام من بينهما واحد بعينه وتبين ان النتائج منها الموجب  
 مكنه وذلك في السواب اذا كانت المقدمات الكبرى منها المكنه واما اذا كانت الضرورية  
 او الوجودية فانها مكنه اما في اختلاط المكنه والضرورية في لية مطلقة او سارية مكنه  
 المقد لا في تأليف المكنه في الشكل الله واما اذا كانت كلتا المقدمتين مكنه في الشكل الله فانه  
 لن مكنه قدس منتج موجبتين كانتا ام كليتين ام احديهما موجبه والثانية سارية كليتين  
 كانتا او جزئيتين معا فاحديهما موجبه كلي والاخر جزئية واما اذا كانت احديهما مطلقة  
 والاخر مكنه فانه ان كانت الموجبه المطلقة والسارية المكنه فانه لا يلزم قدس منتج  
 واما اذا كانت السارية المطلقة وكانت كليته فانه مكنه قدس منتج وشكلها يعرض اذا كانت  
 احدها مقدمتين ايه ضرورية والاخرى مكنه والمكنه منها تبين ان يظهر نتائجها العكس  
 على نحو ما تم بيانها في تبين ههنا اذ ان الكلية السارية المكنه لا تتعكس محذوفة  
 الكلية والكيفية كما تتعكس الى ابد الضرورية وهي لية المطلقة فلتنتج ان كل في مكنه ان لا يلزم  
 شيئا من افعالها ان لا يكون بل من غير مكنه ان لا يكون شيئا من مكنه بل ان ذلك  
 اذ ان امكنه ذلك فيصدق معها الموجب المكنه الكلية ومثلها كل يمكن ان يكون في لية  
 الموجبات المكنه يرجع على سوابها الكلية والجزئية الجزئية وذلك ان قولنا كل في مكنه  
 ان مكنه او قولنا كل يمكن ان يكون في الموجب المكنه الكلية تتعكس كليته وتبين امثالا  
 تتعكس من لا يمكن والافه فان كونها لا تتعكس كما يظهر من المبدأ وذلك اذا كان كل  
 ج يمكن ان لا يكون شيئا من افعالها فقد يمكن ان يكون بعض ليس موج باله مثال ذلك ان كل  
 يمكن ان لا يكون ابيض وبعض الابيض ليس موج باله مثال ذلك وقهنس افعالها  
 ان مكنه بعض باله ليس موج قهنس يصدق مع ذلك ان كل يمكن ان لا يكون لية  
 بعض واجب ضروري ان لا يكون فانه قد يظهر ان السارية المكنه قد تبين انعكاسها



بطريق الخلق ومثال ذلك ان نقول فاعلم ان قول القائل كل كبر ان لا يكون شيئا  
 يتفكر صادقا ويومان كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم ذلك اذا لم يكن صادقا  
 كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم اذن هو الصادق ويؤكد كبر غير كبر ان لا يكون شيئا  
 كان قولنا كل كبر غير كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او كان هذا قد تبين انه  
 تنفك او كانت حزمة ضرورية فعلمنا بالضرورة وقد كنا فرضنا ان كل كبر ان لا يكون  
 شيء لا يكون كبر في القول معاملة وذلك ان ليس للامر غير قولنا كل كبر غير كبر ان لا يكون  
 في غير قولنا ان بعض كبر بالضرورة بل وقد يلزم ان بعض كبر بالضرورة لا بد من  
 قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او بعض كبر بالضرورة كذا نقولنا بعض  
 بالضرورة او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا ان كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 ب كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 انما يقتضيه قولنا بعض كبر بالضرورة او بعض كبر بالضرورة او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 الحق في الاله الحكيم وهو قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 فاذن قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 والآن بعض كبر بالضرورة او بعض كبر بالضرورة او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 مرة ان بعض كبر بالضرورة او بعض كبر بالضرورة او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 الضرورية لم يفسد العقل المعال لانه ليس يتفكر في الاله الضرورية بل قد يكون كل كبر  
 ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 الابيض ليس بها شيئا بالضرورة مثل الثلج والفضة فاذ قد تبين ان قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 لا يتفكر في خلقه فاذ قد تبين ان قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 انما خلق قولنا كل كبر ب كبر بالضرورة او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 لا يتفكر في الاله الحكيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 ولا يتفكر في خلقه فاذ قد تبين ان قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم

الحقيقة

احقيقه لم يعرف ذلك محال او كانتا متلازمين اعز العجب الحكيم والحكمة الى الابد  
 ان اخذنا النقيض جزئية ضرورية موجبة او سالبة وبالجملة ان كان عندها التالف فيس  
 فاذ انما نتج البتة يتبين ممكن او كانت المقدمتان ممكنين لا يتفكر في المصلحة والضرورية  
 اذ كان ليس في القياس مقدمة بهذه الصفة فان كان نتج نتج ممكن فاما ان يتفكر في  
 ممكن واما موجب ممكن يتبين من الحدود انما يتبين مرة سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية  
 وبكل واحدة من ثابتين التفتين يتبين ان نتج سالبة ممكن او موجب ممكن وذلك ان  
 الاله الضرورية تافق الموجبة الحكيم والاله الحكيم والحكمة والحكمة الضرورية تافق  
 فالحق والحق يتبين فافق المادة سالبة الان ان والابيض والفس والابيض والحكمة  
 الاوسط والافق الاصفر وايضا ممكن ان لا يكون ان يكون ابيض وكل من كان  
 ان لا يكون ابيض والنتيجة والافق واحد فوس ومن الاله الضرورية وانما كانت اصلية  
 عجز ج باخر لم يصدق ان كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم او قولنا كل كبر ان لا يكون شيئا من ابراهيم  
 تنفك على الموجبة فاذ قد تبين ان هذا التالف ليس يتبين ممكن لاسيما لا بد من  
 وقد تبين ذلك لانه من ان نتج بعض الموجبة ضرورية وليس يمكن ان يحدث معها لا  
 الموجبة الحكيم ولا الاله الحكيم وذلك ان شافقها الاله الحكيم بين شافقها  
 للموجبة الحكيم من اجل كبرها للاله الحكيم وكذا تبين ان لا يكون في العقل  
 وان غير مكان الاله الحكيم جعلت صغر بعد ان كانت كبر او العكس ذلك  
 تبين ان لا يكون فيس وان اخذت كلتا المقدمتين موجبة  
 والبرهان على ذلك ففده احد ودعاها ومن يعرف ذلك

وانما كانت احدها المقدمة  
 والاخر ممكن وكانت الاله الحكيم والحكمة فاذ لا يكون فيس من ذلك احد كلي كانت  
 كلتا المقدمتين معا او جزئية والبرهان على ذلك هو البرهان الذي نتج فاذ كانتا معا  
 ممكنين وبذلك الحدود يعرف انما موجبة نتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية

فان كانت المقدرة انما لم يزلها والموجبه بالمكانه وكانتا معا كالتين فانه يلزم قياس ذلك  
ان انما المطلقة تنعكس فيكون الشكل الاول على ما تقدم واما ما كانت انما لم يزلها او الصغرى  
تتبع ذلك فيكون عكس المقدرة وعكس النتيجة على ما سلف فان كانتا معا انما لم يزلها او الصغرى  
وكانت احديهما مركبة والاخر مطلقة فانه يلزم قياس غير تمام اذا انعكست انما لم يزلها او الصغرى الى  
الموجبه التي تلزمها لانها تلزم من مقتضى مطلقه سالبه وممكنه موجب وان كانتا  
المقدومتين موجبتين فانه لن يلزم قياس وذلك من جهة ما يتبع مرة موجبه ومرة سالبه  
اما المحدد والقياس فيجب الموجب فيرسلان والوجه واحد وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا  
وكل جزء صحيح وكل انسان حر في النظر والقياس اما التي يتبع انما لم يزلها او الصغرى فالاخر  
والقياس وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا وكل جزء صحيح والقياس والاخر واحد  
فليس سالبه ضرورية وانما كانت احدهما المقدمتين بطله والاخر في جهة تارة يعرض في  
اشكال عرض فيها اذا كانتا كالتين معا عرض ان شرط النتيجة فيها يترتب للنتيجة وذلك وغيره  
فيها وغير النتيجة فوجه وذلك انه يتبين كالتين ذلك اذا كانتا كالتين وذلك المحدد والقياس  
واما اذا كانتا كالتين المطلقة وكانت سالبة فانه يلزم قياس في الشكل الاول ان  
تتبعها سالبتين وكانت احديهما مطلقة فانه يلزم قياس ايضا غير تمام واذا انعكست  
الممكنه الى الموجبه الممكنه كالتين فان كانت انما لم يزلها او الصغرى حرة فانه لا يلزم قياس فيجب  
كانت المقدرة الاخرى سالبة وذلك لانه في قياس اذا كانتا كالتين المقدمتين ممتثلتين  
او حريتين او احدهما ممتثلة والثانية حرة موجبتين كانتا معا ام سالبتين بالبرهان  
المقدم وليس راجعة باعيا  
احد المقدمتين في الشكل مركبة والثانية اضطرارية وكانتا كالتين معا وكانت سالبة  
في الضرورية فانه يلزم قياس في الشكل الاول الذي كبره سالبه ضرورية وهو  
موجب ممكن وقد يتبين ان النتيجة سالبة مطلقة وممكنه سالبة سالبة سالبة الضرورية  
في الشكل او الصغرى فانما اذا كانت الموجبه الضرورية سالبة لانه في قياس بيان ذلك

الاول

من المحدد وان تغرض الطرف الاخر انما لا لا وسطا بعض والاخر تغرض وذلك ان  
كل انسان يمكن ان لا يلزم بعض وكل تغرض بعضا بالقياس والقياس والاخر واحد  
تغرض سالبه ضرورية وما يتبع سالبه ضرورية فليس يمكن ان يتبع دائما ممكنه للموجب  
ولسالبه وهو بين ايضا انما لا يتبع لغيره سالبه ضرورية دائما لان الضرورية انما تلزم من مقتضى  
ضرورتين او من قياس هذه الضرورية فيسالبه والموجبه وجوبية لا يمكنه على ما تبين ذلك  
تتبع ايضا انما لا يتبع مطلقه لان المطلقة من طبيعة الممكنه وقد يظهر ايضا من المحدد وانما لا  
يتبع سالبه ضرورية فانه مرة يتبع سالبه ضرورية ومرة موجب ضرورية فاما المحدد والقياس  
سالبه ضرورية وهو الذي تقدم واما المقدسة التي يتبع موجب ضرورية فاما المتفان  
والمتحرك والقياس وذلك ان كل يقطن متحرك باليد وكل جزء متحرك ان لا يلزم متحركا وكل يقطن  
متحرك باليد وكل جزء متحرك ان لا يلزم متحركا وكل يقطن متحرك باليد فاما المقياس  
قياس يتبع احدهما وسواء كانت الموجبه الضرورية او الصغرى او الكبرى فان كانتا كالتين  
تتبعين في الكيفية فانما ان كانتا سالبتين فانه يلزم قياس اذا انعكست انما لم يزلها او الصغرى  
الممكنه الى الموجبه التي تلزمها لانه يلزم بالقياس من مقتضى الموجبه ممكنه وانما لم يزلها او الصغرى  
وقد تبين ان هذا يتبع سواء كانت انما لم يزلها او الصغرى او الكبرى فان كانتا كالتين  
الكلتان موجبتين فانه لن يلزم قياس فانه يتبين ان النتيجة ليس يمكن ان يلزم سالبه  
للمطلقة ولا اضطرارية لانه لم يوجد في القياس مقدمة سالبه لا اضطرارية ولا مطلقة  
ولا ايضا سالبه ممكنه ولا موجب اضطرارية لانه من مقتضى المحدد والقياس سالبه ضرورية  
وما يتبع سالبه ضرورية فليس يمكن ان يتبع فاما لا موجب ضرورية ولا ممكنه ولا مطلقة وذلك  
يمكن ان يتبع سالبه ممكنه فاما المحدد والقياس انما لم يزلها او الصغرى فالاخر واحد  
والقياس فان كل انسان يمكن ان لا يلزم بعضا بالقياس والقياس والاخر واحد  
واحد تغرض في الضرورية المتعبر في الشكل فيمنع الطرف من الاستلزام وغير النتيجة اذا  
كانت المقدمتان كالتين فان كانت احديهما كلية والاخر حرة فانه ان كانت



المقابلة الى البرهان والاضطرارية فانه يقيس بمتغير واحد والى البرهان مطلقا  
 الى البرهان والاضطرارية تنقسم الى الشكل الاول الذي يقيس بمتغير واحد وهو صغري  
 كبر ضرورية واما اذا كانت الموجبة من الاضطرارية فانه لا يقيس بمتغير واحد والبرهان  
 على ذلك هو البرهان بعينه اذا كانتا كليتين وبذلك يحدود باعيانها البرهان وكذا  
 يقيس قياس اذا كانتا كليتين او جزميتين والبيان في ذلك هو البرهان الذي تقدم اذا كانتا  
 كليتين فان كانتا كليتين المقدمات من الكليتين والجزئية من كليتين وكانت احداهما كلية  
 اضطرارية فانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ذلك فانه يقيس على ما تقدم ولكن لا يقيس  
 قياسا اذا كانت المقدمات من كليتين او جزميتين والبرهان في ذلك هو البرهان  
 الذي يتعلق فيما تقدم وبذلك يحدود باعيانها فقد تبين ان متى وضعت المقدمات  
 الى البرهان الكلية اضطرارية فانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم والى البرهان  
 مطلقا وان متى وضعت الموجبة من الاضطرارية الى البرهان مطلقا يقيس بمتغير واحد  
 للحدود والمقاييس المطلقة والضرورية يقيس بمتغير واحد ولا يقيس بمتغير واحد في هذه المقاييس  
 كلها غير تامة  
 واذا كانت المقدمات من نوع الشكل  
 ممكنتين كليتين فانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم فانه يقيس على ما تقدم في المطلقة  
 الصغري والضرورية الجزئية تلك الشروط باعيانها والبرهان على ذلك هو البرهان على ذلك  
 ويخص هذه المادة اذ متى كانتا كليتين فانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم اذا انعكست  
 احداهما الى البرهان الموجبة اللازم لها لانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم  
 والثانية الى البرهان فان كانت احداهما كلية والآخر جزئية فان المقاييس التي تقدمتها  
 المتغيرة فانه كانت في المادة المطلقة والضرورية وبذلك يحدود باعيانها ويخص هذا انه  
 اذا كانتا معاكستين كان قياسا بالانعكاس الى البرهان قياسا على ما تقدم الى البرهان الموجبة  
 اللازمة لهما لانه لا يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم في المقاييس التي تقدمتها  
 المركبة واما اذا اخذت المقدمات من كليتين او جزميتين فانه لا يقيس بمتغير واحد قياسا

لانه يقيس بمتغير واحد ضرورية ومرتبة واحدة والى البرهان مطلقا  
 وايضا يقيس بمتغير واحد في بعض الابيض يمكن ان يكون انما والابيض يمكن ان يكون  
 انما والابيض يمكن ان يكون انما والابيض يمكن ان يكون انما والابيض يمكن ان يكون  
 باعيانها تبين ذلك اذا كانتا كليتين ان احداهما موجبة والآخر الى البرهان فانه يقيس  
 ان يقيس هذا التاليف  
 فانه الشكل مطلقا والثاني موجبة وكلاهما موجبتان كليتان فان التاليف يقيس بمتغير واحد  
 وذلك تبين بالانعكاس الصغري فان كانت من الممكنة عادت الى الشكل الاول الى ما  
 صغره ممكن وكبره مطلقا وقد تبين فيما سبق ان نتيجة ممكنة فان كانت الصغري  
 من المطلقة عادت الى ما صغره الى الشكل الاول مطلقا وكبره ممكن وقد تبين ان  
 هذا ايضا يقيس بمتغير واحد فان كانت احداهما موجبة والآخر الى البرهان وكان اتما التاليف  
 مطلقا اعتر الكبر الى الصغري وكانت الى البرهان الكبر الى التاليف يقيس بمتغير واحد  
 كانت الى البرهان فانه لم يكن ممكنة فانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم في المقاييس  
 الى البرهان ضرورية والى البرهان مطلقا فان كانت الى البرهان من الصغري وكانت ممكنة او كانت  
 جميعا كليتين فانه لا يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم اذا انعكست المقدمات الى البرهان الممكنة  
 اللازمة عنها لانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم الى ما يقيس بمتغير واحد وهو صغري  
 واما اذا كانت احد المقدمات كليتين والآخر جزئية وكان كلاهما موجبتين او كانت  
 الكلية الى البرهان الكلية والجزئية الموجبة فانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم الى الشكل الاول  
 بالانعكاس الجزئية الموجبة على ما تبين ونتيجة يقيس على ما كانت في المقدمات  
 الكلية فان كانتا الموجبة من الكلية والى البرهان الجزئية وكانت من الممكنة المطلقة  
 الموجبة والكبر الى البرهان الجزئية الممكنة فانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم في المقاييس  
 المتخالف فليكن كل من مجموع وبعض ليس واما كان ناقلا الى بعضه فانه  
 ان لا يكون لانه ان لم يكن هذا صادقا فانه يقيس بمتغير واحد قياسا على ما تقدم

ان ينفذ من المناقضات المحذورة والكه قد كان متناهي كل وجه بالطلاق فاذن ينتج  
 في الشكل الاول ان كل ب هو بالضرورة قد كان معناه ان بعضه ليس هو با مكان بق  
 لا يكون فاما اذا كانت الكبرية هي الوجودية والصغرى هي المحركة فاذن ينفذ في اثنين  
 بالافتراض فان كانت الصغرى هي الوجودية وكانت مطلقة فاذن لا ينفذ قياس لان خاصية  
 الشكل الثالث ان لا يكون صغرى سالبة وان كانت ممكنة فاذن لا ينفذ قياس اذا انعكست  
 المعجبة على سلف واذا كانت كلتا المقدمتين محذورتين او جزئيتين فاذن لا ينفذ قياس  
 وذلك هو البرهان المستعمل في الاصناف الكلية وفي الباب اعرض في المركة الهزلية  
 المحذورة باعينا فاما اذا كانت كلتا المقدمتين كليتين وكانت  
 احداهما اضطرارية والاخر ممكنة وكانتا معجبتين فاذن ينفذ قياس في جميع النتائج  
 ممكنة وذلك يتبين بالانعكاس الاول فان كانت احداهما موجودة والاخر سالبة وكانت  
 المعجبة هي الضرورية والصغرى فان النتيجة هي سالبة ممكنة وذلك انعكاس للمعجبة  
 وجميع النتائج في الشكل الاول الى ما كبره سالبة ممكنة وصغرى موجودة فان  
 كانت السالبة هي الاضطرارية والكبرية فان النتيجة هي سالبة ممكنة وسالبة مطلقة رجوعها  
 بالانعكاس الى ما كبره في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغرى ممكنة فان كانت الصغرى  
 سالبة ممكنة والكبرية موجودة فاذن لا ينفذ قياس لان انعكاس الى المحركة الى المعجبة  
 الممكنة وان كانت الصغرى سالبة ضرورية فاذن لا ينفذ قياس فالحذورة الى جميع النتائج  
 من الاثبات في التاميم والفرس وذلك لان واحد من الاثبات وكل فرس يمكن ان  
 ينفذ فاما في التاميم فكل ان يمكن ان ينفذ فاما واحد من الاثبات وكل فرس يمكن ان  
 والبقية فان التاميم والفرس في ذلك ولا اثنان واحد من الاثبات وكل ان يمكن ان  
 ينفذ فاما في التاميم والفرس واحد فقط فاما ان كانت احد المقدمتين كلية  
 والاخرية جزئية وكانت كلتا هما معجبتين فاذن ينفذ الرجوع الى الشكل الاول وهو النتيجة  
 ممكنة فاما في الاصناف التي يرجع اليها من الشكل الاول فان كانت احد المقدمتين  
 سالبة والاخر معجبة وكانت السالبة هي الكبرية فاذن ان كانت اضطرارية فان النتيجة

لا يمكن

من مطلقا او ممكنة لانها يرجع بالانعكاس الى الصنف من الشكل الاول الذي ينتج باثنين  
 النقيضين ان كانت كلية وان كانت جزئية فبالافتراض والتخلف وان كانت السالبة  
 من الممكنة فاما في التاميم فاذن ينفذ الرجوع الى الصنف من القياس الذي يرجع اليه من الشكل  
 الاول فاما ان كانت السالبة هي الصغرى فاذن ان كانت ممكنة كان قياس انعكاس الى المعجبة  
 الممكنة وان كانت هي الضرورية لم يكن قياس وذلك يتبين على نحو ما بينت اذا كانتا كليتين وتلك  
 المحذورة باعينا فاذن ينفذ قياس متى ينفذ في هذا الصنف قياس وكيف ينفذ في باقي الصنف  
 فاما ما تراه فاذن ينفذ قياس في كل الاقسام التي ينفذ فيها الشكل في جميع النقص القول  
 في جميع المقاييس المحكية قال وتبين بعد ما قبل في الشكل الاول الموجود في  
 جميع المقاييس التي في هذه الاشكال ايضا يرتفع الى الشكل الاول الذي فيها فاما ان جميع  
 اجناس المقاييس الموجودة على الاطلاق وترجع كلها باسرها الى الشكل الاول وذلك  
 مبين اذا تبين ان جميع اجناس المقاييس التي ليست محكية كلها مضطرة الى المحكية  
 فنقول ان كل قياس بالجملة محذورة فاما ان الشيء موجود او غير موجود وكل واحد  
 من هذين اما ان ينفذ كلياً واما جزئياً وكل ما بين ان الشيء موجود او غير موجود فاما ان  
 تبينه على جهة المحل واما ان تبينه على جهة الاشياء واما ان تبينه قياس مركبة من هذين  
 وهو الذي نضرب قياس الخلق والفرس لان انما هو التاميم والمقاييس المحكية وشروطه  
 المنتجة منها من غير المنتج على الاطلاق فاذن انما تبين المقاييس المضطرة في الاثبات  
 المحذورة وهو قياس الخلق والفرس الذي ينفذ بشرائط فنقول ان في جميع الاحتمالات ان تبين  
 ان شيئاً موجوداً في شيء مثل ان تبين ان شيئاً لا يحجب على ما عليه جهة السالبة  
 على جهة الايجاب فمدر الظاهر ان يجب ان نأخذ في بيان ذلك على جهة المحل  
 شيئاً موجوداً في شيء وهو المحل على شيء فان اخذنا في ذلك ان المحل على جهة السالبة  
 انما قد اخذنا الشيء في ان نفسه وذلك محتمل وغير متعدي فاما ان نأخذ في المحل وكذا ان  
 اخذنا في ذلك قضية متعدي بالمحل والموضوع المحذورين ايضا لا تبين بل هو من غير



ما في هذه القصة من الحكمة  
 حاشا من هذا الحكيم الذي هو  
 حاشا من هذا الحكيم الذي هو

في المثل لا يجب ولا سلب مثل ان نقول ان المحرلة حرام لان ج محمول على ردنا  
 استثنى من ان العجمان فلم يبق الا ان نعلم الماخوذ في بيان احوالنا قرب اما قول  
 من ركبا من ركبا الطرفين او من ركبا معا ثم ان كان من ركبا لا احد الطرفين  
 قلنا لا ان نعلم محمول على المحل بعينه وموضوعه غيره او موضوعه موضوع المحل  
 وموضوعه غيره او موضوعه محمول على المحل وموضوعه غيره فانه لا يخرج القول  
 المثل من احد الطرفين فموضوعه الاقام ثم لا يخرج ايضا المثل من الاخر لاحد الطرفين  
 فموضوعه الاقام اما ان يوجد حكم واحد بعينه من غير ان يكون حكم اخر او يقتضيه  
 اخر واما ان يوجد حكم يقتضيه اخر وقد يكون غير ان يتصل بالمحل فان اخذ المثل  
 لاحد طرفي المحل الذي هو ادب يقتضيه واحدة فقط مثلا ان نأخذ ان امشركم كل  
 احد على ما جازت من ان ليس يلزم عن ذلك ان يكون امشركم كل واحد على  
 ما جازت من ان ليس يلزم عن ذلك ان يكون امشركم كل واحد على ما جازت  
 سلب على ما لم يشرك بوجوب وان اخذنا امشركم كل واحد على ما جازت  
 على بعض التدوينات ايضا ان نعلم عن ذلك قياس الا انه لا بد من قياس على المحل الذي يطلب  
 اعني وجودا قرب او سلبا عنه وان اخذنا الاصول المثل من احد الطرفين الى غير  
 تمامه من غير ان يشركا الطرف الاخر مثلا ان نأخذ امشركم كل واحد على ما جازت  
 فانه ليس يلزم عن ذلك ان يكون امشركم كل واحد على ما جازت او سلبا على ما لم يشرك  
 الا ان المثل من ركبا فان القياس الغير المحدود انما يكون مقدمات غير محدودة  
 ان القياس لا يكون غير مطلوب بمحدود ما ما القياس المحدود الذي يقتضيه على مطلب  
 محدد فانه يجب ان يات من مقدمات محدودة مشركا لظن المحل وان كان يجب  
 ان يكون اقل القياس المحدود واما بالتميز من مقدمات مشتركة في كبر واسطه ونحوه  
 لظن المحل والامكان يتبين ان امشركم لا يقتضي من اجل حمل شيء على شيء مثل ان  
 يكون امشركم كل واحد على ما جازت من ركبا لا يقتضي امشركم كل واحد على ما جازت

هذا

هذا ان كل قياس فان نعلم احد هذه الصفات الاصفاء فموضوعه القياس على المحل الذي هو  
 والاشياء والاشياء وان ليس يوجد كل ما يقع فموضوعه القياس على المحل الذي هو  
 للظن من ان نأخذ القياس من ركبا لاقتضيه من ان نأخذ القياس من ركبا لاقتضيه  
 اما ان نعلم موضوعا للطرف الاكبر محمول على الاصفاء مثلا ان نعلم موضوعا على ج وج موضوعه على ج  
 وهذا هو الشكل الاول او محمول على كليهما جميعا وهو الشكل الثاني او موضوعه موضوعا على كليهما  
 وهذا هو الشكل الثالث واما ان نأخذ محمول على الاكبر موضوعا للاصفاء فليس يكون لان المحمول  
 على الاكبر محمول على الاصفاء او كان الاكبر محمول على الطلب بالطبع على الاصفاء فليس يكون  
 بعينه محمول على نفسه وذلك مستحيل فاما ان نأخذ احد الاصول كجاء المحل المفروض واما اذا  
 اعتبر كجاء المحل من ان نأخذ محمول على الموضوع كجاء المحل من ان نأخذ المحل من ان نأخذ المحل  
 رايها كما يضعها جازت من ان نأخذ محمول على غير المحل المفروض وذلك ليس يقع عليه  
 فانه بالطبع لا يوجد حكم قياس من ان نأخذ محمول على غير المحل المفروض وذلك ليس يقع عليه  
 على فانه انما يقتضيه احد هذه الاصفاء الثلاثة وان كان المحل الواحد بعينه تدوين  
 كثيرة مثلا ان يتبين ان امشركم قرب يوجد اقرب ويصح فانه لا بد من القياس والقياس  
 في الب والاما ان قياسا مختلفا ايضا فانه مركب من واحد من هذه الاشكال الثلاثة ومن القياس  
 الشرطي من ان يكون قياسا مختلفا اما ان يكون قياسا على الكلام فيله القياس من ان يكون  
 واما ان المحل في الاول انما يلزم من ان يكون قياسا على شرط مثلا ان نأخذ ان انظر اما ان يكون  
 مشركا لظن المربع او سلبا من ان يكون قياسا من ان يكون قياسا على شرط وعادة لا يكون  
 الا لظن من ان يكون قياسا على عدد مربع فلهذا فانه ان يكون قياسا على مربع الضلع في المربع  
 نسبة عدد مربع الى مربع وقد يكون قياسا على الضلع ان نسبة المربعين احدهما الى  
 الاخر ليست كنسبة عدد مربع الى عدد مربع ونسبة الاثنين الى الواحد من لا يكون  
 يتبين ان غير مشركا استثناه من القياس الشرطي الذي هو القياس على ما لا يكون  
 القطر اما جازت واما مشركا فقلنا ان نأخذ محمول على جازت جازت وهذا هو القياس  
 الشرطي المنفصل الذي يات من المساندة انما هو القياس الذي هو القياس على ما لا يكون

متقابل الثاني على ما قبل من القياس الشرطي فالحال كما قلنا في القياس بين يقين على  
 والمطمين يقين شرط واما القياس الشرطي فانه يقين ايضاً او امره ان لا يستغنى عنه  
 القياس المحكي وذلك ان القياس الشرطي جنس اول لان احدهما يقين المتصل وهو الذي  
 يتوكل على المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط الذي يعطى الاتصال مثل قولنا ان كانت  
 طالعاً فالنهار موجود والشي الذي يلزم عن الشيء يسمى المقدم واللازم التالي في جنس  
 احدهما يستغنى في المقدم بعينه فينتج التالي بعينه مثل قولنا ان كان النهار مشرقاً فالنهار  
 موجود والثاني يستغنى في متقابل التالي فينتج متقابل المقدم مثل قولنا ان كان النهار مشرقاً  
 فالنهار مشرقاً فينتج التالي فينتج متقابل المقدم وهو شرط المتصل وهو شرط المتعاضد الثاني  
 المتعاضد يقرن بحدوث الشرط الذي يدل على الاتصال مثل قولنا ان كان النهار مشرقاً فالنهار مشرقاً  
 واما ان كان النهار مشرقاً فالنهار مشرقاً فينتج التالي فينتج متقابل المقدم بعينه فينتج التالي بعينه  
 فينتج التالي فينتج متقابل المقدم وذلك اننا قد فعلنا كذا ليس ليل فلو ان كان  
 ليس ليل فلو ان كان ليل فليس ليل فلو ان كان ليل فليس ليل فلو ان كان ليل فليس ليل فلو ان كان  
 اجناس القياسات الشرطية الا انه من جنس ان فكلاهما اذا فعلنا الامر فيها  
 ظهر ان المطبق فيها هو الذي يتبين فيها بجهة الشرط واما المستغنى فانه يحتاج الى ان  
 يتبين يقين على الشرط المتصل والمتصل اذا كان المتعاضد والاتصال بعينه  
 وذلك ان اذا كان الاتصال فيها بعينه بنفسه والمستغنى بعينه بنفسه كان اللازم بعينه  
 وذلك ان شرط المتصل فانه اذا كان المتعاضد بعينه بنفسه والمستغنى بعينه  
 فالمتصل بعينه بنفسه لانه ان كان بعينه في العالم لا يخفى ان المتعاضد اما قد يكون  
 وكان بعينه بنفسه ان ليس يقدم فكذلك قد يكون بعينه بنفسه وشبه ان يكون الامر كذلك في  
 الشرط المتصل فانه اذا كان بعينه بنفسه بنفسه وجوده بعينه بالطبيع بعينه بنفسه  
 من غير وسط فوجود الطبيعة بعينه ولكن ان كانت افعال النفس بعينه العجود  
 بنفسها وبغيره الوجود عن النفس بنفسه فالنفس بعينه الوجود بنفسها ولكن ان كان  
 المحرك معلوم الوجود ومعلوم بنفسه وجوده بعينه فالحركة معلوم الوجود

فان

نفسه وان كان عدم الحركة من حيث ما بين الوجود بنفسه فعدم الحركة لا يكون  
 العجود بنفسه وبالجملة فانه اذا تأملت البراهين التي يخرج منها الشرطية في العلم  
 وذلك في المحلقات بالطبيع وجدت اما الاتصال فيها بعينه بنفسه واما الاستغنى  
 وهذا لما يلزم من القياس الشرطي التي ليست بعينه بالبقوة وهو الشرطية بحقيقة  
 واما التي من القوة حملت تلك حملتها اخرجت من الشرط وذلك يمكن في  
 هذه ان يتبين لها المطبق انها مفردة بزيادة مقدمة وهذا النوع من الشرطيات  
 هو الذي يشترك في المقدم التالي بمقد واحد وقد خصنا ذلك في قولنا ان كان  
 ذلك واما اذا كان الامر ان القياس الشرطي معلوم بعينه بانفسها فانه لا يستعمل  
 اصلاً في بيان شرطه معلوم بالطبيع وان كانت قد يستعمل في بيان ما هو اقل حقا  
 المحكي بالطبيع مثل استعمال الاستقراء وما شابهه وليس لتأكل ان يقول ان  
 قد علمت المقدمتان في القياس المحكي معلومتين بانفسها والتعجب محموله كذا فينتج  
 ان يكون الامر في القياس الشرطي ان يكون المقدمتان معلومتين بانفسها  
 الشرطية والمستغنى والتعجب محموله فانه انما اتفق ان كانت المقدمتان في  
 القياس المحكي والتعجب محموله لان المقدمتين لم يتألف بعد من الزمان التاليين لذلك  
 يلزم عنه التعجب واما المقدمتان في القياس الشرطي فانهما ليست متحاجة الى التأييد  
 في لزوم ما يلزم منها فكذلك ينبغي ان يعلم هذا الموضع عن الشرطية لا على ما يفهم من قولنا  
 ولا على ما يشكك عليه بل بعينه وبالجمل فانه لا استقرار في الزمان فانه لا يقدر ان يكون  
 ارسطو في الزمان فانه لا يقدر ان يكون في الزمان فانه لا يقدر ان يكون في الزمان فانه لا يقدر  
 مثل وجود النفس وغيرها انما علمنا بهذا العلم من البيان وحال ان يكون طريق واحد  
 بعينه يستعمل في الوقوف على المعلوم بنفسه والجمل بالطبيع فقد تبين ان جميع  
 استغنى اجناس القياسات بالاشكال الاول وانما يصل الى الكلية منها على كل  
 وذلك ان ما عدا المحكي بعينه بالجمل والمحكي بعينه بالاشكال الامر والجملة في الاشكال الثاني



المقاييس الكلية التي هي على ثنتين وبين ان واجب ان يكون كل قياس متبع مقدم  
 موجب كقياس كانت في كيمتها ومقدم كلية كقياس كانت في كيمتها وذلك ان اذا لم يكن هناك  
 مقدم كلية فاما ان لا يكون منها كل قياس واما ان يكون على غير المخط واما ان يكون المقدم  
 نفسه من المخط مثل ذلك ان كان المخط بل اللذة بالمستحق غير فان ما يمكن ان يوجد  
 في بيان هذا المخط لا يخرج من ان يكون المخط نفسه او غيره ثم ان كان غيره فانه لا يخرج من تلك  
 احوال اما ان يكون المقدم الماخوذة فذلك ممكن وهو ان اللذة خيرا وليس خيرا  
 وهو ان بعض اللذات خيرا وليس عليه وهو ان كل لذة خيرا فان اخذت المقدم عليه  
 وهو ان اللذة خيرا لم يجر ان يكون هذه المهمة تصدق من اللذات على غير اللذة المقدم  
 فلا يتغير المخط وهو ان اللذة المستحقة خيرا كما ان صرحنا ان المخط بالدرج في فعلنا  
 بعض اللذات خيرا صاها على لذة العلم وكل المهمة يصح عن ذلك ان لذة العلم خيرا  
 ليس في المخط واما ان اخذ المخط نفسه فهو بين ان ليس بمتبع قياس فلا بد من القياس لا يصح  
 ان يكون الطرف الاصح منطقيا تحت الاوسط النظرا. المجرز في الكل يشرح بملجدها  
 في الاخر من سبب الجزالة الكل وذلك لفعل في الشكل الاول والبقوة في الشكل الثاني والثالث  
 وفيه ثنتين اذ واجب ان يكون المقدم المنطوق تحت المقدم الكلية موجبة لانها ان  
 كانت بالجملة لم ينطوق تحتها ولا وجدت فيها هذه النسبة لذلك كان معز المقول على كل  
 القدر تتضمن هذه النسبة موجدا باللفظ في الشكل الاول والثاني والثالث بالقوة  
 وقد تبين من هذا القول ان كل قياس فواجب ان يكون فيه مقدم كلية موجبة وان السج  
 الكلية انما يتبين من مقدمات كلية وان النتيجة المجرزة قد تبين من مقدمتين احداهما  
 حرة وذلك في الشكل الثالث واذا كان ذلك كما قلنا في الكلية لا يتبين من الاخر  
 مقدمتين كليتين واما النتائج المجرزة فقد تبين من الصنفين جميعا اعرض عن  
 الكليتين وعن الكلية والمجرزة ويدين ايضا انه واجب ان يكون كلتا المقدمتين  
 او احدهما شيعة في جميعها وليتبعها بالنتيجة اعرض ان كانت النتيجة حرة او ممكنة

او مطلقة

او مطلقة فانه اما ان يكون كلتا المقدمتين بتلك الجهة واحدهما وذلك في المقاييس  
 التي لا يخرج نتيجتها واحدة ومن النتيجة بانه من معز المقول على الكل ويدين ايضا ان  
 من يكون قياس متبع ومن لم يكن غير متبع والنتيجة ايضا من يكون ناقصا ومن لم يكن تاما واذ  
 من كان قياس على فانه ان يكون احد وجه مرتبه احد تلك الاشياء الثلاثة التي  
 ويدين ايضا ان كل نتيجة فاما يكون ثلثة حدودا لا اقل من ذلك ولا اكثر ان لم يكن النتيجة  
 البعادية بعينها يتبين بمقاييس كثيرة وذلك على غير من احدهما ان يكون النتيجة  
 البعادية بعينها الخاسرة كل واحدة منها كافي في انتاج النتيجة اعرض مقرونا وانه لا يستلزم  
 ان ذلك يمكن بتدوين احدهما مثل ان يكون نتيجة مثلا بمقد متقرب اب على حدة وبمقد  
 ج وعليه او بمقد متقرب اب وبمقد متقرب ج او بمقد متقرب ج على حدة والقربا كما  
 ان يكون المقدمتان المنهيات للنتيجة المفروضة نتائج عن مقدمات اخر اما كلاهما واما احدهما  
 مثال ذلك ان يكون مقدمه متبع بمقد متقرب د ويكون مقدمه ب بمقد متقرب ج او ب ب  
 نفسها من اقل الاخر فخطا المهمة الاولى يكون المقاس الكثرة والنتيجة واحدة وعليه  
 المهمة المقاييس كثره والنتائج كثيرة لانها فوضا المثال ثلثة ومن التبع من النتيجة الاخيرة  
 وادب اللذان هما مقدمات نتيجة ونسبتهما مقدمات د واما ما من لم يكن قياس كثره  
 النتيجة واحدة وانما هو قياس واحد فانه لا يكون نتيجة واحدة من اكثر من حده وثلثة لانه  
 قد تبين انه لا يكون قياس عن اقل من مقدمتين وانزل ان يكون من قياس واحد ونتيجة  
 واحدة من اربع مقدمات ومستمدة حده مثل ان ينزل ان ح مثلا نتيجة من مقدمتين  
 ان يكون سبب احدهما الى الاخرى سبب المجرز الى الكل فانه يكون عنهما فانه يتبع فان كانت  
 عنهما يصح علاج من ثلثة احوال اما ان يكون عنهما نتيجة المفروضة واما ان يكون النتيجة  
 احدهم مقدمتي ج واما ان يكون سببا اخر غير يدين ثم كل واحد من هذه الاحوال الى ثلثة  
 لمقد متقرب اب لا يخرج ايضا مقدمات ج ومن ان يكون سببا احدهما الى الاخرى سبب الكل الى الجز  
 او لا يكون فان كانت نتيجة عنهما فانه يتبع نتيجة ثمة النتيجة ايضا لا يخرج من تلك الثلاثة الاحوال

يكون ان





غاصته حتى كانت المقدمات ازواجاً كانت الحدود افراداً ومن كانت المقدمات افراداً  
 كانت ازواجاً لان هذه من خواصه الماعداً التي هي بدو احدها على الاخر بواحد فتمت كانت المقدمات  
 افراداً والحدود ازواجاً وزيد هناك فرداً اخر يمسك المرفقات المقدمات ازواجاً والحدود  
 افراداً ولما كان يلحق بها القياس ان المقدمات فيه يتصل بعضها ببعض اذ ليس يحل فيها  
 النتائج التي بها يصح بها القياس المتوصل بل يحذف بعضها حقاً وجب ان يحذف فيه  
 مع كل ثلثة حدود وتنتج فيها ما لها عبارة في نتائج المطو منها ما ليس لها عبارة ومن النتائج  
 المسماة فوائد واذا كان هذا كذلك كانت النتائج بمادة في القياس اكثر من الحدود  
 والمقدمات اكثر من كانت الحدود واكثر من اربعة ومن زبد حد واحد يزيد نتائج اقل من الحدود  
 التي يزيد عليها الحدود واحد لا بد لا يتحقق من الحد الزيد ومن الحد الذي عليه ينتج وانما يتحقق من  
 الحد الثالث فتمت ومن الرابع وهكذا الى آخر الحدود وسواء كان الحد الزيد من الطرف الاول  
 ويوان يكون من طرفها المتصل بالاول او من الطرف الاخر ويوان يكون من طرفها المتصل بالآخر  
 الاخير وكان ايضا من زبد في الوسط وذلك ان في الوسط عمل ايضا مع الحدود التي  
 فوقه والتي تحته نتائج داخلها الذين يليان الذين احدهما من فوق والاخر من  
 اسفل مثال ذلك ان اذا كان معنا حدود اربعة وحدود اربع فانه يكون من  
 هذه الحدود ثلثة نتائج فنتج الحدود ا ب ج د ونتج الحدود ا ب ج د فانه يكون من  
 زبد عليها حد واحد وهو مثله حد ثلث نتائج فنتج الحدود د ه و فنتج الحدود د ه و  
 ونتج الحدود د ه و ب فنتج اكثر من الحدود و فنتج النتائج ا ب ج د ه و فنتج اكثر من الحدود  
 التي اضيف اليها الحدود الزيد بواحد فتمت البيانات كما ان توقف على معرفة من الشكل  
 المتكامل المتوصل والمتفصل فانه اذا لم يكن فيه منه اكثر من واحد لم يكن هناك مقدمات زبد  
 لغرض من الاغراض التي نراد في المقدمات التي ليس لها عبارة في نتائج المطو فتمت  
 ان المتكامل ليس بقياس مركب أصلاً موصلاً ولا مفصلاً ووجدت فيه خواص المتكامل  
 فهو متصل وما وجدت فيه خواص المتفصل فهو مفصل ولان مزوب  
 النتائج التي ينتج من القياس عندنا معلوم ونرى ان كل من شكل يوزن السهم الواحدة بعينها

وكل من صنف من ذلك الشكل منظر قد ظهر لنا من ذلك اي ضرب من الضروب النتائج المطلوبة  
 ينتج وجود القياس عليه اصعب وامر ضرب من ضرب النتائج لزم وجود القياس على كل  
 اسم من لانه من البين ان الضرب الذي يتبين من مقاييس اكثر من شكل لا واكثر اصنافاً من  
 اصناف الشكل الواحد بعينه اسم من التي بين غير مقاييس اقل من شكل لا واقل اصنافاً  
 فاما بالموجب الشكل فقد تبين ايضا ان لا تبين الا في الشكل الاول وذلك من صنف  
 واحد واما السلب الشكل فقد تبين ايضا ان تبين في شكلين الاول والثاني وتبين  
 في الاول من صنف واحد فقط والثاني في صنفين اثنين واما الموجب فنتج في  
 ايضا ان ينتج في الشكل الاول والثالث اما في الشكل الاول فنتج صنف واحد منه واما في  
 الثالث ففي ثلثة اصناف منه وكل تبين ان السلب الجزئي ينتج في الاشكال كلها اما  
 في الاول فنتج صنف واحد واما في الثاني فنتج صنفين واما في الثالث ففي ثلثة اصناف  
 واذا كان هذا كله كما وصفتها فها ان احسب انما هو الموجب الشكل اذ كان تبين  
 بطريق واحد فانه اسمها كلها ابطالاً اذ كان يبطل اثبات السلب الجزئي والسلب  
 الجزئي اسمها اثباتاً اذ كان ثبت باكثر من طريق فانه ثبت بالسلب الشكلي بالبيان  
 فابطل الكل اسمها من اثباته اذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي وبثبوت خلافه  
 وهو الكل والسلب الشكلي يبطل في شكلين ويبطل في شكلين الا ان ابطال اسمها من  
 وذلك ان يبطل اثبات الجزئي الموجب والكل الموجب وبثبوت بجمته واحدة من النتائج  
 نفسه واما المظهرات الجزئية فاثباتها اسمها ابطالاً وذلك انما ثبت من جهة  
 ومن تبين بالشكل كقوة في اصناف كثيرة ومن جهة اثبات الكل الذي يشمل عليها  
 ويبطل من جهة الكل الناقص كما فقط وذلك لان اعراض ابطالاً من السلب الجزئي  
 اذ كان انما يبطل باعراض اثباته وهو الموجب الكل وبالمثل اثبات الموجب من  
 اثبات السلب وذلك ان السلب الجزئي يتبين بطريق اكثر من التي يتبين بها  
 الموجب ولان اثبات السلب هو ابطالاً لوجوده فعليه هذه الجملة قد صحت ان في  
 ان الابطال اسمها من اثباتها واما اذا اخذ اثباته والابطال للكل والجزئي كان

١٧٨ ابطال الكل كسائر اثباته ونحوه بالعكس فقد تبين مما قيل كيف يجب ترتيب الحدود  
 في القياس ومن ثم من جهة ومن ثم مقدمه وكيف ينبغي ان يكون ترتيب المقدمات بعضها الى  
 بعض واما المطلوب يتبين فيلزمه فرائي شكل واما بين منها في شكل فليعلم واما بين  
 منها في شكل كثره من انقصر الفصل الاول من هذه المقالة قال وينبغي ان  
 يعلم كيف يستنبط القياس على كل مطلب بقصد معرفة واما في سبيل فانه مقدمات كل  
 قياس فانه ليس ينبغي لنا ان نتخذ عالمين بالقياس فقط بل وان يلزم عندنا قوانين  
 فنقدر بها على ان نتخذ عالمين بالقياس وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين احدهما  
 معرفة القوانين التي بها يستنبط القياس والثالث معرفة القوانين التي بها يستنبط  
 يستخرج مقدمات القياس فنقول ان الاشياء المدعومة منها ما لا يمكن على شيء الشيء الا  
 بالعرض وعلى غير الجبر الطبيعي ويحل عليها غير ما هو متجانس في الجبر الهندسي مثل زيد  
 وعمر واما ما لا يمكن ان زيدا يتبادر ان ويرجحان فيحل على غيره ولا يمكن ان يكون  
 الا بالعرض مثل ان نقول هذا الابيض هو زيد ومنها ما يمكن على شيء ويحل على شيء ومنه  
 مثل حل ان الانواع على الاشياء من محل الانواع على الاشياء مثال ذلك حل الحيوان على  
 وحل الان على زيد وعمر واما الصنفان بين وجودهما في نفسه وفيها صنف ثالث وهو  
 الاشياء التي يمكن على شيء ولا يمكن على شيء اصلا ذلك على الجبر الطبيعي ومنه وجودها  
 الصنف من الحدود لا ترتيبا البرهان فان ذلك يتبين ان الاشياء الجبر بعضها على بعض  
 يتبين بالجلد لا يمكن ان يكون على شيء محمول اصلا واما التفرقة وكان بيان اكثر  
 الفصل الثالث اما هو في انشاء المقدمات بين يدين الطرفين اعني التي تحمل على شيء تحمل عليها  
 عليها من يدين ان كل مطلب من نوع القياس ان المحمول فيه والموضوع يلحقه ان يحمل كل واحد  
 منها على شيء محمول على شيء واما تفرقة ما ابلغنا السبل التي بها فصل في كل المقدمات كل ط  
 من ذلك وانما انما من الموضوعات اعني المتوسطة من ان ينقسم اولها الى حدية اللذين هما  
 الموضوع والمحمول اذ كل من يتبع المقدمات المحمولى ثم ينتقل الى الاشياء التي توجد كل واحد من يدين  
 المحمولى اعني الاشياء التي تدوجب المحمول المطلوب والتي تدوجب المحمول الموضوع وبذلك من

الحدود

الحدود والواجب والفصول والخواص والاعراض الملاحقة للشيء في الاشياء او هي التي  
 يوجد لها كل واحد من جزئها الملاحق للشيء التي يجب لها موضوع المط والاشياء التي  
 يجب لها محمول في الاشياء التي سلبت على كل واحد من يدين المحمولى واما بين في الاشياء  
 التي يجب عليها على كل واحد من يدين المحمولى اذ كانت السواليت قد تبين انها متفككة  
 وينبغي عندنا بفعل هذا ان نعلم ان من هذه الحدود لا توجد لحد واحد من او للكل  
 من اجناس واما في من خواص واما في من اعراض لاحقة ولكن ينبغي ان نعلم ان  
 من هذه الحقيقة حد او جنس او خاص او عرض واما منها ما هو جبري كالحق كاشف او جنس  
 او خاص او عرض ليس على حد ذلك الملاحق بصناعة صناعة فاما من ذلك الحقيقة كالحق  
 في صناعة البرهان واما كان من ذلك كسب الراجح المشهور استعمل في صناعة الجبر والجلد  
 فكل الاشياء اكثر ما من كتاب النواع المقدمات كان اسمع لوجود المط وينبغي ان نعلم  
 من اللواحق الا اللواحق العام للكل المحمولى واما المحمول على كل واحد منها الا اللواحق  
 الخاصة واما من جهة اخرى المحمول على بعضها مثال ذلك ان كان المط هل الان كان في ان  
 ينبغي ان نعلم انما هو للاحق لان ما بل ما هو للاحق لكل ان لان لا يمكن قياس الان  
 المقدمات الكلية كما تبين ولكن لا ينبغي ان نخذ المقدمات محمولة لان المحمول قد تما  
 قوة الجبرية على ما تبين وليس بين من امر ما بل كمال لم يرتبط بكله وكذا ينبغي ان نعلم ان  
 الاشياء التي يلحقها كل واحد من المحمولى الاشياء الكلية مثال ذلك ان نعلم ان نعلم انما يلحقها  
 كل لا بعضه والصور ابدأ انما يحتمل ان يقرن لموضوع المقدمات المستنبط لا يجوز لها ان لا  
 قرن بجبري كما كان اما مستحيلة واما غير نافعة في القياس على ما تبين في كتاب التلخيص واما  
 كان احد المحمولى من المطا فليكن احد لاحقة محمولا باخر على فلا فرق في الموضوع  
 بين ان يلحق لاحقة من غير او لاحقة ذلك المحمول به مثال ذلك انما انما التلخيص  
 الان على طريق المثال مثل الحق وقد علمنا ان الحق محمول بالان لم يكن في الموضوع  
 فرق بين ان يلحق لاحقا من لواحق الان او لاحقا من لواحق الحق لان كل ما يلحق  
 المحمول بالان قد يلحق بالان وان كان ايضا في التلخيص لاحقا من لواحق الان كما كان



٧١  
 احد الموضوعات المحمول هو بعينه احد المحمولات على بعض موضوع المطا فان اردنا ان  
 يقع سلبا كلياً فان ذلك يتحقق باحد وجهين اما ان ننظر في الحق موضوع المطا  
 وقها لا يمكن ان يكون موضوعا للمحمول المطا فان القضا لا تحقق موضوع المطا بل هي  
 انظر لا يمكن ان يوضع للمحمول انتمج لنا ذلك في الشكل الاول ان المحمول المطا لا يمكن  
 ان يوجد في شيء من موضوع المطا مثال ذلك ان يكون مطلوبنا بل التفسير ما في تفسيره  
 المتحرك من ثلثاته لا حق من لواحق موضوع المطا هو بعينه الموضوع الذي لا يمكن  
 ان يوجد في المحمول المطا مثال ذلك ان يكون المطلوب في كل نفس غير كونه في كل نفس  
 متحرك من ثلثاته ما في موضوع المطا في كل نفس غير كونه في كل نفس متحرك من ثلثاته  
 احد المحمول فان القضا فيها ما هو ليس بعينه الموضوع انتمج لنا ذلك في الشكل الثاني  
 ان المحمول يمكن ان يكون في جميع الموضوعات مثال ذلك ان يكون مطلوبنا بل الحدا احد  
 الموجودات الطبيعية في الموجودات المحسوسة مرجعا للموجودات الطبيعية صلبا غير  
 الخلاء فيا تلت القضا هكذا الخلاء ليس محسوسا والموجودات الطبيعية محسوسة  
 التي هي في الخلاء ليس في احد الموجودات الطبيعية فان اردنا ان يقع سلبا كلياً  
 فان ذلك يتحقق على وجهين اولهما ان يكون المطلوب في كل نفس غير كونه في كل نفس  
 ان مطر في لواحق الموضوع وفيما لا يمكن ان يكون في المحمول فان كان بعض اللواحق  
 هو بعينه لا يمكن ان يكون في المحمول فان يقع في الشكل الثاني ان المحمول ليس في بعض  
 الموضوعات مثال ذلك ان يكون مطلوبنا بل بعض الانفس غير ما في تفسيره في بعض  
 لمحمول ان يكون في كل واحد من المرات ليس في كل واحد من المرات في كل نفس في الشكل  
 الثاني هكذا بعض الانفس فعلية غير ذلك فان لم يكن في كل واحد من المرات في كل نفس في الشكل  
 الاول بعكس الذي في بعض فيا ان بعض الانفس غير ما في تفسيره في كل نفس في الشكل  
 الثالث بان نأخذ موضوعا من موضوع المطا الذي سلبت عنه المحمول فان  
 وجدنا منه شيئا واحدا بعينه انتمج لنا في الشكل الثالث ان المحمول ليس في بعض  
 الموضوعات وقد يتحقق هذا في الشكل الاول بان يكون لواحق الموضوع من بعض ما لا يمكن

احد الموضوعات المحمول لا حق محمولا فليس يتغير فيه هذا ان شئت ان يتغير  
 لا حق في كل احد فلو لا حق لموضوعه اذ كان معلوما ان ما لحق الشيء لا حق لا محمولا  
 ذلك الشيء وانما يتغير ان يقع ان ذلك احد الموضوعات لا حق محمولا في الموضوع مثال  
 ذلك ان اذا كان لا حق لا محمولا لان ما يحيطا فموضوعه انما لا حق بكل ما يحيط به الا ان  
 فانما لا يتغير ان يقع ان هذا الشيء يحيط به الا ان اوله ليس يحيط به ويتغير ان يقع  
 من هذه اللواحق المتماثلة للموضوع فان كان المطر في كل واحد من الموضوعات المتماثلة  
 والاكثر ان كان قياس المطالب التي في الموضوع المتماثلة الاكثر انما هي من موضوعات اكثر  
 كان القضا المطالب التي في الموضوع المتماثلة الاكثر انما هي من موضوعات اكثر  
 من الموضوعات التي ليس بها الكتاب المقدسات وكل قياس بقصد على ما في التواقيف  
 التي بها يلحق القضا في غير موضوعه في كل ما اقله ذلك ان كل مطر يلحق قضا فانما  
 ان يكون موضوعا كلياً او سلبا كلياً او موجبا جزئيا او سلبا جزئيا فان كان للموضوع  
 كلياً وانما اذا قلنا ان يتغير ان يتغير في موضوعات محمولا في موضوعات موضوعات  
 القضا بعض موضوعات المحمول في باعيا في بعض موضوعات موضوعات موضوعات  
 المحمول من كل الموضوعات وذلك بين من ان هذا الموضوع بعينه هو وضع الشكل الاول  
 اذ كان الموضوع الكلي انما يقع في هذا الشكل ومثال ذلك ان يكون مطلوبنا بل كل جزء  
 من اجزاء العالم محدث في هذا العالم موضوعا بالمواضع في كل الموضوعات موضوعا بالحق  
 فيا تلت القضا هكذا كل جزء من اجزاء العالم مولى وكل مولى محدث في كل جزء من  
 اجزاء العالم محدث فان اردنا ان يقع موضوع جزئية من موضوعات كلية فان ذلك يمكن  
 بان نأخذ موضوعات في كل من معا فان الصائبا واحدا بعينه موضوعا في كل  
 ما يجب ان يكون المحمول من موضوعات الموضوعات وذلك بين من كل وضع في الشكل  
 الثالث مثال ذلك ان يكون مطلوبنا بل كل جزء من اجزاء العالم موضوعا بالحق  
 المحسوس وهو الجسم المساوي فيا تلت القضا هكذا الجسم المساوي في كل جزء من اجزاء  
 المساوي ان يقع بعض الموضوعات في كل جزء من اجزاء العالم في كل موضوع

٧٢ ان يوجد فيها المحول الملائم مع هذا المبدأ بمقدورات كلية في كل الثالث فقط وقد كانت  
 الموصية ههنا ان تختار المقدرات الكلية وتبين ان يختار من اللماحق للطرفين والمقدورات  
 لها ما هو اكثر عمدا واكثر كلية لانه اذا وجد القياس في امثال هذه المقدرات فقد  
 وجد القياس لما هو اقل عمدا منها او متوسط فيها واذا لم يوجد القياس ما هو  
 اكثر عمدا فقد يكون ان يوجد ما هو اقل عمدا وقد يكون ان لا يوجد مثال ذلك انه  
 اذا وجد القياس على ان الانسان مركبة من الاضداد من جهة انه متقدم فقد وجدنا  
 القياس على ذلك من جهة انه حسن اذا كان الحسب احسن من المتعذر ومتوسطا  
 فيه ومن جهة الاضداد في المقدر فقد وجدنا في الحسب ومن جهة المتعذر في  
 الحسب فقد وجدنا المتعذر في الانسان فاذن متى وجدنا الاضداد في الانسان  
 بتوسط المتعذر فقد وجدنا ما قد يترتب الحسب وان لم نجد القياس على ذلك في  
 جهة اده حسن وقد يكون ان لا نجد ويرى ان هذا النظر ليس يتجاوزنا في  
 عقد مشين وثلاثة حدودها ثنتين من احوال القياس والله لا ينفك قيس الا في الكمال  
 الثلاثة التي ذكرتها من جهة في القبيح منها ولكن ما ينبغي ان نتجنب واكثر بالمقدور  
 واخذ الملائق والموصيات ما ياتلف منه شكل غير متفق شكل ان لا ينفك  
 ان نأخذ الملائق للطرفين اذا كانا امر واحد بعينه لانه متى علم ذلك جسا  
 في الشكل امثلا وقد بين ان غير متفق ذلك لا ينبغي ان نأخذ ما هو مصلوب من الطرفين  
 لانه قد بين ان لا ينفك من سائر القبيح ذلك لما كان موضوع المحول الملائم وما يلب  
 عن موضوع الملائم واما القليبي فيغير ان نأخذ لانه من المقدم الصغير من انه  
 في الشكل الاول وقد بين ان ذلك غير صحيح انما يلائم قياس اذا اخذ  
 بشي واحد فكل امرين اعراضا اذا نسب الى احد من سبب حمل او وضع وهو كذا  
 الاوسط وانما ان كان امر الاوسط شذوذا لم يكن قياسا لانه من قياس موجب  
 ان احد الطرفين موجود للملازم مصلوب عنه واما ما نرى ان قد بينه قياسا  
 اخذ شذوذا للطرفين مختلفين كالاخذ بالاحكام ما لا يكون ان يجتمع او شذوذا

داود

واحد فان ذلك راجع الى ان قوة ذلك قوة اخذ شر واحد موجب لاحدهما وموجب  
 عن الاخر ولا ذلك لم يكن متفقا مثلا ذلك انه ان ثنتين ميتين ان اللذة ليست لغاية  
 ان تميز قبل ان اللذة من العالم وان تميز فانها تميز من هذا ان اللذة ليست لغاية  
 ان تميز من جهة ان ينجح او لا ان اللذة ليست تميز من جهة ان تميز فانها تميز من هذا ان اللذة ليست لغاية  
 المتفكر ان الغاية الان تميز النجح ان اللذة ليست لغاية ان تميز فانها تميز من هذا ان اللذة ليست لغاية  
 هذه القياس من جهة مركبة من كل واحد منها قيس رابع بسيط فمن اعتقد في مثل  
 هذا اذ قيس واحد فهو بمنزلة اعتقد فيما هو مركب انه بسيط ومن اعتقد ذلك لم يعرف  
 ما هو القيس البسيط ومن لم يعرف ما هو القيس البسيط لم يعرف القياس بالطلاق  
 واقترن القيس انما ينفك عند النظر اعراضا لا شيئا الذي يترتب الى كل واحد من الطرفين  
 من ثلثة كما قلنا انما شيئا يوضع له واما شيئا يحمل عليه واما شيئا يربطه عنها باعيا  
 جهة الحمل واما على جهة الوضع اذ كان ذلك غير محتمل في السلب على ما قبل وذلك في  
 من كل طرف ميتين قياسا على كل واحد من ميتين بتلك الحدود باعيا في القياس  
 ولكل طرف ميتين قياسا على كل واحد من ميتين بتلك الحدود باعيا في القياس  
 مثال ذلك انه اذا كان عندنا ان ب موجودة فكل اغير موجودة في شئ من  
 وادنا ان ثنتين ميتين المقدمتين ان اغير موجودة في شئ من بطريق الخلق  
 قلنا ان اغير موجودة فكل اصلح لنا ان ب موجودة في بعض وقد كانت  
 غير موجودة في شئ من هذه فب لا يكون وان اردنا ان ينجح ذلك في طريق الحمل قلنا  
 ان اغير موجودة في شئ من لان ب غير موجودة في شئ من ووجوده في كل ذلك  
 ثنتين المطلب في جميع المطالب وذلك ان كلا القياسين اعراضا في ذلك  
 الحال انما يكونان باحد لواحق الطرفين او لموضوعاتهما وناخذ شر واحد مكرر  
 فيها وانما الفرق بينهما ان القياس السابق الى الحال بالقياس من مقدمتين احدهما  
 المقدمة المحقة والاخر كذب فيمنع بعض المقدمة المحقة التي الثانية القياس محلي بالكل



من المقدسات الحق لا غير فلابد ان كل قياس فيها من الماهيات بمقدساته وذلك بطريق  
 للوضع فان التفسير كان القياس حليا وان اخذت نفس المطاوعة الى احدها كما  
 قياس خلف وشين ذلك اكثر اذا ثبت انواع القياسات المحلية الواقعة في القياسات الخلفية  
 القياسات المحلية مضطرة الى هذا النوع من النظر فقيدين ان لا يكون حليا بطريق القياس  
 دون ان يكون محليا قياس حليا وهو الذي يبين به اما صحة المستثنى واما صحة الاستثناء فبذلك  
 النوع من النظر يبين كل مطلب كان فاعادة ضرورية او فاعادة ممكنة ويبين ان هذا المطلب  
 بهذا السبيل يمكن ان يستخرج كل قياس حليا وان ليس يمكن ان يستخرج قياس غير محلي  
 فانه قد يبين ان كل قياس انما يمكن بواحدة من الاشكال الثلاثة وان هذه الاشكال الثلاثة  
 انما يمكن من الدور المحلي على الطرفين او الموضوع على الطرفين او من المحل على احد الطرفين  
 وموضوعه الآخر فاذن ليس يمكن ان يكون قياسا لاهل النظر في هذه الاشياء اعني اللاحقة  
 والموضوعه فان كان اظهر بين ان كل قياس انما يمكن من النظر في هذه الاشياء فبين من  
 ولكن ان كل قياس انما يمكن بواحدة من الاشكال الثلاثة ومن مقدساته وثلاثة حدود واما الطريق  
 في كتاب المقدسات فانها بين على المطلوبات هو عام في جميع الصنائع وعلى تعليم كمال  
 حقيقا او مشهورا لا بد من هذه النواحي والموضوعات الحقيقية في المشهورات  
 وبين ان هذا الطريق نافع لنا معرفة كتاب المقدسات في جميع المطالب والاكنا  
 جدا لانه يمكن عندنا في هذا الطريق ان يحدد في استنباط اتي مطلوب اتفق الى اتي  
 اتفق من المقدسات والى مقدسات واحدة بعينها في المطلوبات المدعجة والمطلوبات  
 اما بالقياس فلا فائدة بل وكان يمكن ان يعرف لما ان زعم استنباط جميع انواع المطالب  
 المار به غير الجواب الحق والى المطلب والموجب المحرر والى المطلب في طريق واحد  
 من مقدسات واحدة باعينا واما ما كان عندنا بهذا الطريق كان قصدا في مطلب  
 مطلوب من اشياء محددة معروفة فقليلة العدد ويغير اذا استعملنا هذا الطريق ان نتكلم  
 في كل مطاوعة المقدسات انما هي بالقياس المحل في طريقه ذلك المطاوعة المتكلم لم مثل ان كان

المطلوب

المطلوب ان نتكلم المقدسات المتكلمه للمصدر الماراديه وان كان علمنا اعتبرنا الاشياء  
 المتكلمه للمصدر المتكلمه انما هي بذكر المحل الذي يظهر فيه تلك الصانع النظرية وذلك  
 يحتاج في معرفة المقدسات الماراديه ان كل جنس غير خاصه المتكلمه له الى التوجيه مثال  
 ذلك ان يحتاج في معرفة علم النجوم اعرض على الهندسة الى التوجيه المتكلمه على حركات النجوم  
 ولذلك علمنا بالتوجيه والرد حركات الكواكب المتكلمه انما ان نعد البراهين على  
 معرفة افلاكها وكل الامر في كل صناعة وكل علم انما هي في التوجيه ضرورية فانه اذا  
 اكتسبنا بالتوجيه جميع الاوائل بالمقدسات المحددة في ذلك الجنس ان نعرف ما يمكن ان يبرهن في  
 ذلك الجنس ما لا يمكن فقد قلنا على العموم كيف يفران نكت في القياس المقدسات  
 واما النقل على الاستقضاء والتخصيص تحت جنس احدها المطالب فيستعمل في كل  
 الجمل قالوا بطريق القسمة فانه جز صغير من هذا النوع من النظر لا بد من بعين ان  
 المقدسات التي يفر من القسمة اللاحقة والكتب وان جز صغير من القسمة يضع فيها ما يفي  
 ان يبرهن بالقياس ويصح فيه ابد اشياء خارجة المقدسات غير ينظر فيها وذلك بخلاف  
 ما عليه الامر في القياس قالوا القديس لما كانا يظنون بطريق القسمة ان القياس يبرهن  
 به حدود الاشياء كان غلط في طريق القسمة في موضعين احدهما في ظنهم ان تقديرهم انما  
 في ظنهم ان طريق القسمة قياس فاذن لم يعملوا ما يمكن ان يبرهن مما لا يمكن ان يبرهن  
 علمنا ان ما بين بالقياس فاما يبين بهذه القياسات فذكرنا فاما انما كانت القسمة  
 ليست قياسا في الحقيقة لان الحد لا وسط والقياس ابدأ اخص من الطرف الاول والطرف  
 الاول الذي هو محمول المطلب بالعموم من القسمة الامر بالعكس اعني الحد المار بالعموم من  
 الطرف الاكبر الذي هو محمول المطاوعة مثال ذلك ان كان عندنا مجرد لان الانسان هانت  
 او غير هانت وكان معلوما عندنا بمقدساته احداهما ان الانسان حيوان والمقدسات  
 ان الحيوان اما غير هانت او اما هانت فاذن ان يبين من هانتين المقدسات ان الانسان  
 اما حيوان هانت او غير هانت اعني احد هانتين المتكلمتين ليحصل انما هو ذلك حد

وهذه هي حيدان مانت او غير مانت فالنصف القول هكذا لان حيدان واحيدان مانت  
واما غير مانت فالذي يميز بين الاثنين المقدمتين ان الانسان اما مانت واما غير مانت لانه  
احدهما على التوصل للتركيب مطلقا لانا لان كان بينهما فخر او معلوما بالقياس الاخر  
المذكورة فاذن الحيدان لا يميز بين القياس الذي هو حيدان اعلم من المظالم الذي هو المانت او  
غير المانت وكلت كان معلوما عندنا ان الانسان حيدان مانت وان المانت منه ذو  
برجلين ومنه في رجل كثره وادنا ان نعرف الى الانسان من الاثنين لم يستند ذلك منه  
طريقا لثبته بوجه من الوجوه لان المطلوب مطلق مثل ان الشيء موجود او غير موجود  
في مطلقه فحينئذ ان يطلب الى الشيء عرض او جنس في خاصة او حد ولكنها ناقصة في الاشكال  
فقد قيل من ان الشيء ليس بالقياس وكيف يكتب والى ان الشيء بغير ان يقصد كل  
نوع من انواع المطالب قال وقد يقر علينا بعد ذلك ان نقول كيف  
نكتب لنا هذه على راد القياس المستعمل في الكتب والمخطوطات الى هذه الاشكال وتجليها  
اليها المذكورة ليست تستعمل في الكتب والمخطوطات على الطريق المذكور لانه لا يمتنع  
في الامور التي لا تدرى علينا ان ننظر في امر القياس لانه اذا عرفنا انواع القياس  
وكانت لنا قدرة على علمه وقدره على ان نرد جميع ما يقع منها في الكلام والمخطوطات الى الاشكال  
التي ذكرنا في وقتنا لنا في الاول من معرفة القياس مع ان يعرض لنا عندنا في كل  
القياس الاشكال التي ذكرنا ان نردا ويقينا بما قيل من ان كل قياس ما يمكن به واحد  
من الاشكال المستعملة لانه اذا وجدنا جميع القياس المستعمل في الكتب والمخطوطات يرجع  
لهذه الاشكال حصل لنا في هذا الاستقرار ان هذه الاشكال هي سلفيت جميع القياس  
ويطابقون ان الشيء الذي يميز بين البرهان اعتراف بوجوده لا حقا من كل وجه يتأمل منه  
وتستفاد من كل وجه من جهاته فان الشيء كما يقال ان شرطه لا يفتقره في كل جهة  
يعترف ان يميز منه في جهته ولا يفتقره في فعله من ريد الى القياس الى هذه الاشكال  
ان يرد وجود المقدمتين في القول القياسي فان المقدمتين من غير ان يكون القياس  
وتستدعي الى اعظم اجزاء القياس في نفسه الى اصغر اجزائه ثم بعد ذلك يفتقر ان

ايها القارئ

ايها القارئ الكبير واي من الصغير وذلك بين منظر من المظالم بل يبرح بها معاني ذلك الكلام  
القياسي ام انما يبرح بها واحد منهما وان كان صحيحا بواحدة وسكت عن واحدة فامسك  
عنها الخذ وقد هل لك في القياس فان كثيرا ما يعرض في الكلام المتداول والمقران يعرفون بالقياس  
ويخففوا الصغرى او يبرحوا بالصغرى في كذا وكذا الكبري وكثيرا ما يبرحون في القياس في  
ليست نافعة لان اثبات الشيء ولا في الجاهل وذلك انما لا يوضح واما لا يوضح واما لا يوضح  
من الوجوه التي عدت في الثاني من الاجزاء فينبغي ان نلاحظ ان نقص كل واحد من القول  
القياسي مقدرة زائدة او نقص في مقدرة صفة كذا في نقص الزايد ونقص الناقص  
نحو المقدمتين منها انتقلت القياس لانه متى لم يحد المقدمتين لم يكن ان في القول  
القياسي الى احد الاشكال المحققة ومنه الكلام القياسي ليس على معرفة ما في الزايد  
والنقصان ومنه ما يفرد منه ما يفرد من القياس ما من جهة انه يلزم عنه شيء باضطرار  
وليس القياس اذ ليس كل ما لم يبرح في باضطرار فلو لا ان كل قياس على ما لم  
باضطرار عن مقدرة سيد احدهما الى الاخر حسب الكل الى الجزء فلو لا ان القياس فيقال في كل  
ناقص في معرفة ما نقص عنه قول من تقدم لانتاج ان اجزاء القياس اجزاء من بيان بطلان  
غير القياس ليس بطلان القياس وبطلان اجزاء القياس من ان هذه النتيجة لا يبرح من القول  
كله يقتضيه المقدم الكبري ومن ان ما يبرح القياس بطلان القياس بطلان هذه المقدمة  
التي صرح بها في القول وهو ان ما ليس بوجه من بطلان القياس بطلان هذه المقدمة  
اذ اصحت لنا هذه المقدمة صح لنا على بطلانها وهو ان ما يبرح القياس بطلان القياس بطلان هذه المقدمة  
فاذا اضفنا الى هذه الصغرى وهو ان اجزاء القياس بطلان القياس بطلان هذه المقدمة  
الاول ان اجزاء القياس بطلان القياس بطلان هذه المقدمة بطلان القياس بطلان هذه المقدمة  
اجزاء القياس بطلان القياس بطلان هذه المقدمة بطلان القياس بطلان هذه المقدمة  
في الاشكال ان اجزاء القياس بطلان القياس بطلان هذه المقدمة بطلان القياس بطلان هذه المقدمة  
نقص من بعض المقدمات ومعرفة ذلك سهل قولنا ان كان الانسان موجودا

كل



فان لم يوجد وان كان الحق موجودا فالجواب مرجوح فان كان الان موجودا فالجواب  
موجود وذلك لان نقصه من كل ان من كل حتى جردت بسبب الخلط فبما هو ان يظهر  
بالاخر باظهار ان لا يتم له في نفسه فان من جردنا شيئا قد لم يبق في نفسه فليس يغير ان يغير  
فبما انما اذا جردنا فيه المقتضين معا فانما وجدنا فيه مقتضى القياس بهذا الفعل في نفسه  
انما يقع المقتضين ايضا في الثالث الجرد وتبين ان لا وسط الا ان جردنا في المقتضى المقتضى  
الذين هما في المقتضى فان لا بد من كل قيس من جردنا فان القياس الجرد لا وسط الجرد في الاخر  
و موضوعا للكبيرة او الجرد لا في الاخر وسلبا عنه الا ان كان في المقتضى الاول فان كان الجرد  
اللا وسط في ان احد هما سلبا عنه الاخر على جهة المحل لا على جهة الوجود فانه في الشكل  
الثاني وان كان الجرد لا وسط موضوعا للطرفين اما على طريق الايجاب او لاجدوا على  
طريق الايجاب ولكن على طريق السلب فانه في الشكل الثالث لا بد من ان يكون  
بما يابعد الجرد لا وسط في الطرفين والطرفان على الجرد الطبيعي في المحل سواء كانت  
المقتضيات كلية او كانت احدهما كلية والثانية جزئية فانه يقع الجرد في الشكل الاول  
فان الجرد لا وسط في ذلك وجرد واحد اذا كان هذا ممكنا فحين ان الحق قول لم يوجد  
في نفس واحد مكرر مرتين فليس فيه جردا وسطا واذ لم يكن هناك جردا وسطا فليس هناك  
قياس ولا بد من ان يكون في نفس كل على كل شكل وان فيها ما تبين في شكل  
واحد وهو الكمال الموجب منها ما تبين في شكلين وهو السلب الكمال والوجوب الجرد  
ومنها ما تبين في الشكل الثالث وهو السلب الجرد فحين ان ليس يغير ان  
تبين المقتضى في كل انتق كذا في الشكل الخامس لا بد من كل ما كان من المقتضيات تبين  
بما كان في شكل واحد فانما يعرف الشكل الذي تبين بوضع الجرد لا وسط في الطرفين  
وكل ما كان انما تبين في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي تبين في المقتضى كما  
نعرف من وضع الجرد لا وسط وما كان منها تبين في شكلين فانما يقع في ان يوضع  
في الموضوع الذي هو في ذلك الشكلين فقط فانه من ان كان في ان يقع في شكل

التحليل

القياس الذي انتج المقتضى القول القياسي المكتوب او المكتوب وقد يعرض لنا ما كان في  
الخلط والجدد فان يظهر عند تحليل القول فيما ليس بقياس ان قيس وعكس ذلك في حساب  
شئ واحد اذا قلنا ان المقتضيات كلية وليست في الحقيقة ذلك يعرض اذا اخذت ههنا  
فان شكل القياس يخلطنا في ذلك مثل ان نأخذ الان حيوان وان الحيوان غير كائن  
ولا فاسد فيظهر انه يلزم عن ذلك ان الان غير كائن ولا فاسد وذلك كسب والمقتضى  
الصغير صادقه بالكل وهو ان الان حيوان واما الكبير فانما يصح في صادقه  
بالجرد لا بالكل وذلك ان ليس كل حيوان هو غير كائن ولا فاسد وانما يصدق ذلك  
على الحيوان الكلي المعقول لا على كل واحد من اشخاص الحيوان وقد يعرض لك في بعض  
قبل في ان سلب الجرد وبعضها الى بعض في الوجود حتى يظهر فيها هو قياس ان ليس بقياس  
وذلك بان يوضع على الجهة التامة صادقه مثال ذلك ان نقول كل ان قابل  
للرض ليس يمكن ان يقبل الصحة فاما ان ليس يمكن ان يقبل الصحة وذلك كسب وبسبب  
ذلك ان الجرد في المقتضيات لم يغير في المحل على ما يغير وذلك ان اذا اخذت بدل  
الصحة والمرض فانه ان اخذ بدل قلنا صحة و بدل قلنا مرض فموضوع ذلك  
غير ذلك قلنا الان يمكن ان يكون مريضا او الكريه يمكن ان يقع في المقتضى كما امرها  
وهو ان الان يمكن ان يقع في المقتضى لم يتحقق هذا في امثال هذه المقتضيات فانه يغير  
قياس فانه اذا اخذت الاحوال والمكالات بدل القابل للمكالات فليس يظهر ان قيس  
في الشكل الاول فقط ولا في الشكل الثالث فانه قد يقول قائل ان الان يمكن ان يقبل  
الصحة والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة ولا على تالف والشكل الثاني غير متحقق اذا كان  
نتيجة كذا وهو ان الان ليس يمكن ان يقبل المرض وكذا يمكن ان لا يوجد بهذا  
التأليف نتيجة الشكل الثالث وذلك ان المرض والصحة والجهد والعمل يوجدان في  
واحد وليس يوجد احدهما في الثاني وهذا ما تبين في الشكل الثالث قد ذكرنا ان  
لهذه العلية ان الاشكال الثلاثة غير متحقق بسبب ذلك ان اذا اخذ بدل الموضوع

الملكات والاحوال انفسها والملكات ولذلك كان واجبا في مثال هذه المقدمات ان  
 نأخذ القابل للحال مع الحال وج يصير حاديا موقعا او محولا واحدا والى ان يجل اليها التبيين  
 ويخلص احد الاوسط فليس ينبغي ان نطلبها اياها من حيث يدل عليها اسم مفرد لان خبرها  
 يدل عليها بقول مركب وبخاصة اذا كان ذلك الحاد ليس له اسم مفرد لذلك قد يصير ان  
 يراد مثال هذه الاماير الى المثال المتقدّم ويقلط وذلك فيظهر ان قد يظن ان خبر  
 حاد اوسط مثال ذلك قولنا انما صار الخلف زوايا مساويا لثلاث لان الخاوية  
 من مساوية للداخلين فلذلك ما ينبغي ان لا يطلب احد الاوسط في كل قياس قولنا لا لفظا  
 مفردا بل احيانا مطلقا قولنا واجبا بان مطلقا مفردا وايضا ليس يجب ان يطلب المحدود  
 الموجود في القياس اذا حصل بعضها على بعض اما جهة السلب واما على جهة الايجاب واحدة  
 من الجهتين مثل ان اذا اخذنا ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط ضعف في الاخر فانه لا ينبغي  
 ان يظهر من ذلك في كل موضع ان الاول ضعف للاوسط والاوسط ضعف للاخير وان الاول  
 في الاخير اضعف ضعفه ولكن متى سلمنا حاد اوسط فليس ينبغي ان نعلم من سلمه على اضعف  
 وهو ضعف بل انما ينبغي ان نعلم من ذلك حاد اوسط انما السلب التزم به فيجب ان نشي  
 او سلب شي من غير ان اكثر من يقع واحد منها ان كان يوجد منها اكثر من نحو واحد من  
 اشياء التزم بها في ذلك ان يصدق قولنا للماضد علم واحد وقولنا الاضداد علم واحد  
 وقد يتفق ان ينحصر الطرف الاول ضعف للاوسط والى ذلك الاوسط ضعف للثالث مثال  
 ذلك قولنا الحكيم علم الحكيم للفاضل والنتيجة ان العلم للفاضل وقد يظن ان كل من اعلم  
 بغير احد الاوسط ضعف للاخير والاول ضعف للاوسط مثل ان ان وضعنا ان في كل  
 ضد على وجهه فان النتيجة بغير ان في الخبر على وقد يتفق ان لا يظن الاول ضعف  
 للاوسط ولا الاوسط للاخير ويظهر الاول ضعف للاخير ومن النتيجة مثال ذلك ان خبر  
 على والعلم لم يحسن فالحديث على هذا ينبغي ان يكون لا مفر من السلب فيكون خبر شي  
 على شي يدل على ان هذا وغيره مما يدل احيانا على ان هذا ليس لهذا وليس لهذا وما

ان

وما نجد ذلك من ضرب السلب مثال ذلك ان يصدق قولنا ليس للحرك حركة ولا يصح  
 قولنا انما للحرك ليمت حركة وكل هذا يدل ان الكلام ليس له حركة ولا نقول ان ذلك ليس  
 كوننا نأخذ اضعفنا الى مثال هذه المقدمات ان لا نطلبها اياها من حيث لان اللغة ليست  
 قال وبالحمل وبالقول الكلي اما المحدود والموضوعة فينبغي ان يرخى بالحمل الى التي بها  
 يؤخذ مفردة يريد بالرفع لانه بهذه الجهة يستدل على المقدمات منها واما المقدمات  
 فينبغي ان تؤخذ على النحو الذي يلزم به صادقة سواء كانت مفردة او غير مفردة فيغير  
 المرفوعة مثل العشرة ضعف لخمسة والثلاثة كتاب واحد والمعجزة للمشي ليست  
 بل هي ايا مفردة ولا مطلق بل قد يظن ان خبرها مطلق فينبغي ان يرخى كل على النحو  
 الذي يصدق به من تركيب افراد او اطلاق وتقييد وكل المحدود المحل على جهة  
 السلب واما المحدود التي تكرر المقدمات في بعض المواضع ثلث مرات فينبغي  
 ان تكرر الثالث مع الحد الاكبر لانه مع الاوسط مثال ذلك قولنا الان محسوس  
 والمحسوس يلقى من جهة ما هو محسوس مع جهة ما هو محسوس فان الان يلقى من جهة  
 ما هو محسوس فانه ان كررنا قوله من جهة ما هو محسوس مع الحد الاوسط فنقولنا الان  
 محسوس من جهة ما هو محسوس كان ذلك كذبا ولكن ان قولنا العدل خير من غيره يعلم  
 جهة ان غيرنا للعدل يعلم من جهة ان خير من وضعناه مع الحد الاوسط فنقولنا  
 العدل خير من جهة ان خير من كذبا وغير مقدم وانما يحتاج الى هذا التكرار لان بغير  
 المقدمه صادقة لاننا قلنا ان الان يلقى من جهة ما هو محسوس من جهة ما هو محسوس  
 كذبا وليس وضع المحدود في مقدمات القياس التي ينتج مطلقه مثل وضعناه  
 في القياس الذي ينتج مقدمه ومن شرطها ان يثبت ما مثال ذلك انما يبين  
 ان الخبر معلوم وان معلوم ما هو معلوم ان ما هو معلوم فينبغي ان يبين ان معلوم ما  
 تأخذ لبيان ذلك ان ما هو موجود ما لا يوجد على الاطلاق وان كان قصده ان يبين



٢٧  
 ان معلوم على الإطلاق وذلك ان تر قبلنا ان يوجد ما وذلك المقصود الموجود معلوم كانت  
 النتيجة ان يوجد معلوم ما ان يوجد ذلك انما يدل على الذات الخاصة بان لا يتصور  
 قلنا ان يوجد معلوم ما ان يوجد ذلك انما يدل على الذات الخاصة بان لا يتصور  
 ما يتصور ويتغير ان يتبدل بساير محدود اذا كانت غير واضحة بساير اوضح منها وذلك ان  
 القول المركب بالقول المركب الذي هو اوضح منه اذا كان يدل عليه ما يقول مركب اذا  
 كان احد الطرفين يدل عليه بقوله مركب اسم فينبغي ان يأخذ اسمه مكان ذلك القول لانه  
 اسم لا يخص مثال ذلك ان كان لا فرق بين قولنا ان المتكلم ليس حجة المظنون  
 وبين قولنا ان المتكلم ليس هو مضمونا فينبغي ان يستعمل في التماس قولنا المتكلم  
 هو مضمونا بدل قولنا المتكلم ليس حجة المظنون وبالمثل فينبغي ان يحفظ بان  
 عليه العبارة في المقدمات على النحو الذي ذكرناه في التبعيات ان لا يزداد في التبعيات حرف  
 ليس بل يفتقد المقدمات ولا يقص منه حرف قد أخذ في المقدمات وذلك ان كان  
 التبعيات ان اللذة من الخير مع تعريف فينبغي ان يؤخذ الخير في المقدمات التي تتبع منه  
 التبعيات مع نفا بالالف واللام وان كانت التبعيات ان اللذة من خير تعريف فينبغي ان  
 يؤخذ الخير في المقدمات على هذا النحو لان هذا كثيرا بين قولنا اللذة خير وبين قولنا  
 اللذة من الخير وذلك ان القول الاول يدل على ان اللذة من الخير والقول الثاني يدل  
 على ان اللذة وحدها من الخير وانما اخذت احد دمجها ليعلمنا على بعض فينبغي  
 ان يحفظ فيها بالتسليم على الكل وذلك ان فرق كثير بين ان نقول في المقدمات الكبرى  
 ان الفريد يوجد فيه الباء يوجد الفالف وكله او بين ان نقول ان الفالف يوجد في  
 كل ما يوجد فيه الباء اذا اخذنا الى قولنا ان الفالف يوجد في كل ما فيه الباء والباء  
 موجودة في كل ايجام التي لا تالف ان الفالف موجودة في كل ايجام وامتنع اضعاف القولنا  
 ان الفريد يوجد فيه الباء يوجد الفالف في كل ما ان الباء يوجد في ايجام لم يلزم من ذلك ان

بـ

في كل ايجام اذا كان الشرط انما هو ان الشيء الذي يوجد فيه الباء  
 يوجد الفالف وكله فقد يفتقر ذلك الشيء بعض ما يوجد فيه الباء لا لكل فليس يلزم من  
 ذلك ان يكون الفالف موجودة في كل ايجام اذ قد يكون ان يكون ايجام من البعض الذي  
 يتصف بالباء ولا يوجد فيه الفالف وذلك ان كانت الكبرياء الباء اعز ان فرق كثير  
 بين ان نقول ان الفالف موجود في كل شيء الذي يوجد فيه الباء وبين ان نقول  
 ان الفالف موجود في كل ما فيه الباء فلو بين انما اذا اخذنا من ان اقول على كل  
 الشيء الذي يقال على الباء وان الباء مقوله على كل ايجام ان ليس يلزم ان يكون  
 مقوله على كل ايجام ان ليس يلزم ان يكون مقوله على كل ايجام وان اخذنا  
 مقوله على كل ما يق عليه الباء لازم ان يكون الفالف مقوله على كل ايجام وانما ليس  
 فينبغي ان يتصور ان انما يتصور في قولنا ان الفالف مركب والباء مركب ايجام مركب  
 يقول تسجيل فانما تستعمل منه الحروف على انها الشيء الذي لا اله الا الله  
 بيانه وانما تأخذ ما يدل المواد كما يأخذ المهندس الخط الذي يقصد البرهان عليه  
 ولذلك قد يضيع المهندس ان هذا الخط هو طول مقدار قدم وان هذا الخط  
 هو طول للعرض له وليس كذلك احسن ولذلك قد كانت الفالف المكتوبة  
 ليست من الباء والباء من الفالف فلما نريد بقولنا ان الشيء لم يكن مقوله على كل  
 ما هو ب وكان ايجام مدونه للباء ان ليس يلزم ان يكون مقوله على ايجام  
 اذ انما لم يكن شيء نسبتا الى آخر كتبه الكل الى ايجام واحد نسبتا الى هذا كتبه  
 الكل الى ايجام واحد لا يلائم عن ذلك قياس لكن اخذنا بدل المثال الدخلة تحت  
 هذا القول لانه اسم في التعليم اذ كان اعطاء الاشكال في التعليم قال هذا  
 الحجة انظر كيف ان نحل المتكلم ليس فينبغي ان يطلب على هذا النحو القياس  
 الشرط لانه ليس يمكن ان نحل القياس الذي بيننا على جهة الشرط لان ذلك انما  
 يكون على جهة الوضع والاصطلاح بين المتكلمين مثل اذا وضع واضع على جهة

الاصطلاح ان كان كافت توجد قوة واحدة غير قابلة فيلزم منه ان لا يكون للاضداد  
علم واحد فالذي يمكن ان كل من هذا القول ليس هو ما وضع على جهة الشرح وهو  
قولنا ليس للاضداد علم واحد كذا الذي يمكن ان كل هو الشيء الذي يمتنع على جهة  
القياس المحل وهو قولنا ان يوجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد لانه قد كان على  
ذلك قياس وهو قولنا المرض والصحة ليست قوتيهما واحدة فيجب عن ذلك  
في الشكل الثالث ان ليس كل للاضداد قوتيهما واحدة لانه لو وجد ذلك لوجب  
الشيء صحيحا مريضا معا وانما كان ذلك لان القياس الشرطي انما يبين المستفاد  
بقياس محلي ولك قياسا مختلفا ليس كل منه الا القياس المحلي الذي سوف  
ان الحال لا القياس الشرطي لانه قد تبين انهم مركب من النوعين من القياس  
وهو ايش بين ان ما كان من المطالب بين في اكثر من شكل واحد انه قد يمكن  
ان كل القول الذي يستعمل في بيان المطالب اكثر من شكل واحد والقانون  
في ذلك ان ما كان من اصناف القياسات التي في الشكل الثاني والثالث التي  
في الشكل الاول في بعض انواع المطالب مثل ان كان الضعف الاول والثاني  
من الشكل الثاني للضعف من الشكل الاول في انتاج السالب الكلي ومثل ان كان  
الاصناف التي تتبع الجزئية السالب في الشكل الثاني والثالث الذي ينتج السالب  
الجزئية في الشكل الاول في كانت من هذه الاصناف في الشكل الثاني والثالث  
مما تبين انتاجه بالعكس سارا كان بعكسين او بعكس واحد فقد يمكن  
ما يمكن من في الشكل الثاني والثالث ان يرد الى الاول وما كان من ذلك في الاخر  
فقد يمكن ان يرد الى الثاني والثالث وانما ما تبين انتاجه من هذه الاضداد  
في الشكل الثاني والثالث بطرق مختلفة او بالافتراض فانه لا يمكن رجوع  
القول الى الشكل الاول مثل بالقرب الرابع من الشكل الثاني الذي تتبع الى السالب  
الجزئية فليس يمكن رجوعه الى الضعف من الشكل الاول الذي ينتج الى السالب

جزئية

الجزئية ولذلك ما تتران ما كان من السالب كفي فانه ان كل القول المنقح الى  
الشكل الثاني والى الشكل الاول وانما السالب الجزئية الذي ينتج في الشكل الثاني  
الشكل الثاني فليس يرجع منه الى الشكل الاول ولما كان في الشكل الاول منه  
رجوع الى هذين الماهي التي لا يبين انتاجها والافتراض وانما الذي يبين انتاجها  
بالافتراض في الشكلين فلا يمكن ذلك فيها فاما رجوع ما كان في الشكل الثاني الى الثالث  
اعني من التي ينتج الى السالب وان رجوع ما كان من ذلك في الثالث الى الثاني فانه يمكن  
ذلك في الاصناف التي يمكن فيها عكس المقدمتين معا وذلك في  
كانت المقدمة السالبة كلية اعني ان كل واحد منها يرجع الى صاحبه لان السالبة  
الكليتين عكس كل الموجود الجزئية عكس وانما كانت السالبة في الشكل الثاني جزئية  
فان الجزئية الى الكلية عكس والكلية ايضا ان انعكست فكل جزئية وكل في الشكل  
الثالث اذا كانت السالبة الكلية انما يرجع مقدما الى الشكل الاول لان  
السالبة الكلية عكس كل الموجود عكس جزئية كانت كلية او جزئية وان كانت السالبة  
من الجزئية فان القياس من جزئية فان القياس للجزئية الى الشكل الثاني والثالث  
الجزئية لا يمكن فقد تبين ايضا من هذا القول اقسام القياسات التي يشترك  
في مطلب واحد من الاجناس الثلاثة من اجناس القياس يمكن فيها ان ينحل  
بعضها الى بعض وانها لا يمكن فيها ان ينحل بعضها الى بعض وانها لا يمكن ذلك فيها  
وقد توقع خدع من القياس ان يظن بالقضية المحدولة انما والى السالبة قضية  
واحدة بعينها وذلك ان يتعرض في ذلك احد امرين اما ان يظن بالمنقح انه ينتج  
وذلك اذا وقعت القضية المحدولة في الموضع الغرافي وقعت في السالبة  
بمنع القياس ان يكون قياسا وكلية بالحدولة انما السالبة فانه يظن فيها هو قياس  
ان ليس قياسا وانما ان يظن به بالنتيجة المحدولة انما السالبة فانه ينتج حقيقة  
محدولة وذلك اذا وقعت المقدمة المحدولة التي يظن بها انما السالبة في موضع



لا يتبع الفلاس ان يكون شيئا والذين يرفعون هذه المذاهب ان يعلم ان قولنا زيد ابيض  
 وان لم يكن ابيض ليس بولان مد على معنى واحد وان لم يكن ابيض قولنا زيد ابيض  
 ابيض بل قولنا زيد ليس ابيض وذلك ان قولنا زيد ابيض لم يقلنا زيد لا ابيض  
 لانه قولنا زيد يمكن ان يعنى الحقولنا زيد يمكن ان يعنى وصية قولنا زيد يوجد ابيض  
 قولنا ليس يوجد ابيض من جهة قولنا زيد يمكن ان يعنى الحقولنا زيد ليس يمكن ان  
 يعنى نكاح ان الممكنين قضيتان موجبتان على ما تبين في الكتاب المتقدم كقولنا  
 زيد ابيض زيد لا ابيض فان كان قولنا زيد لا ابيض بمنزلة قولنا زيد ليس  
 فيجب ان يكون كل شيء ابيض واما لا ابيض واما لا ابيض كما يجب  
 ان يكون كل شيء ابيض واما ليس بابيض فهو بين ان الاشياء المعدومة وكثيرا  
 من الاشياء الموجودة لا يصدق عليها انها ابيض ولا انها لا ابيض واما انها ابيض  
 او ليست ابيض فيصدق على جميع الاشياء وايضا لو كان قولنا زيد يوجد ابيض  
 لا يعنى بمنزلة قولنا زيد ليس يوجد ابيض لكان الالفاظ والمسلكتين  
 في شيء واحد بعينه لان كان قولنا زيد يوجد ابيض تدور ان يعنى وان لا يعنى  
 مع ذلك كان يحل ان يكون قولنا زيد ابيض بغير ان يكون بغير ان يكون مع  
 في شيء واحد بعينه فالقضية المعدومة لا يفارق السلب اما حيا بما لها وجود  
 واما حيا بما لها وجود واحد واما حيا بما لها وجود في كل واحد منهما الموصوف  
 واما القضية السالبة والموجبة فيجب انهما لا يجتمعان في شيء واحد ولا يخلو  
 احدهما عن الآخر لان قولنا زيد ابيض في سقراط اذ عاد الى اذ عاد الى  
 كاذبان حاله كان سقراط ميتا وقولنا اذ عاد الى اذ عاد الى ميتا  
 والكذب اغتراب ليس في سقراط من ان يوصف به واحد منهما كان ميتا  
 او حيا وكقولنا زيد ابيض اذ يعنى اذ يعنى فيقولون ان لا يعنى المتفعلان  
 معا في قولنا زيد ابيض اذ يعنى اذ يعنى ليس يعنى ان يعنى احدهما حيا  
 في قولنا زيد ابيض اذ كانا متساويين في المعنى والموجبات فلهذا السلب انما

فمن

قيمت القضايا البسيطة والمعدولة الموجبات انهما والسلب ظهر بعضهما الى  
 بعض سببان لانه تقابل ونسبة لزوم فلنفرق بدل الموجبة البسيطة وقولنا  
 زيد خير حرفا وبدل سالبها ومرتقنا زيد ليس بخير حرفا وبدل الموجبة  
 المعدولة ومرتقنا زيد لا خير حرفا وبدل سالبها ومرتقنا زيد ليس بخير حرفا  
 حرفا لنضع تحت ايج وتحت ب دفعل ثم انما ان يوجد فيه اذ انا ب وليس  
 يمكن ان يجعها في واحد اذ كان احدهما موجبة والآخر سالبة وكما ان ايج مع د  
 او كانت احدهما ايج موجبة والآخر سالبة وهو بين ايضا ان كل ما يوجد فيه  
 فبالله يوجد في كل ب لانه ان كان قولنا زيد ابيض لا خير صادقا فواجب ان يكون  
 قولنا زيد ابيض ليس بخير ابيض صدقا لانه واجب ان يصدق عليه قولنا اذ خير  
 اذ ليس بخير والاذ كذب عليه اذ خير فواجب ان يصدق عليه ان ليس بخير فاذن  
 كل ما يوجد فيه يوجد فيه ب فبالله لا حقيقة له موجودة حيث وجد ب وليس  
 يتعكس هذا حتى يكون موجودا في كل ما يوجد فيه ب لانه اذا كان زيد معدوما صدق  
 عليه اذ ليس بخير ولم يصدق عليه اذ لا خير فلهذا محال ومع ب في الزعم واما  
 حال امع في تعكس هذا حتى لا يصدق عليه اذ لا خير فلهذا محال ومع ب في الزعم واما  
 وليس يتعكس حتى لا يصدق عليه اذ لا خير فلهذا محال ومع ب في الزعم واما  
 قولنا اذ خير فليصدق عليه اذ لا خير لانه ان يصدق عليه قولنا اذ لا خير  
 او اذ لا خير وليس يتعكس هذا حتى لا يصدق عليه قولنا ليس بخير اذ كان  
 لا بد ان يصدق عليه اذ لا خير او اذ لا خير لان يدين القولين احدهما  
 والآخر سالب وليس يلزم من احدهما شي ولا يجتمعان في شيء واحد اذ كان  
 متساويين لان ليس يمكن ان يكون الموجبة البسيطة وفيه من الموجبة المعدولة  
 ان يجعها على العقد لان يصدق عليه اذ لا خير فلهذا محال ومع ب في الزعم واما  
 كذب عليه اذ كان احدهما موجبة والآخر سالبة فاذا ما صدق عليه اذ كذب

علمه واما ج وهو السالبة المعدولة وب وهو السالبة البسيطة فلا يجتمعان على الصدق  
وذلك حيث يكذب الموجبان البسيطة والمعدولة ولا يجتمعان على الكذب اصلا لانها  
لواجتماعهما على الكذب لصدق مقابل كل واحد منهما لكان يلزم اجتماع الموجبتين  
المعدولة والبسيطة على الصدق وقد بين ان اجتماع ذلك يحصل من هذا انه اذا ثبت  
احدهما لم يلزم صدق الاخر ولا كذبهما واذا ثبت احدهما صدق الاخر ضرورة  
وقد بين ان ادور الموجبة البسيطة ودور الموجبة المعدولة متساويان بل ان ذلك  
انه لما ثبت كذا وضعنا ان دمتي كانت موجودة ان ب موجودة وب واستقامت  
اي متى وجد احدهما ارتفع الاخر وليس يخلو من احدهما شئ من الاشياء فاذا كان دوا  
بده الصفة لكان دوا متساويان على جهة السلب والاصحاب للزم متى وجد  
ب ان يوجد وذلك كذب وخلاف ما بين لان كان واجبا ان يصدق على  
دا كان كذبا علما وقد بين في وضعنا ان ج لازمة للمالك وان ليس يلزم  
في ان يبين من ذلك ان ب لاحقة له وان ذلك غير متعكس وان لا يمكن ان يجتمع  
دوا ويمكن ان يجتمع ج وب وذلك انه اذا كان ب مأكلا فبين ان ج ليس يمكن في اود  
ان يجتمعا في شئ واحد لان د محصورة في ب حيث وجدت ب فليس يوجد  
الان احدهما موجب والاخر سالب واما ج وب فقد يمكن ان يجتمعا في شئ  
واحد لانه ليس في محصورة في ا فقد يوجد ج حيث لا يوجد ا واذا كان كل  
شئ ا ان يوجد فيه ا ما ب فقد يوجد ج مرة واكثر مرة وقد يمكن ان يبين  
برهان اخر انه متراكت ج لاحقة للمالك ان ب لاحقة له وان دوا لا يمكن  
ان يجتمعا معا وان ب وج قد يمكن ان يجتمعا وذلك انه اذا كانت ا محصورة  
في ج وكان كل شئ ا ان يصدق عليه ا ج فواجب ان يكون الصادق متصفا على  
ا ج هو د و لان ب ليست محصورة في مقابل ب الازم انما ان متراكت ا  
محصورة في ج فان د محصورة في ب فانها كانت د محصورة في ج ومحصورة

ز

في ب فيبين ان دوا ليس يمكن ان يجتمعا في شئ واحد وان يمكن ذلك في ج وب  
وهذا الذي يعرض في القضا بالاشخص المعدولة والبسيطة يعرض مثله في المعدولة  
البسيطة وكما ان ليس السالبة البسيطة المتضمنة الموجبة المتضمنة المعدولة لكان ليس لية  
الموجبة الكلية البسيطة الموجبة الكلية المعدولة مثال ذلك ان ليس سلب قولنا كل ان  
ابيض قولنا كل ان لا ابيض بل قولنا ليس كل ان ابيض وكل ان لا ابيض بكذا ان معارفين بعد اظهر  
التي ذكرنا وذلك ان قولنا كل ان ابيض قولنا ليس كل ان ابيض ليس كل ان ابيض فاذا ان القول  
باللف في ايشي كان من الاشياء فيقول كل ان ابيض ليس كل ان ابيض فاذا ان القول  
الذي يلزم به قولنا كل ان لا ابيض هو قولنا غير القياس الذي يلزم به ان لا ابيض فاذا  
ابيض وذلك ان قولنا كل ان لا ابيض هو قولنا ليس كل ان ابيض والاشياء في المثال  
الاول وقولنا ولا انسان واحد ابيض هو سالبه كل من شئ في الاول والثاني وذلك في صنف  
واحد من الاول في صنفين هو الكا في شئ في شئ اختلف من القياس ولكن شئ كانت المقدمة  
الصغرى في المثال الاول معدلة فليس يغير ان نظمه ان ظهر متنتج كما ان اذا كانت السالبة  
ولامت كانت المقدمتان معدلتين كما ان اذا كانت سالتين والمقدمة المعدلة يميز  
من ان السالبة بان حرف العدل هو حرف المقدمة ولذلك يدخل عليه ايض حرف السلب ليس  
حرف السلب حرفا من المقدمة ولذلك محمول الموجبة موضوعها هو بعينه محمول السالبة  
وموضوعها القفت المقالة الاولى من القياس

بسم الله الرحمن الرحيم وبسنته  
قال واذا قد بينا في كل شكل بديهي الاقاريل القياس في صنفين احدهما المقدمات يكون  
من المقدمات التي فيها معنى المقول على الكل ويحكم بمقدرة بديهي وانما اثبتنا ان من شئ منها ليس  
وحي لا يحد وذلك ان لم يلزم بينهما احد شئكم وقتنا في جميع شكل من الاشكال المتناهية  
هو ترتيب الحد الاوسط بين الطرفين وقتنا مع ذلك ان شكل من الاشكال ملحق في مطلبه



منه المطالب للمعرفة عن الموجب الكلي والسلب الكلي والموجب الجزئي والسلب الجزئي  
 الجزئي واخر بعد ذلك عن كيفية البحث عن المطلق في ذاتي صانعات  
 وباني سبيلنا خذ مقدمات القياس وتعلمها وكيف كل قول قياسي للقياس  
 الذي ذكره فخذل الآن ان لما كانت المقاييس منها ما ينتج نتائج كلية ومنها ما ينتج  
 نتائج جزئية فان المقاييس التي ينتج كليتها قد يلحقها ويعرض لها ان ينتج صور النتيجة الاولى  
 نتائج جزئية واما المقاييس التي ينتج نتائج جزئية فان التي ينتج منها النتيجة الجزئية قد تعرض  
 لها ان ينتج مع النتيجة الاولى نتائج كلية واما التي ينتج كليتها فليس ينتج غير النتيجة  
 الاولى والنتيجة في ذلك ان نتائج الكلية والجزئية لا تنفك عن كليتها الجزئية ليس  
 تنفك عن القياس الذي ينتج نتيجة كلية موجه تعرض له ان ينتج الجزئية المنطوية تحت تلك  
 الكلية والجزئية التي تنفك عنها الكلية الموجهة والذين ينتج كليتها تعرض له ان  
 ينتج فكسما واما الذين ينتج السلب الجزئية فليس تعرض له ان ينتج غيرا اذا كانت غير  
 منعكسها بغيرها فخر هذه الجزئية تعرض للقياس الواحد مع انه ان ينتج اكثر من نتيجة  
 واحدة اذ ان الذين ينتج بالذات واقلها واحدة وساربا ينتج امانته من جهة الحق  
 النتيجة الاولى وبسببها فكانا نتائج بالعرض ولتلك لم تعد امثال منه في نتائج القياس  
 في المقامه الاولى وفي ذلك قدما المعترضين تعدد دونه وقد يكون ان يظهر ان قد يكون  
 عن القياس الواحد مع نتيجة اكثر من واحدة على جهة اخرى الا ان ذلك في الظاهر لا الحقيقة  
 وذلك لان الشكل الاول فانه تعرض ذلك على وجهين احدهما مترين ان محولا ما يتر  
 لموضوع ما وكان ظاهرا عندنا ان شيئا ما موضوع لموضوع المظن قد يظهر ان اذا تبين  
 ان محولا المظن موجود في موضوعه ان قد تبين ايج مع ذلك انه موجود في موضوع  
 الموضوع مثال ذلك ان يترك المظهر العالم محدث فانه اذا تبين لنا ان العالم محدث

تبين لنا ان السواء محدث وذلك ان ظاهرا يترتب ان السواء جزئيا جزاء العالم فهذا  
 احدهما يظهر ان قد يترك غير قياسي ما حده هذه الجزئية اكثر من نتيجة واحدة وليس ذلك حقيقيا  
 فان قولنا السواء محدث فمثلا المثال انما ينتج لمقدمتين احدهما ان السواء جزئيا  
 اجزاء العالم والثانية ان جميع اجزاء العالم محدث فيلزم عن ذلك ان السواء محدث  
 والوجه الاخر متي بنا ان شيئا ما موجود لموضوع بعد متين وكان ظاهرا ان السواء ان  
 الاوسط في المقدمتين منطوية تحت موضوع اخر مع موضوع المظن قد يظهر ان ينتج عن  
 موضوع ذلك نتائج اكثر من واحدة احدها النتيجة المطلوبة والاخر التي موضوعها مظهر  
 تحت احد الاوسط مع موضوع المظن مثال ذلك ان تبين ان العالم محدث بتدوين  
 احدهما ان العالم مطلق والثانية ان المؤلف محدث فانه قد يظهر ان ينتج لنا نتيجة  
 المقدمتين فتبين ان احدهما ان العالم محدث والثانية ان المؤلف محدث فانه قد يظهر  
 بتدوين ان المؤلف مظهر تحت المؤلف على مثل تطور العالم تحت واكثر ما تعرض هذا  
 اذا كانت الكبرى ينتج عن قياسي وهو حقيقة قياسي ان يشتركان في المقدمة الكبرى  
 وتبين ان في الصغر وهذا بعينه تعرض في الشكل الاول الذين ينتج السواء الكلية  
 كما تعرض في الذين ينتج الموجبة الكلية واما الذين ينتج الجزئية فليس تعرض في  
 اثنا كون المقدمة الكبرى كلية في جميع اصناف المقاييس بهذا الشكل الكلية الجزئية  
 واما الشكل اثنا فانه تعرض في الاصناف الكلية منه ان يظهر ان ينتج نتيجة ما يتر  
 منطوية تحت موضوع النتيجة لقرب ذلك في بادى الرأي وان حقيقة انما ينتج قياسي  
 في الشكل الاول اعز وجود الطرف الاعظم لموضوع موضوعه وليس يظهر في ان ينتج  
 مع نتيجة ما هو موضوع المظهر الاوسط لان ذلك ان ينتج فانه ينتج ترتيب ان الشكل اثنا والنتيجة  
 لا تتبع بالطبع على شعورنا لانها في الشكل اثنا كوقوعها على ذلك في الشكل الاول

فلذلك يظهر ان وجود الطرف الاعظم للموضوع للمدارس في الشكل الثاني ليس ثبات  
وليس يظهر ان ينتج القياس الاول بخلاف ما هو موضوع لموضوع النتيجة مثال ذلك  
قد لا يحسم السادى ليس بمبحث والجماع المركب بمبحث فانه يلزم عن هذا القياس ان  
الجماع السادى ليس بمركب وان تلك الكليات الثمانية غير مركب اذا كان انطواره  
تحت الجماع السادى ظاهر فيه بنفسه اما ان يظهر ان يلزم عن هذا القياس وجود الطرف  
الاعظم للموضوع للمدارس في الشكل الثاني في مثل ان يكون بيننا مثلا ان الاسطقس لم يمت  
بمحدثة فانه ليس يلزم عن ذلك ان الاسطقس لم يمت بركب القياس هو غير القياس  
الذي يلزم به ان الجماع السادى ليس بمركب وذلك في الحقيقة فانه في الراى وكذلك  
الحال في الشكل الثالث فانه ان لم يلزم يظهر بانه ينتج مع نتيجة لا وجود  
الطرف الاكبر للموضوع للطرف الاصغر الا ما هو موضوع للمدارس في الشكل  
ليس يظهر بالمقاييس المجزئة منها انها ينتج غير نتيجة اذا موضوع المطروح  
في ان قد يمكن ان يكون من المقدمات الكلية نتيجة صادقة ومن ثم يكون ذلك وكيف المقدس  
اللتان يكون منهما القياس قد يكونا معارضا قديين وقد يكونا معا كاذبين وقد يكون  
احدهما صادقة والاخر كاذب والكاذب ربما كانت كاذبة بالكل وهو التي تصدق  
وربما كانت كاذبة بالجزء واما النتيجة فيكون اما صادقة باضطرار واما كاذبة واما المقد  
الصادقان او المقدمات الصادقة فليس يمكن ان يكون عنها نتيجة كاذبة واما المقدمات  
الكاذبة فقد يمكن ان يكون عنها نتيجة صادقة لكن ليس بعرض ذلك من قبل المقدمات  
بل في تلك الجهة اخر شيئين بعد ما طرأ ان لا يمكن ان يكون عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة  
وذلك يتبين على الوجه لناخذ من قبل المقدمات الصادقة قديين او ناخذ من قبل النتيجة  
ب وهو بين من جهة القياس اننا اذا وضعت امجودة ان يمكن ب موجودة لان

الكاذب

ان يلزم من ذلك المقدم في القياس الشرط المتصل وب من ذلك التالي وبين اذا  
وجد المقدم وجد التالي وانما اذا ارتفع التالي ارتفع المقدم واللازم ان توجد  
المقدم من التالي وقد فرض اذا وجد المقدم وجد التالي فيلزم ان يكون التالي موجودا  
وغير موجود معا كيف لا يمكن فاذن لم يكن اذ كانت صادقة فباضطرار ان يكون صادقة  
لان ان كانت غير صادقة عرض ان يكون غير موجودة وقد يتبين استعمال ذلك  
وليس يتبين ان يتوهم منها شيئا واجدا وانما اخذت من المقدمات الصادقة قديين  
التي تسيل احداهما الى الاخر كسحب الكل الى الجزء وذلك ان اذا كان قولنا مقدمة  
على كل ب صادقة وب مقولة على كل ج صادقة ايضا فباضطرار ان يكون قولنا مقولة  
على كل ج صادقا ايضا والاعراض ان يكون الصادق غير صادق ولما كان ليس يلزم  
عن ارتفاع المقدم ارتفاع التالي لم يلزم ان كان كاذبة ان يكون ب التي النتيجة  
كاذبة لان لزوم النتيجة عن القياس ليس لزوما مكافيا اعز شك وهذا البرهان هو  
بعيد عام للقياس الغير ينتج كالب او العجب اعز ان لا يمكن ان يكون غير مقولة  
صادقة نتيجة كاذبة واما اذا كانت المقدمات في القياس كذبا ففقد يمكن ان يكون  
نتيجة صادقة الا انه ليس بعرض ذلك من ايها اتفق ان يكون الكاذبة ولا بان ينتج  
من نوع الكذب اعز الكل والجزء ولكن متى اخذت الكبر فوجد كاذبة بالكل فانه  
ليس يمكن عن القياس الذي من شأنه ان ينتج صادقة اصلا واما متى اخذت كاذبة بالجزء  
او اخذت كلتا المقدمات كاذبة او اخذت الصغرى كاذبة فقط فقد يمكن ان يكون  
عنها نتيجة صادقة فليكن او لا المقدمات كاذبتين بالكلية فاقول يظهر من المواد انما  
ينتج نتيجة صادقة وذلك ان ليس يمنع مانع من ان يكون مقولة الطرف الاعظم  
محمولة حمل صدق على ج التي هي الطرف الاصغر ويكون غير موجودة لب وب ايضا  
التي هي الحد الاوسط غير موجودة لبح الذي هو الطرف الاصغر فاقول اخذ ان الجزء



على كل ب ومحمول على كل ج كانت المقدتان كاذبتين وكانت النتيجة صادقة وهران  
 المحمولى على كل ج شال ذلك قولنا كل ان ج محمول على كل ج حيوان فكل ان ج حيوان  
 فهاتان مقدتان كاذبتان بالكلية نتيجة صادقة ومثال هذا بعينه يعرض في القياس  
 الكلي الذي ينتج من الشك الاول لانه قد يكون ان يكون غير موجودة لبعض  
 منج الذريع الطرف الاصح ومنه ام موجودة لب الذريع الاوسط وبغير موجودة  
 لـج فاذا اخذنا غير موجودة لـج من ب وب موجودة لـج كانا كاذبتين لانه  
 يلزم ان ه غير موجودة لـج وهو صادق شال ذلك قولنا كل ان ج محمول على كل ج واحد  
 صنف فلان ان واحد صنف وكذلك نتيجته اخذت المقدتان كلتا هما كاذبتان  
 كاذبتين بالجزء فان كانت المقدمة الواحدة كاذبا وكانت المقدمة العظمى وكانت  
 كاذبة بالكل فاقول ان النتيجة لا تكون صادقة بيان ذلك ان هذه غير موجودة  
 في شمع وب موجودة في كل احمي فانما ان اخذنا ان ام موجودة في كل ب وذلك  
 كذب واخذنا ان ب موجودة في كل ج وهو صادق فبما ان هذه ام موجودة  
 ان هذه قولنا في كل ج صدقا وذلك قد كان الصادق ان البتة نتيجته  
 في شمع ام موضع لب وج موضوعه لب فاذا لم يكن ان يكون محمول على ج  
 وذلك بين بنفسه من بعض القبول على الكل وسواء كانت المقدمة الكبرى اذا اخذت  
 كاذبة بالكل سلبا او موجبة واما اذا كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء فقد  
 يكون النتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون ام موجودة في كل ج وفي بعض ب ومنه ب  
 كل ج فاذا اخذت المحمولى على كل ب وب على كل ج كان محمول على كل ب كاذبا  
 بالجزء وحمل ب على ج صادقا بالكل والنتيجة صادقة بالكل مثال ذلك قولنا كل ه  
 تغرس ابيض وكل ابيض حتى نكل تغرس في النتيجة صادقة والكبرى كاذبة بالجزء  
 ومرة قلنا كل ابيض حتى نكل يعرض من كل كانت المقدمة الكبرى سلبا اعني الكلية اخذت

كاذبة

كاذبة بالجزء مثال ذلك كل ثلج ابيض والابيض واحد حتى وهو صادق فاذا اخذت  
 المقدمة الصغرى كلها كاذبة والكبرى كلها صادقة فان النتيجة قد يكون صدقا لانه  
 ليس يمنع ان يكون ام موجودة في كل واحدة من ب وب ولكن ب غير موجودة في شمع ج  
 فاذا اخذت ام موجودة في كل ب وب موجودة في كل ج نتيج ان ام موجودة في كل ج وهو صادق  
 والصغرى كاذبة ومرة قلنا ب موجودة في كل ج وبنا يعرض في النوعين الذين نتجت  
 جمل واحد اعترافا ان المحمولى على جميعها لا يحمل احدهما على الثاني فبما اخذنا ان  
 موجودة في احدهما بوجوده في الثاني في الاخذ ان المحمولى في اول ام موجودة فقط  
 اخذت نتيجة صدق من مقدمتين كبراهما صدق وصغراهما كاذبة بالكلية مثال ذلك قلنا  
 كل ان ن فرس وكل فرس حتى نكل ان حتى وكذلك يعرض من كل كانت المقدمة الكبرى  
 سلبا وبنا يعرض في المحمولى من الاضلاع التي تحتها جمل اخر اعترافا ان المحمولى  
 سلبا على كل واحد من النوعين وكل واحد من النوعين سلبا على صاحبها فاذا اخذ  
 احدهما موجودا في الثاني واحد المحمولى غير موجود فيه ينتج ان المحمولى سلبا على الثاني  
 اخذت من سلبا على صاحبها سلبا على الثاني مثال ذلك قلنا كل موسيقى طليبي لا طليبي  
 واحد حيوان قولنا موسيقى واحد حيوان وهو حق من مقدمتين صغراهما كاذبة بالكل  
 وكبراهما صادقة ذلك ان كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء فان النتيجة بغير  
 صادقة لانه قد يمكن ان يكون ام موجودة في كل واحد من ب وب ولكن ب موجودة في بعض  
 ج او بليكن غير موجودة في شمع ب وب بليكن ب ابط موجودة في بعض ج فاذا اخذ  
 ان ب موجودة في كل ب انتج ان ام موجودة في كل ج ذلك نتيجة صادقة من مقدمتين  
 كبراهما صادقة بالكل والاخرى كاذبة بالجزء وبنا يعرض المحمولى من النوع في الفصل  
 كالحق فانه موجود في كل ان وفي كل شئ والاب ان موجود في بعض الاشياء  
 في كل فاذا قيل كل شئ ان وكل ان حتى نكل من ذلك نتيجة صادقة وبيان كل شئ  
 حتى ويعرض ان هذه غير موجودة في شمع ب وب في بعض ج كالحال في المحمولى

[illegible]

منه في مثال ذلك الحيثي نامة موجودة في كل نفس من بعض الاسود والتعريف غير موجود  
في نفس الاسود فاذا قيل بعض الاسود نفس وكل نفس حتى ينتج ان بعض الابيض  
حيثي وذلك صفة غير متدنية صغرها كما ذبوا كبرها مادة وذلك بعض اذا كانت الكبر  
سابقة لانه قد يمكن ان يكون غير موجودة في نفس ب وغير موجودة في بعض ج وفيه ب  
غير موجودة في نفس منه في مثل الجنب سيب في النوع من جنس العرض والى العرض  
الموجود في النوع ذلك الجنب المنسوب مثال ذلك الحيثي نامة غير موجودة في المثال  
وغير موجودة في بعض الابيض والعدد غير موجود في نفس الابيض فاذا قيل بعض  
الابيض عدد ولا عدد واحد حتى انتج ان بعض الابيض ليس كحيثي وذلك نتيجة صادقة  
عن متدنية كبرها مادة وصغرها كما ذبوا كبرها مادة وذلك بعض ان يكون النتيجة صادقة وان  
المقدمة الكبر كما ذبوا بالجزء والصغر كما ذبوا بالكل لانه يمكن ان يكون موجودة في بعض  
ب وفي بعض ج وفيه ب غير موجودة في نفس منه في ذلك بعض اذا كانت مادة  
الحيثي وكانها عرضين في جنس واحد مثل الحيثي نامة في بعض الابيض في بعض الاسود  
والابيض غير موجود في نفس الاسود فاذا قيل بعض الابيض اسود وكل اسود حتى ينتج  
ان بعض الابيض حيثي وذلك نتيجة صادقة عن متدنية كبرها مادة بالجزء والى  
يعرض ان كانت المقدمة الكبر سابقة وذلك بين منقصة المحذور وبقيتها وذلك لانه  
اذا اخذ بعض الابيض اسود ولا اسود واحد حتى انتج ان بعض الابيض ليس كحيثي  
وذلك محقق لك اذا كانت المقدمتان كاذبتين وكانت الكبر كاذبة بالكل فقد  
يعرض ان يكون النتيجة صادقة لانه قد يمكن ان يكون غير موجودة في نفس ب وموجودة  
في بعض ج وفيه ب غير موجودة في نفس منه في مثل الجنب سيب في النوع من جنس العرض  
الذي من جنس العرض الذي يوجد في النوع لانه في ذلك العرض غير موجودة  
في النوع مثال ذلك قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حتى في بعض الابيض حيثي ذلك  
نتيجة صادقة عن متدنية وذلك بعض اذا كانت المقدمة الكبر سابقة في مثال ذلك قولنا



بعض الاسود تقتس ولا تقتس واحد حتى نأخذ بنتج ان بعض الاسود حر وذلك  
صدق من مقتدين كاذبين فنتج من انتاج اصناف ما ينتج في الشكل الاول من مقتدين  
كاذبة بنتج صادقة في الشكل الثاني قال دانا في الشكل الثاني فقد يمكن ان يكون فيه صادقة  
عن مقتدات كاذبة كانت كل واحدة من المقتدين كاذبة وذلك اما بالكل واما بالجزء  
دانا احدهما بالكل والاخر بالجزء او كانت احدهما كاذبة والاخر صادقة كانت  
الكاذبة بالكل او كانت بالجزء وذلك من غير ان يقتضيات التي ينتج الكذب والجزء  
وذلك قد يمكن مثلا الذي من الامور لا وسط غير موجودة في شرف الطرف  
الاعظم وموجودة في كل من الطرفين الا في الطرف الاخر فينبغي ان يكون موجودا في شرف  
على اثنين مثال ذلك قولنا كل انسان حي ولا حجر واحد حتى قولنا انسان واحد  
فان وضعت هذه المقدمات عينا ضد ما من ان يؤخذ بوجودة كل اخر بان  
يوجد ان كل حجر حتى وغير موجودة في شرف حتى اعتر بان يؤخذ انه ولا ان واحد  
حتى فاذ بنتج من اثنين المقتدين الكاذبين التنتج بعينها التي كانت عنهما اذ  
وضعت صادقتين دانا ولا ان واحد حجر ذلك يعرض اذا كان الصادق  
ان ب موجودة في كل او غير موجودة في شرف حتى اعتر انه اذا قلبت هذه ايضا الى  
ضد التي ما كان بنتج من قبل القلب الى الكذب وبيان اليس في شرف حتى ذلك  
يعرض اذا كانت المقدمة الواحدة كذبا كلها والاخر صدق ان بنتج ايضا بنتج صادقة  
لا يمكن ان يكون مثلا التي من الامور لا وسط موجودة في كل واحد من اوجه اللذين هما  
طرفا المثلث وغير موجودة في شرف حتى وذلك يعرض للجنس مع الانواع القيمة  
التي تحتها مثل الحي فانه موجود في كل انسان وفي كل فرس والفرس غير موجود  
في واحد من الناس فتر اخذنا ان الحي موجود في الواحد وغير موجود في الاخر فان  
المقدمة الواحدة كذبا كلها كذبا والاخر كلها صدقا وذلك ينتج كلها صدقا في

نحوه

فتر حمرت السابعة عشر كبر او صغرى مثال ذلك قولنا ولا فرس واحد حتى في كل ان  
حتى فاذ بنتج ان لا فرس واحد ان ذلك بنتج صادقة عن مقتدين احدهما كاذبه  
والاخر صادقة ويعرض اذا كان في بعض المقدمات الواحدة كذبا وكانت الاخر كلها  
صدقا لا يمكن ان يكون ب موجودة في بعض او في كل في مقتدين غير موجودة في شرف  
منه في كل في فاذ موجود في بعض الابيض وفي كل في غراب والابيض غير موجود في واحد من  
الغرابان فاذ اخذنا ان لا ابيض واحد في كل غراب حتى فاذ بنتج لا غراب ابيض  
ومن بنتج صدق عن مقتدين احدهما كاذبه والمقتدين بالجزء وهو قولنا ولا ابيض واحد  
حتى والثانية كاذبة بالكل ومن قولنا كل غراب حتى ذلك يعرض ان كانت الكاذبة بالجزء  
من الموجبة وكانت السابعة صادقة بالكل مثل قولنا كل ابيض حتى ولا رقب واحد  
ثان بنتج ولا ابيض واحد رقب ومن بنتج صادقة عن مقتدين احدهما كاذبه  
بالجزء ومن قولنا كل ابيض حتى والثانية ب صادقة بالكل ومن قولنا ولا رقب واحد  
حتى ذلك يعرض ان بنتج التنتج اذا كانت كلتا المقتدين كاذبتين بالجزء مثال ذلك  
قولنا كل ابيض حتى ولا اسود واحد حتى فاذ بنتج من اثنين ولا ابيض واحد اسود ذلك  
بنتج صادقة عن مقتدين كاذبتين بالجزء وذلك ان بعض الابيض حتى ببعض الكاذب  
حتى دانا فرضت السابعة الكبر او الصغرى ان نقول ولا ابيض واحد في كل  
اسود حتى اعتر في انه بنتج صادقة عن مقتدين كاذبتين بالجزء فانه حال الكذب  
المقاييس الكلية مع المقدمات الكاذبة في الشكل واما المقاييس الجزئية فانه يعرض  
فيها ايضا مثل ما عرض في الكل وذلك ان مقتدتي الكبر كاذبة بالكل والجزء صادقة  
فينبغي التنتج صادقة مثال ذلك قولنا بعض الابيض حتى وثلاثان واحد حتى صحيح  
عن ذلك ان بعض الابيض ليس بان ندم صدق عن مقتدين الجزئية صادقة  
والكلية كاذبة بالكل ذلك يعرض ان حمرت الكلية الكاذبة من الموجبة مثال ذلك

قولنا بعض الابيض ليس حتى وكل تنفيس فينتج عن ذلك ان بعض الابيض يتنفس  
وهو صدق غير جريته سالبه وموجب عليه كاذبه ذلك يعرض ان وضعت المقدمة  
الصاحقه من الكليه والكاذبه الجريته مثال ذلك قولنا بعض غير المتنفس لا يصدق  
واحد حتى فانه ينتج عن ذلك ان بعض غير المتنفس ليس بعدد هو صدق غير جريته  
كاذبه وكليه سالبه صادقه ذلك يعرض اذا اخذت الكليه الصادقه وموجب الجريته  
الكاذبه سالبه وذلك شئ يعرض للجنس مع الانواع الموجوده في فصل تلك  
الانواع وذلك انه لا يصدق ان متعل بعض المتل ليس حتى وكل ان حتى  
فينتج عن ذلك ان بعض المتل ليس بان وذلك صدق عن مقدمه صادقه عليه  
وكاذبه جريته وكذا اذا كانت المقدتان كلتاها كاذبه الجريته والكليه فانه قد يخرج  
عن ذلك نتيجة صادقه سواء كانت السلبه الجريته والكليه مثال ذلك قولنا كل  
علم هو قوة حيوانيه وبعض البان ليس ليقع حيوانيه فانه ينتج عن ذلك ان بعض  
البان ليس لعلم وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين ذلك يعرض ان كانت  
السلبه الكليه والجريته الموجبه مثل ان نغزل ولان واحد له قوة حيوانيه  
وبعض العلم هو قوة حيوانيه فانه ينتج عن ذلك ان بعض العلم ليس للبان ان العلم  
ليس بعالم اول ليس لعلم في الشكل الثالث وقد يتفق ايضا في هذا الشكل ان  
النتيجه صادقه وكلتا المقدمتين كاذبتان اما بالكل واما بالجز واما احدهما بالكل والثانيه  
بالجز وكذا اذا كانت احدهما صادقه والاخره كاذبه بالكل كانت او بالجز وذلك انه  
ليس يمنع مانع من ان يكون شيان غير موجودين في شراخ واحد هما موجودا في الشا  
فيعتد اخذ ان كل واحد منهما موجود في ذلك شئ الاخر حدث هناك نتيجة صادقه عن  
مقدمتين كاذبتين بالكل مثال ذلك قولنا كل متنفس لا وكل غير متنفس ان فانه  
ينتج في هذا الشكل ان بعض المتل ان وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل

ومثال

ومثال ذلك ما يعرض اذا كانت الواحدة سالبه والاخره موجب لانه قد يمكن ان  
يكون ج في المثال مثال الطرف الاصغر موجوده في شئ من سالب الاوسط ويكن  
التي مراد الكبر موجوده في كل ب وغير موجوده في ج فانا اخذنا ان ج موجوده في كل ب  
واغير موجوده في شئ من ب انتج لنا غير موجوده في بعض ب شاك قولنا كل تقفن  
اسود ولا تقفن في احد حتى لا الاوسط ولا الجز التي مراد الكبر موجوده في  
كل ب فانه ينتج ان بعض الاسود ليس حتى وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين  
بالكل وكذلك كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبتين بالجز فقد يمكن ان يكون  
النتيجه لها صادقه لانه يمكن ان لا يكون ارج موجودتين في بعض ب ولهها موجوده  
في بعض ج كالبعض والجديد فانه موجودتان في بعض احيى والجديد موجود في بعض  
الابيض فانا وضعنا كلتا اوجه موجودتين في كل ب فانه يعرض ان يكون في بعض  
ج وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجز مثال ذلك قولنا كل حي ابيض وكل حي حتى  
جديد فانه ينتج ان بعض الابيض جديد وهو صدق وكذا يعرض اذا كانت الكبري  
سالبه وهو مقدمه اب لانه لا شئ يفي ينتج ان يكون غير موجوده في بعض ب ولهها  
ج موجوده في بعض ب ولهها غير موجوده في بعض ج التي انتج مثال ذلك  
قولنا ولا حتى واحد جديد وكل ج ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس حتى  
وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجز وكذا قد ينتج النتيجه صادقه اذا كانت  
احد المقدمتين كاذبه بالكل والاخره صادقه لانه قد يمكن ان يكون كلتا اوجه موجودتين  
في ب ولهها غير موجوده في شئ من ب وج موجوده في كل ب انتج لنا ان غير موجوده  
في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين احدهما كاذبه مثال ذلك قولنا كل تقفن حتى  
ولا تقفن في احد ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض احيى ليس ابيض وذلك صدق عن  
مقدمتين احدهما كاذبه وكذا قد ينتج اذا كانت مقدمه اب التي مراد الكبري صادقه والجديد  
التي بين ذلك منها هو الاسود وقد تنفست في كذا اذا وضعنا ان كل تقفن



اسود ولا تغنى احد لنفسه ان نتج لنا ان بعض الاسود تغنى عن ذلك صدق عن مقدمين  
 كاذبين بالجزء مثال ذلك قولنا كل حي ابيض وكل حي جيد فانه ينتج ان بعض الابيض  
 جيد وهو صدق ولكن يعرض اذا كانت بعض الكبرى له وهو مقدم بانه لا شيء  
 يمنع ان ينتج اغير موجودة في بعض ب و ينتج في موجودة في بعض ب و ينتج في موجودة  
 في بعض ب وكل ينتج اغير موجودة في بعض ج التي هي النتيجة مثال ذلك قولنا ولا احد  
 جيد وكل حي ابيض فانه ينتج ان بعض الابيض ليس جيد وذلك صدق عن  
 مقدمتين كاذبتين بالجزء وذلك قد ينتج النتيجة صادقة اذا كانت احد المقدمتين كاذبة  
 بالكل والاخر صادقة فانه قد يمكن ان ينتج كلتا امر موجودتين في ب و ينتج اغير  
 موجودة في شئ من ب و ج موجودة وكل ب نتج لنا ان اغير موجودة في بعض ج وذلك  
 صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة مثال ذلك قولنا كل تغنى عن ولا تغنى احد  
 فانه ينتج ان كل ب ليس ابيض وذلك صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة  
 ذلك يعرض اذا كانت مقدم اب التي هي الكبرى صادقة واخر و التي هي بين ذلك مثال  
 الاسود وتغنى غير لنفسه وذلك اذا وضعنا ان كل تغنى اسود ولا تغنى  
 واحد غير متغنى انتج لنا ان بعض الاسود غير متغنى وذلك صدق عن مقدمتين  
 كاذبتين بالكل ذلك يعرض اذا اخذت كلتا المقدمتين موجبتين اغير الصادقة والكاذبة  
 واحد و التي هي بين هذا ذلك حتى والغنى والاسود وذلك انما يغنى كل  
 تغنى اسود وكل تغنى في فنتج لنا ان بعض الاسود حتى وهو صدق عن  
 مقدمتين موجبتين احديهما كاذبة وسواء كانت الصادقة هي الكبرى او الصغرى  
 والبرهان على ذلك هو ان هذه الحدود باعيناها وذلك قد ينتج النتيجة صادقة اذا كانت  
 احدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة بالجزء لانه قد يمكن ان ينتج في موجودة في  
 كل ب و ينتج اغير موجودة في بعض ج التي هي النتيجة مثال ذلك قولنا كل حي ابيض  
 في كل ان و ايجاد غير موجودة في كل ان و ايجاد موجودة في بعض ذي الرجلين

فان اخذت اوج موجودتين في كل ب فان مقدم ج ينتج كاذبة كلها وبعض  
 مقدمه اب كاذبة والنتيجة صادقة مثال ذلك قولنا كل ان ذو رجلين وكل  
 ان جيد والنتيجة ان بعض ذي الرجلين جيد ولكن يعرض اذا اخذت مقدمه  
 اب اعتر الكبرى صادقة ومقدمه ب ج اعتر الصغرى كاذبة بالجزء وبان ذلك  
 هو ان هذه الحدود باعيناها اذا صرنا الطرف الاخر اكر وفرضنا مطلوبنا النتيجة عكس  
 الاول وهو ان بعض ايجاد ذو الرجلين ذلك ان اخذت المقدمه الواحدة مثله  
 والاخرى كاذبة مرجحة فاذ قد تبين في الشكل الثالث ان اذا كانت ج في كل ب اغير  
 موجودة في بعض ب فانه غير موجودة في بعض ج فان اخذت ج في كل ب اغير  
 موجودة في شئ من ب فانه يعرض ان ينتج المقدمه الكاذبة او ينتج الاخرى كلها  
 صدقا وينتج النتيجة صادقة بعينها ذلك يعرض ان كان الكذب المحي في الموجبه  
 وذلك ان قد تبين في الشكل ان اذا كانت اغير موجودة في شئ من ب و ج موجودة  
 في بعض ب ان اغير موجودة في بعض ج فانه يعرض ان اخذنا اغير موجودة  
 في شئ من ب و ج موجودة في كل ب تبين النتيجة بعينها صادقة وهو ان اغير موجودة  
 في بعض ج ينتج نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما كاذبة بالكل وهي النتيجة الاخرى  
 كاذبة بالجزء وهو الموجبه هذا الذي قلنا انه يعرض في القديسات الكلية من هذا الشكل  
 هو بعينه يعرض في القديسات الجزئية وبان ذلك ينتج تلك الحدود التي هي بين الامور  
 في القديسات الكلية وذلك بان يستعمل في اب البرهان في الموجبه هذه كانهما  
 في الموجبه لان المقدمه الكلية الكاذبة بالكل هي كاذبة بالجزء وسواء كانت اب  
 او موجبه فاذ استعملنا تلك المقدمات الكلية الكاذبة التي تمثلها بما لها ككليه  
 جزئية في هذا الموضع بين ما هما ما بين ما هما ك و اذ قد تبين هذا قد تبين  
 ان اذا كانت النتيجة كاذبة فبما صرنا ان ينتج في المقدمات مقدمه كاذبة والاخرى  
 ليس يحصل عن المقدمات الصادقة ينتج صادقة وذلك خلافا لما اخذ في هذا القديس

وما من من حاله واما اذا كانت النتيجة صادقة فليس يجب ان تكون المقدمات صادقة  
 والسبب في ذلك ان الصادق اعظم من الصادق الذي يقين على طريق القياس شيئين  
 ايضا عن كون من قياس واحد وذلك ليس يلزم متى ارتفع القياس ان يرتفع النتيجة  
 اعني اذا كذبت المقدمات ان يكذب النتيجة ويلزم اذا ارتفعت النتيجة ان كذب  
 ان يرتفع القياس ان يكذب المقدمات او يلزم شكل القياس فاسمها ومنه في  
 حال اللازم مع اكثر من يلزم اذ لم يكن لزومها خفايا مثل وجود الحيوان والاشياء  
 فان الانسان لما كان اخص من الحيوان لم يلزم من وجود الانسان ان يوجد الحيوان  
 ومتى ارتفع الانسان لم يرتفع الحيوان ومتى ارتفع الحيوان لم يرتفع الانسان  
 والان هنا هو مكان القياس والحيوان هو مكان النتيجة وكل يظهر ايضا انه  
 ليس يجب ولا بد اذا كذبت المقدمات ان يكذب النتيجة ولان يصدق والبرهان  
 على هذا هو ما اقول لنفرض شيئين احدهما اول والاخر ثان ونفرض ان الثاني يلزم  
 الاول اعني من وجود الاول وجود الثاني وليكن على الاول علامة اولى على الثاني علامة  
 ان يكون ايضا وب عظيم فنقول ان متى كان مريثا له اذا وجد ان يوجد  
 فاذا ليس يلزم متى ارتفع ان يوجد وب ذلك انه قد تبين انه متى ارتفعت  
 فواجب ان يرتفع اذ ذلك ان لم يرتفع اقلية موجودة واذا كانت موجودة  
 فاما قد فرضنا ان ب يلزم موجودة فيلزم ان اذا ارتفعت لزوم ان يوجد وب ذلك  
 هو لا يمكن والى انظر هذا الاصل فنقول ان متى كانت ثلاثة حدود اول وثان  
 وثالث كان الثاني يلزم الاول والثالث يلزم الثاني فان الثاني يلزم الاول اذا  
 لم يمتد فاقول ان ليس يلزم ان يرتفع او يوجد وب ذلك انه قد تبين ان ب  
 لما كانت لا توجد ان ب متى ارتفعت ارتفع ا فان انزلنا ان اذا ارتفعت  
 وجدت ب وذلك ان قد تبين ان ب لما كانت لا توجد وقد كان معنا ان ب

ارتفعت

ارتفعت ارتفع ا فليزم اذا ارتفعت الب ان يوجد الب او ذلك خلاف لا يمكن  
 فذلك ليس يلزم اذ كذب المقدمات ان يصدق النتيجة بل الصدق لها انما يلزم  
 من العرض وذلك اذ بانها وكذا يظهر ان ليس يلزم من ارتفاع ان يرتفع ب لانه  
 يلزم ان يكون وجودا لازما عن وجود ب وقد كانت ب لازمة عن وجود ا فيلزم  
 من كذا وب ذلك تجمل فذلك ليس يلزم اذ كذبت المقدمات ان يكذب  
 النتيجة فاما ان كذبت النتيجة فانه يكذب المقدمات لانه اذا ارتفعت ب ارتفع  
 القول في البيان بالدور ويعرض القياس ان يقع في البيان  
 بالدور هو ان يوجد نتيجة وعكس احد مقدمتين فبينهما المقدمة الثانية مثال ذلك ان  
 اذا نتج لنا ان موجودة وكل في بوساطة ب فان نضع ا في كل ب وب في كل ب فيجب  
 ان يكون ذلك ان موجودة في كل ب فاما ان يبين هذه النتيجة التي هي في كل ب ان في  
 كل ب فانه ماخذ ان في كل ب وب في كل ب وب من المقدمة الثانية فينبغي ان يكون ذلك ان  
 في كل ب وب المقدمة الاولى التي تصدق تبينها ولكن بعض لم اذا اراد ان يبين هذه  
 بعينها المقدمة الاخرى التي هي في كل ب اعني ان ياخذ النتيجة التي هي في كل ب ويضيف  
 اليها عكس المقدمة الاخرى التي هي في كل ب فينبغي معه في كل ب وفي كل ب فينبغي في  
 كل ب وب المقدمة المقصود منها ان مقدمتي القياس يتبين ان ليس يمكن ان يبين  
 المقدمات من النتائج بحجة غير هذه البجته لانه متى اخذ احد مقدمتيه فاصرفها الى  
 النتيجة وذلك بان ياخذ هذا الوسط ليس هو واحد من الحدود التي في المقدمة لم ينتج  
 من ذلك شي من المقدمات المأخوذة من تلك النتيجة مثال ذلك ان ان اصاب الى النتيجة  
 التي هي في كل ب ان ب في كل ب لم ينتج له الا ان وكله وذلك غير قولنا في كل ب وب في  
 كل ب الكنا هما مقدمتا هذه النتيجة واذا لم يمكن ان يوجد مع النتيجة مقدمتيه فبقدر  
 ب ان ياخذ معها احد مقدمتي القياس فاما ان اخذنا المقدمتين بعينها عادت



النتيجة التي كنا وضعا با مقدرة لكن في اخذنا ايضا احد مقدمتي القياس على ما عليه  
 مع النتيجة لم ينج لنا ايضا عند ذلك المقدرة الاخرى وذلك اننا افقنا الى النتيجة التي هي قولنا  
 اعلى كل ج قلنا اعلى كل ب وهو المقدرة الكبرى لهذه النتيجة فانه ياتي القول بوجوبتين  
 في الشكل الثاني وذلك غير منتهج وان افقنا اليها الصغرى وهو قولنا ب على كل ج والحق  
 من ذلك قياس من وجوبتين في الشكل الثاني ينتج ان في بعض ب فذلك كما يجب ان  
 نأخذ المقدرة التي نضيفها الى النتيجة معكسة مثل ان نضيف كما قلناه الى النتيجة التي  
 كل ج ب في كل ج انتج لنا الصغرى وهو ب في كل ج ولكن ان افقنا اليها عكس الصغرى  
 ان تحت المقدرة الكبرى وذلك كما نظهر ان هذا النوع من البيان انما يمكن في المقدرات  
 المتعكسة فيجب ان كانت المقدرات متعكستين والنتيجة متعكسة كما ان هناك مقدرات  
 مقدرة القياس عكسها والنتيجة عكسها وان كان من كل واحد منهما المقدرة  
 بانفسها بعضها من بعض حتى لا يتبين بعباس باخذ منها انفسها فتولد  
 منها لك مستاتيس ينتج مستاصان من النتيجة مثال ذلك جود اب التلثة  
 متعكس بعضها على بعض ولكن النتيجة المتولدة عنها مثل ان يكون كل اب وكل ب وكل ج  
 كل ب ج وكل ج ب وكل ج ج ا فانه اذا بررنا ان موجودة في ج فافقنا الى  
 كل ب و ج كل ج فانه يمكن ان يبرهن ايضا مقدرة في كل ب وهو الكبرى بالنتيجة وعكسها  
 ب ج وهو الصغرى بان نقول في كل ج و ج في كل ب فينتج لنا ان كل ب وهو الكبرى  
 من هذا القياس ولكن بتبين مقدرة ب ج التي هي الصغرى بالنتيجة بعينها وعكس المقدرة الكبرى  
 والحاكا ان هذا مكننا فقد افقنا ان نبرهن كل واحدة من مقدمتي هذا القياس في كل  
 ان نبرهن ما اخذناه من ان ياتين المقدمتين بعكس كل واحدة من المقدمتين  
 لان النتيجة التي قد تبرزت من ادل الامر وذلك بتبين لنا بان عكس النتيجة  
 ونضيف اليها المقدرة الاخرى اعزنا ان اردنا ان نبرهن عكس الكبرى بررنا ان

بج

ب في كل اخذنا عكس النتيجة والمقدرة الصغرى بعينها فقلنا ب موجودة في كل  
 ج وهو الصغرى و ج في كل ب وعكس النتيجة انتج لنا من ذلك ان ب موجودة في كل ب وهو  
 عكس الكبرى الذي استعملناه انما يبرهن من ذلك ايضا متى اخذنا عكس النتيجة وافقنا  
 المقدرة الكبرى انتج لنا عكس الصغرى وهو ان اخذناه قبل غير يبرهن بان نقول  
 في كل ب وعكس النتيجة و في كل ب فينتج لنا من ذلك في كل ب وهو العكس الذي  
 استعملناه غير يبرهن فاذن لم يبق في هذه المقدرة شيء لم يبرهنه الا عكس النتيجة  
 وهو القياس ان ب ب وذلك بين بعض المقدمتين اللتين انتجنا من ادل الامر  
 مثال ذلك ان نقول في كل ب ب في كل ج في كل ب ادنا هو عكس النتيجة فاذن لم يبرهن  
 لنا من هذه المقدرة شيء باخذ الا قد بررنا عليه وهو بين ان هذا كما قلناه انما يعرض  
 في المقدرات المتعكسة بعضها على بعض الا ان هذا النوع من البيان اعني اخذنا في سائر  
 نوع التبرع من المصادرة وذلك لا يستعمل في البراهين الا ان يذكر ذلك مستعمل فيجب ان  
 وذلك ان يكون المقدرة اعرف من النتيجة بحجة والنتيجة اعرف منها بحجة اخر مثال ان  
 يبرهن المقدرات اعرف من النتيجة معرفة التبرع والتبرع اعرف من حجة معرفة البرهان في  
 يخص هذا النوع من البيان من الصناعات كمنسطة فمكننا يعرض البيان بالدور كما قلنا  
 في الصنف الاول من الشكل الاول وهو الذي ينتج الكلي الموجب واما الصنف الثاني  
 فانه قد ذكرنا ايضا ان يعرض فيها النوع من البيان فليكنه غير موجودة في شيء من ب  
 موجودة في كل ج فينتج لنا في الشكل الاول ان غير موجودة في شيء من ج فاذا اردنا  
 ان نبين في هذا الصنف المقدرة الكبرى بالنتيجة وعكس الصغرى فانا نأخذ ان غير موجودة  
 في شيء من ج و ج في كل ب فينتج غير موجودة في شيء من ب وهو المقدرة الكبرى واما اذا  
 اردنا ان يبرهن الصغرى من النتيجة وعكس المقدرة الكبرى فانه ليس قياية لنا  
 ذلك من المقدرات انفسها وذلك ان ليس يبرهن قياس من سالبين ولكن ان لم ينتج الا

سالكه والذين يظن انما هو من الصغير ومن معجبه لذلك اذا اردنا ان نبين المقدمة  
 الصغير من النتيجة على حالها من غير عكس المقدمة الكبرى فانما نضع النتيجة على حالها  
 من غير ان نغيرها ومن قبلنا ان غير موجودة في شيء من ب لم يلزم عنها ان يكون غير موجود  
 في كل ما فيه ب موجودة فتضع عكس ما ذهب ان يكون ب موجودة في كل ما ليس فيه ب موجودة  
 فانما كان معنا ان ب موجودة في كل ما ليس فيه ب موجودة فانما كان معنا ان ب موجودة  
 في كل ما ليس فيه ب موجودة واضعنا الى هذه المقدمة ان اسلوبه يخرج في موضعين اذ يطلعنا  
 ذلك ان ب موجودة في كل ما وهو المقدمة الصغير التي قصدنا ان نأجدها وليس منا اصلا  
 ومن المفضل على الكل غير الاصل الذي استعمل في اول هذا الكتاب كجاء بالغير يوجب الى  
 ذلك وان يقول ان هذا الاصل ناقص لذلك الاصل الاول وانما اذا استعمل هذا  
 الاصل وجد الغير المتعجب بحجب ذلك الاصل فتعجبنا من هذا الاصل وذلك ان هذا الاصل  
 هو ان نضع مثلا ان ا موجودة لكل ما سلب غلب وان اسلوبه عن كل ما ليس فيه ب  
 ب بخلاف ما وضعنا في الاصل الاول وهو ان يظن ا موجودة او اسلوبه عن كل ما ليس فيه ب  
 وعلى هذا مذهبنا من سالكه في الشكل الاول وينتج ايضا ما هو من البتين وذلك ان الاصل  
 الذي استعمل في هذا الكتاب ليس هو بالوضح وانما هو مقدم المقدمة الكلية ليعينها وذلك ان  
 ولما هذا الاصل انما نستعمله لان غير المقدمة الكلية انما هو تلكه ليس ينتج من النتائج  
 من سالكه ليعين اخرها واضعنا مقدمتين البتين وانما نتفق به لو لم عز قولنا اذ لا شيء من ب  
 ان يظن ا موجودة وكل ما ليس فيه ب ولا بد ذلك في غير لازم كما ان ليس يلزم ايضا هذا  
 العكس ان يظن منه هذا اخره ليس يلزم من كل مادة اذا كانت اسلوبه عن كل ما ليس فيه ب ان يلزم  
 ب موجودة لكل ما ليس فيهما فاننا لا يظن ب موجود عن كل ما ليس اسلوبه عن كل ما ليس اسلوبه موجود  
 لكل ما ليس فيهما وانما يلزم هذا العكس في الاشياء المتعاقبة التي ليس يكون احداهما من  
 من الموجودات لكن انما يستعمل هذا العكس وهذا اسلوبه وان كان جواسا كما استعمل  
 عكس المعجبه الكلية فلذلك لم يخرج من هذا المعنى اصله وذلك ان عكس اللانزم

مقدمة

هو بقوة عكس المقدمة فكان لم يخرج عما اخذ في بيان الدور من ان يكون بالنتيجة عكس  
 احد المقدمتين لان قوة عكس اللانزم قوة عكس المقدمة فهذا مذهب بيان الدور في  
 الاضاف الى القياس الكلية في الشكل الاول ولما القياسات الجزئية التي في هذا الشكل ثمانية  
 ليس يمكن فيها ان يبرهن على طريق الدور المقدمة الكلية من النتيجة والمقدمة الجزئية لان  
 القضية الكلية انما يبرهن بمقدمات كلية لا جزئية وايضا فان لا يبرهن قيس من جزئيتين اذ كان  
 البرهان بالدور من النتيجة وعكس احد المقدمتين واما المقدمة الصغير فقد يبرهن ان يبرهن  
 على طريق الدور فليكن ا موجودة وكل ب وب موجودة وبعض ج والنتيجة ا موجودة  
 بعض ج فانما اردنا ان يبرهن وجود ب في بعض ج على طريق الدور فانما اخذنا مقدمة  
 في بعض ج ومن النتيجة وعكس المقدمة الكبرى الكلية وبقولنا ب في كل فنتج لنا في الشكل الاول  
 ان ب في بعض ج فنتجنا اذ لا وسط فيها ذلكا لان كان القيس يجوز ان يبرهن بالنتيجة  
 ان يبرهن المقدمة الكلية للعكس التي قلنا واما الجزئية فقد يبرهن ان يبرهن على طريق  
 الدور اذا فعلنا في المقدمة السالبة الكلية ما فعلنا في القياس السالبة الكلية اخر ان  
 نبين ان لا يلزم عز قولنا اذ لا شيء من ب ان يبرهن ب موجودة لكل ما ليس فيه ب  
 فانما اضفنا الى هذه المقدمة وهو ان اسلوبه عن بعض ج فنتج لنا ان ب موجودة  
 لذلك البعض فمما هو وجه البيان بالدور في الشكل الاول واما الشكل  
 الثاني فليس يمكن ان يبرهن بجملة الدور المقدمة الموجبة لانه لا ينتج من السالكه ان  
 يمكن ان يبرهن على هذه الجملة فليكن ا موجودة وكل ب وب موجودة في شيء من ج على  
 ان الحكم لا وسط هو فان اضفنا الى هذا ان ب موجودة في كل اذ عكس الكبرى  
 فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان غير موجودة في شيء من ج وهو الصغير في القياس  
 الاول واما الاوسط فمما القيس عكس وكان في الشكل الاول انما ان اخذنا المقدمة  
 الكلية الكبرى في الشكل الثاني سالكه فان يمكن ما نأخذ بالدور كغيره في الشكل الاول لانه اذا قلنا  
 ان غير موجودة في شيء من ب واما المقدمة في شيء من ب واما المقدمة في شيء من ب



انه متى كان الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شئ من ج او كان ا هو الحد الاوسط فماذا افعلنا  
 الى قولنا ب غير موجودة في شئ من ج ومنه ينتج قولنا ج موجودة في كل ا وهو على بعض  
 انتم قلنا في الشكل الاول ان ب غير موجودة في شئ من ج لان ج هو الحد الاوسط فماذا افعلنا  
 من هذا ينتج حصول معنى لا في شئ من ج وهو المقدرة الكبرى الى ان الشكل الاول لا يثبت  
 البيان بالدور في هذا الصنف من الشكل لا يتحقق فيه هذا الشكل بعينه بل يعود الى  
 الاول ولا يمكن ان يبين المقدرة الموجبة من الشكل اذا كانت من الصغر بطريق  
 الدور الا اذا استعملنا الاصل المتقدم وهو عكس لازم الى ان دورا اذا كانت كبرى  
 فليس يمكن الا عكس النتيجة وذلك ما يرجع عن طريق البيان بالدور واما القياس في  
 نتيجته الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن ان يبين فيها المقدرة الكلية على جهة الدور او كانت  
 انما يلحق ا ب ا جزئية واما المقدرة الجزئية فيمكن ان يبين اذا كانت الكلية موجبة الجزئية  
 من ا الى ب مثال ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب واخر موجودة في بعض ج فينتج  
 النتيجة ان ب غير موجودة في بعض ج فاذا افعلنا الى ذلك عكس المقدرة الكبرى وهو  
 قولنا ب موجودة في كل ج حصل معنى ب غير موجودة في بعض ج وب موجودة  
 في كل ج فينتج قلنا ان ا غير موجودة في بعض ج وذلك في هذا الشكل بعينه وكان ب هو  
 الحد الاوسط وهو محمول في هذا التاليف محمول على الطرفين جميعا فان كانت المقدرة  
 الكلية من ا الى ب هي مقدرة ا ب فانه لا يمكن ان يبين الصغر الموجبة التي هي مقدرة  
 ا ج اذا انعكست مقدرة ا ب فانه لا ينتج موجبة من مقدمتين متباينتين او احدهما  
 سالبة ولكن قد يمكن اذا استعمل الاصل المتقدم ان يبين الموجبة الجزئية وذلك ان  
 اذا كان معان ب غير موجودة في بعض ج ومنه ينتج وكان معان ا ولا في شئ من ج  
 ثم عكسنا هذا فكان معان ب ولا في شئ من ا ثم اخذنا اللازم من هذا معان ا في كل ب فانه  
 ا ب ب فب فيكون عكسنا هذا معان ا في كل ب فب فيكون عكسنا هذا معان ا في كل ب فب فيكون  
 في بعض ج فكل هذا معان بيان الدور في الشكل الثاني الدور في الشكل الثاني

فاذا كانت كلتا المقدمتين كليتين فليس يمكن ان يبين بالنتيجة الجزئية  
 في هذا الشكل لان النتيجة الجزئية المقدرة التي يقصد بها الكلية فان كانت المقدرة  
 الواحدة كلية والاخر جزئية فانه لا يمكن ان يبين الجزئية واما ان لا يمكن ان  
 يبين في ذلك اذا كانت المقدمتان مرجحيتين وكانت الصغر من الكلية فانه  
 يمكن ان يبين على طريق الدور واما اذا كانت الكبرى من الكلية فانه لا يمكن ان يبين  
 على طريق الدور ومثال ذلك ان يكون ا موجودة في كل ب والنتيجة ا ب ب في بعض ج  
 التي هي الصغر من النتيجة ا ب ب في بعض ج فانه لا يمكن ان يبين الا على طريق الدور  
 ومن ج موجودة في كل ج فينتج قلنا ج موجودة في بعض ب وذلك ان ج موجودة في بعض ب  
 واما كان مطلوبنا عكس ا ب فب في بعض ج فانه لا يمكن ان يبين الا على طريق الدور  
 ان الجزئية الموجبة فيمكن ان يبين على طريق الدور فانه لا يمكن ان يبين  
 فيوسط العكس اذا كان البيان بالدور كافي وان سمين المقدرة الواحدة  
 بالنتيجة عكس الثانية فان كانت الكلية من الصغر مثل ان يبين ب موجودة في  
 كل ج و ا ب ب في ج فانه يبين ان ا ب ب على طريق الدور ان يبين ان ا موجودة  
 في بعض ج وهو المقدرة الجزئية الكبرى وذلك ان نتيجته ا ب ب في بعض ج فانه  
 افعلنا الى عكس الصغر من قولنا ج في كل ب فانه لا يمكن ان يبين الا على طريق الدور  
 ج اذا كانت ب هي الحد الاوسط وهو موجود في الطرفين جميعا واما اذا كانت احدى  
 المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة الكلية والى الجزئية فانه يبين  
 لنا برهان الجزئية ومثال ذلك ان يبين ب موجودة في كل ج واخر موجودة في بعض ج  
 في فان النتيجة منها غير موجودة في بعض ج فانه لا يمكن ان يبين الا على طريق الدور  
 في كل ب فانه يبين ان ا ب ب في بعض ج فانه لا يمكن ان يبين الا على طريق الدور  
 اذا كانت الباهية الحد الاوسط واما اذا كانت ا هي الباهية الكلية فانه لا يمكن ان يبين





الشكل اذا اخذنا نقض نتيجته وهو قولنا موجودة فبعض ج واخذنا اليها المقدرة  
 الى الباطل الكبير وهران غير موجودة في شئ من ج فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة فبعض  
 ج ذلك يعرض ان اخذنا اليها المعجبه مثل ان سلك في بعض ج وب في كل ج فانه يلزم  
 عندنا ان سلك في بعض ج وذلك نقض الى الباطل الكبير واما في المصنفين الجريبيين  
 بهذا الشكل فانه اذا اخذنا فيها نقض النتيجة امكن ان يبطل المقدتان فيها جميعا واما  
 اذا اخذنا الصدا فانه لا يتصور ان يبطل ولا واحدة منهما بهذا الطريق فليكن  
 النتيجة ان موجودة في بعض ج بتوسط ب فان اخذنا نقضا وهران غير موجودة في  
 شئ من ج واخضع اليها المقدرة الصغرى وهران ب موجودة فبعض ج فانه ينتج  
 عندنا في الشكل الثالث ان غير موجودة فبعض ج وب نقض الكبرى وان اخذنا  
 الى قولنا غير موجودة في شئ من ج المقدرة الكبرى وهران موجودة في كل ج فانه يلزم  
 لنا ان ب غير موجودة في شئ من ج وذلك نقض الصغرى فاذن تلك المقدتين  
 يبطلان اذا عكست الى النقض وان عكسنا ما الى الصدا فانه ليس يبطل ولا واحدة  
 من المقدتين لانه ان كان عكس النتيجة المعجبه الجريبيه ان غير موجودة فبعض ج  
 واخذنا اليها الكبرى وهران موجودة في كل ج فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجودة  
 في بعض ج كغير قولنا ب موجودة في بعض ج فقد عكسنا ان يصدا فاما فلذلك ليس  
 تبطل ولا يثبت هذا العمل المقدرة الصغرى فان اخذنا الى هذا العمل لنرى قولنا غير  
 موجودة في بعض ج المقدرة الجريبيه الصغرى وب قولنا ب موجودة في بعض ج فليكن  
 عن قاس فانه يلزم من جريبيين وذلك غير منتج في الاشكال الثالثه ومثل هذا يعرض  
 في الصنف الجريبيه الذي ينتج الى الباطل بهذا الشكل فاذ ان عكست النتيجة الى  
 النقض امكن ان يبطل المقدتان جميعا وان عكست الى الصدا فانه ليس يبطل  
 واحدة منها وبيان ذلك هو البيان الذي تقدم في الجزئه الموجب في انعكاس  
 الشكل الثاني واما في الشكل الثالث فانه لا يمكن ان يبطل المقدرة الكبرى ان اخذ

مضادة

مضادة كلية النتيجة جريبيه ولاخذنا نقضا واما اخذنا نقضا فبعض ج واما اخذنا الصدا فبعض ج  
 انعكس ياتين في الشكل الثالث فليكن النتيجة جريبيه واما المقدرة الصغرى فيكونها يبطل  
 التحقيق اعلم ان عكست النتيجة الى الصدا فان عكست الى النقض وبيان ذلك  
 ان يلزمها موجودة في كل ج وب غير موجودة في شئ من ج فليكن النتيجة ان ب غير موجودة  
 في شئ من ج فان اخذنا في وهران ب موجودة في كل ج واخضع اليها المقدرة الكبرى  
 الى كل ج فليكن انه يلزم من ذلك في الشكل الاول ان موجودة في كل ج وذلك الصدا المقدرة  
 الصغرى فان استعملنا هذا العمل بعينه في ابطال المقدرة الكبرى ان اخذنا ب موجوده  
 في كل ج وهو ضد النتيجة ونضعف اليها اولاً فنتج من ذلك الصغرى ان تاليف القول  
 ياتي في الشكل الثالث فليكن ان البرت موجودة في بعض ج وذلك نقض المقدرة الكبرى  
 لاخذنا فينتج الى ابطال لما غير كذا فان عكست نتيجته ج الى النقض فان المقدرة يبطل  
 بالنقض اعز اليها الجريبيه وذلك ان اخذنا نقض نتيجته المصنف من القياس المتقدم وقمنا  
 ب موجودة فبعض ج واخذنا اليها المقدرة الصغرى وهران البرت في شئ من ج فبعض ج فانه ينتج  
 الشكل اعمى الثالث ان البرت موجودة فبعض ج وب ذلك نقض المقدرة الكبرى ايضا  
 ان اخذنا هذا النقض بعينه وهرقنا ب موجودة فبعض ج واخذنا اليها المقدرة الكبرى  
 قولنا الى كل ج فليكن انه ينتج في الشكل الاول ان ب غير موجودة في شئ من ج وذلك نقض الصغرى فبعض ج  
 بهذا القول ان المقاسيس التي تجعل الى ابطال مقدتان هذا العمل هو الشكل الثاني كليا جريبيه  
 وابطالها ابطال جزئي ماعدا المقدرة الصغرى فانه يمكن ان يبطل كلياً وجزئياً فليكن  
 ذلك في الصنف الكلي الاخر في الشكل الثاني اعز اليها الكبرى الى الصدا فليكن ذلك ابطال  
 واما الصنفان الجريبيان من هذا الشكل فانه اذا عكست النتيجة فبعض ج الى الصدا فليكن ذلك ابطال  
 ولا واحدة من المقدتين والبرت في ذلك هو السبيل الذي اعز اليها عرض في الشكل الاول ان  
 عكست النتيجة الى الصدا فانه ينتج في كل ج واحدة من المقدتين وبيان ذلك ان  
 نضع ان البرت موجودة فبعض ج وب وابطالها ان البرت موجودة فبعض ج فليكن  
 ان ب ليست في بعض ج فان وضع مضاداً له وان ب في بعض ج وابطالها الى كل ج  
 الكبرى وهران في شئ من ج فانه ينتج النتيجة في الشكل الاول ان البرت موجودة فبعض ج

٩٤  
 وكثير من ليس ناقص المقدمة الثانية وهران في بعض في اذ قد يكون ان هذه موجودة في بعض  
 في غير موجودة في بعض افرمان اضعنا الى هذه المقدمات المجزئة فانه لا يمكن قياس لانه  
 هذه المقدمات كلها مجزئة فمنها يبين انه متى عكست النتيجة الى الضد فانه لا يمكن  
 لا يمكن ابطال واحدة من المقدمتين واما اذا عكست الى النتيجة فانه لا يمكن ابطال كل واحدة  
 من المقدمتين فانه نأخذ نتيجة النتيجة وهران ب موجودة في كل في فتي اضعنا اليها البيت  
 في شريطة ان في الشكل الاول ان البيت موجودة في شريطة وهران ب ونتيضا قولنا  
 موجودة في بعض في التي من المقدمة الصغرى وان اضعنا اليها المقدمة الصغرى قولنا  
 موجودة في بعض ب وهران ب ونتيضا قولنا اول في شريطة التي من المقدمة الكبرى وهران ب  
 يتبين هذا في الصنف الرابع كله موجود اعرض الصنف المجزئة الثاني من الشكل الثاني  
 في انكاس الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه اذا عكست نتيجة الى  
 الضد لم يمكن ان يبطل بذلك كل ولا واحدة من مقدمتيه وذلك في جميع الاقسام في الثاني  
 في هذا الشكل واما اذا عكست الى النتيجة فانه يمكن ان يبطل بذلك كل واحدة من مقدمتي  
 القياس باضافة كونيتها الى العكس وذلك في جميع اقسام هذا الشكل فليكن اولاً  
 موجودة في كل في ب موجودة ايضاً في كل في فهديين انه لا يمكن في ذلك ان اوجد  
 في بعض ب وذلك ان هذا هو الصنف الاول من الشكل الثالث فانه اذا اضافة  
 النتيجة وهران ب وهران ب موجودة في بعض ب و اضعنا اليها المقدمة الصغرى  
 قولنا ب في كل في فان ذلك لا يمكن غير صحيح لان الكبرى لا يمكن جزئية في الشكل الاول  
 ولا ايضاً ان اضعنا اليها المقدمة الكبرى وهران ب قولنا في كل في لانه لا يمكن قياس في  
 الشكل الثاني كونه جزئية وذلك انه لا يمكن غير موجودة في بعض ب و موجودة  
 في كل في وبشروطتين اذا كانت احد المقدمتين الموجبتين جزئية اعرض ان لا يمكن  
 ان يبطل فيها واحدة من المقدمتين بعكس النتيجة الى الضد وذلك ان ان لا يمكن ابطال  
 المقدمة الكبرى كانه القياس من جزئيتين وان لا يمكن ابطال الجزئية اتت

المكمل

الكبرى جزئية وعلينا ان لا يمكن قياس في الشكل الاول ولا الثاني واما الشكلان اللذان  
 بهما يبطل مقدمات هذا القياس فتبين ان متى عكست النتيجة الى الضد لا يمكن  
 المعجزة من هذا القياس ان يمكن ان يبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين فاما ان  
 عكست النتيجة الى النقيض فانه يمكن ان يبطل كل واحدة من المقدمتين بالمقدمة الثانية  
 والعكس وبيان ذلك اننا اذا عكسنا قولنا موجودة في بعض ب وهران ب فنتيضا بالنتيجة  
 الصنف الاول من هذا الشكل اعرض الثالث الى النقيض وهران ب قولنا موجودة في بعض ب  
 ولا في شريطة ب فانه متى اضعنا اليها قولنا ب في كل في وهران ب فنتيضا القياس فانه  
 يلزم عن ذلك في الشكل الاول ان غير موجودة في شريطة وذلك بتضي قولنا اضافة  
 في كل في الترتيب المقدمة الثانية من القياس المفروض ولكن ان اضعنا الى قولنا غير  
 في شريطة المقدمة الثانية وهران ب قولنا موجودة في كل في فهديين انه لا يمكن ان يبطل  
 ان ب ولا في شريطة وذلك بتضي قولنا ب في كل في التي من المقدمة الصغرى ومثل هذا  
 يعرض اذا كانت احد المقدمتين الموجبتين جزئية لانه ان دل ان كانت غير موجودة  
 في شريطة التي بتضي النتيجة اضعنا اليها ب موجودة في بعض في التي من المقدمة الجزئية  
 ان في في الشكل الاول ان غير موجودة في بعض في فان اضعنا اليها المقدمة المقابلة  
 الكلبة كان معناه اول في شريطة ب و موجودة في كل في وذلك يلزم في الشكل الثاني ان ب  
 غير موجودة في شريطة وذلك بتضي المقدمة المفروضة الجزئية ولكن يعرض في القياس  
 الكلي ان لا يمكن هذا الشكل اعرض الرابع من مقدمتين كليتين احداهما سالبة والاخرى  
 الجزئية السالبة اعرض القياس الذي اعرض مقدمته جزئية والثانية كلية واحدة هما سالبة  
 مثل ما عرض بعينه في الموجب الكلي والجزئية اعرض ان متى عكست النتيجة فيها الى الضد  
 لم يمكن ان يبطل بذلك كل ولا واحدة من المقدمتين وان عكست الى النقيض يمكن ان  
 تبطل بذلك كل واحدة من المقدمتين والسبب في ذلك بعينه هو السبب في الصنف  
 الموجب الكلي والجزئية والبيان على ذلك هو ذلك لانه متى عكست النتيجة الى الضد فانه لا يمكن  
 يكون القياس في كل شكل اذا عكست النتيجة الى الضد والنتيجة النقيض وهي ملزمة ابطال



وغير ما يلزم واذا كان مستلزما لهما ومترابعا جريا وان المقاسيل المطل لكل واحدة  
من مقدمتي الشكل الاول اذا انعكست نتيجته يلزم في الشكل الثالث والثالث اما الذي  
يطل منه بالشكل الثاني فالحققة الصغرى واما الذي يطل منه بالشكل الثالث فالحققة  
الكبرى وكل يبين ان المقاسيل للتي قتل كل واحدة من مقدمتي الشكل الثاني  
اذا انعكست نتيجته في الشكل الاول والثالث اما ابطال الصغرى فبالشكل  
الاول واما ابطال الكبرى فبالشكل الثالث وان المقاسيل ايضا المطلقة لمقدمتي  
القاس الذي في الشكل الثالث اذا انعكست نتيجته يلزم في الشكل الاول والثاني  
اما الكبرى فبطل بالشكل الاول واما الصغرى فبالشكل الثاني في قياس الخلف  
واما قياس الخلف فانه يلزم اذا وضعنا نقض النتيجة المقص بها واما اذا قلنا ان  
مقدمة اخرى معترضا بانها ما نتج لنا امر مستحيلا وهذا النوع من القياس قد بين انه  
مركب من حيل وشروط وهو ان يؤول الى المحال وهذا القياس يقع في قياس الخلف  
في الاشكال الثلاثة كلها وقياس الخلف يشبه بعض القياس لان كليهما يطل بها  
واما الفرق بينهما ان القياس المنعكس يلزم من القياس اخذ النقض فمقدمة  
المضافة اليه بعد وجود القياس حتى يلزم النقض بوضوح نتيجة ذلك القياس المقدمة  
المضافة من احد مقدمتي ذلك القياس واما القياس على طريق الخلف فانه تاخذ  
نقض المقص بها لا لنقض نتيجة قياس ونصف البه مقدمة صادقة لا مقدمتين  
مفروضا وايضا فان عكس القياس انما يتأتى بابطال الشيء الكاذب بان يتم نقض  
المحال الكاذب الصادق وفي قياس الخلف انما يبين النتيجة بوضع المحال الخلف وكل ما  
يتبين بقياس حيل وهو الذي يستقيم بكون ان يتبين تلك الحقائق بعضها ببعض  
الخلف ووجه ذلك قياس الخلف يشبه في القياس المنعكس وذلك صورة ذلك  
الصورة بعينها وسبب ذلك ان القياس المستقيم اذا راد الى الخلف يلزم لحدوده

والحتمات

والحتمات فيها واحدا بعينه مثال ذلك ان يفرض ان امجودة في كل ب قياس المستقيم  
وان يلزم امجودة في كل ج و ج موجودة وكل ب فنتج لنا ان امجودة في كل ب  
فان اردنا بيان هذه النتيجة بالخلف قلنا ان الكبرى وكل ب فيكون عكسها الى النقض  
صادق وهو ان البرت في بعض ب ونضع اليها ان امجودة في كل ج فيلزم  
ذلك من الشكل الثاني ان يلزم غير موجودة في كل ب وذلك نقض المقدمة الصغرى  
وهو محال فاذا في الموضوع وهو نقض النتيجة او هذا محال وانما كذب النقض الموضوع  
صدق نقضه ومن النتيجة هذا بعينه موصوفه على القياس ولكن بعض في سائر الاشكال  
ان كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجة على طريق الخلف وجميع المطالب اليه  
يتبين بالقياس الخلف في كل الاشكال ماعدا المعجزة الكلية فانها لا يتبين بالشكل الاول  
وبين بالثاني والثالث فاما ان لا يتبين المعجزة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول  
فلذلك يظهر مكنها ليرتد ان المقدمة التي زير بيانها من ان في كل ب فانها بيان ذلك  
بطريق الخلف فان ذلك يلزم ان كان اما بان تاخذ نتيجتها وهذا غير موجودة في كل  
ب او هذا وهذا غير موجودة في شرط ب ثم اذا اضفنا الى احد هذين النقطتين مقدمة  
اخرى يلزم تاليفها مع مقابل النتيجة تاليف الشكل الاول فانه يجب ان يلزم اما محال على  
واما ان يلزم موصوفه لب مثل ان نقول ج على كل ا وب على كل ج فان كان المقابل الموضوع  
نقضه وهو البرت في كل ب فتدبين ان ليس من قياس في الشكل الاول الى الطرفية  
وضعت المقدمة الاخرى وذلك ان كانت الصادقة ان ج وكل كان معناه في كل  
ا او البرت في كل ب وذلك غير منتج في الشكل الاول لان الصغرى سالكه وان وضعنا  
منها جيب يلزم منها البرت في كل ب وب في كل ج وهذا ايضا غير منتج في الشكل الاول  
لان الكبرى فيه جريته وقد قيل ان ذلك غير منتج فان اخذنا هذا المعجزة التي رتبنا اثباتها  
واضفنا اليها المقدمة المعروفة عندنا من تاليفها مثل ان نضع او لا نضع جيب وب في

كله فان نتيج في الشكل ان اوله من جنس ذلك محال فانه ما وضعنا محال وهو قولنا اوله  
 في شئ من جنس الثاني ليس يلزم شئ كذب قولنا اوله في شئ من جنس الثاني ان يصدق صدق وهو  
 قولنا ان كل كذب من جنس الثاني ان كان المتضا فان قد يكونان معا كما في الكتاب المتقدم  
 فان اخذت المقدمة الصادقة من ناحية لم يثبت قيس لانه من الصغر من جنس الثاني ان كل كذب  
 فمن بين ان كل قيس على طريق الخلف فانه لا يلزم بانه يستلزم الصدق لانه اذا اخذنا النقيض  
 وبانه في مقدمة صادقة الى احدهما وكان قد بين ان اوله اذا اخذ النقيض الموجب الكلية والصدق  
 اليها المقدمة كلية صادقة ان لا يستلزم قيس وانما اذا اخذ الصدق فاما ان لا يلزم قيس وانما  
 ان يستلزم قيس لكنه لا يتبع محال يلزم كذب صدق الموجب الكلية المطلوب بيانها فان  
 ليس يمكن ان يتبين الموجب الكلية بقايس خلف ذلك المحال الباق خيال المحال في الشكل  
 الاول واما الجزئية الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول اذا اخذنا المقابل للمادة  
 الكلية الذرية النقيض لابلية الجزئية التي مرهنا وذلك لانه متى كانت المقدمة الصادقة  
 من ناحية لم يثبت ناهيا فلتضع ان ان لم يكن صادقا وجوده في بعض فلا شئ من جنس  
 نقيض ذلك لانه كل كذب يصدق ان اوله في شئ من جنس ج وذلك كذب فان الذر لم  
 عليه الكذب كاذب وهو قولنا اوله في شئ من جنس ج واذنا كذب هذا صدق في نفسه وهو قولنا  
 ان بعض ب وذلك ما قصد بيانه ~~والمحتمل~~ واذا اخذت المقدمة الصادقة من ناحية فانه  
 من الصغر من جنس الثاني في الشكل الاول على ما بين قيس وكذا ان اخذنا الصدق لا يثبت قيس لانه ان  
 وضعت المقدمة الصادقة الموجبة من ناحية كانت الصغر من جنس ج وان وضعت من جهة  
 ب كانت الكبر من جنس ج وكلاهما غير متفق في الشكل الاول فان اردنا ان يتبين قيس بخلف  
 ابلية الكلية فان موضوعها المقابل لما يثبت ان منها الموجب الجزئية من النقيض وهو  
 ان بعض ب فانا اخذنا اليها ان ج في كل احوال وهو ان ج في بعضها فانا قد قلنا  
 ان بعض ب كاذب وانما كذب هذا صدق في نفسه اوله في شئ من جنس ج وهو المحال ولكن بعض

ان كان

ان كانت المقدمة الصادقة الكلية سالبة فان وضعت المقدمة الصادقة من جهة ب لم يثبت قيس  
 الكبر من جنس ج في الشكل الاول وانما اخذنا مكانا للنقيض المقدم حدث قيس على المحال  
 الى اى ناحية وضعت المقدمة الصادقة عن طريق النقيض الا انه لا يتبع محال يلزم صدق صدق مقابل  
 الذر مع المحال في قيس بخلف شئ ان نأخذ النقيض لانه في كل عام في جميع  
 اشكال الخلف من جنس الثاني في كل اشكال ايجابية مركب فان اردنا ان يتبين ابلية الجزئية بطريق  
 الخلف في هذا الشكل فانه يثبت ان من موضوعها المقابل الموجب الكلية لانه اذا كان موضوعها  
 المقابل انما في كل ب واضفنا اليها ان ج مجردة في كل ا على انما الصادقة فانه يتبع محال  
 ج وكل ب فان قلنا ان كل ب محال وانما كذب هذا صدق قلنا الميت في كل ب وذلك  
 هو المحال ولكن بعض ان كانت هذه الصادقة سالبة وكذا ان اضفنا اليها ان ج في بعض اناه  
 لا يلزم قيس لان الكبر من جنس ج في الاول ولكن ان كانت هذه سالبة فقد تبين ان جميع  
 المطالب تبين بالخلف في الشكل الاول ما عدا الموجب الكلية وان الذي يتبع به كل مادة  
 في قيس الخلف هو احد نقيض ما دام بيان لا اخذ صدق لانه اذا كذب احد الضدين على  
 ما تبين في الكتاب المتقدم لم يلزم ان يصدق الصدق الا في ولا يوافق من المتضادين ان الصدق  
 او كذب صدق صدق فاما الموجب الكلية فيبين في الشكل الثاني والثالث وبيان ذلك  
 اذا اردنا ان يتبين ان احد جردة في كل ب في الشكل الثاني قلنا صدق في جميعها وان  
 الميت في كل ب فانا اضفنا الى هذا النقيض ان احد جردة في كل ج فانه يجب عند ذلك  
 في الشكل الثاني ان من جردة غير مجردة في كل ب فانا كان بما في ذلك كانت المقدمة المقرونة  
 بالنقيض صادقة فواجب ان منها الكذب عن طريق النقيض وهو قولنا الميت في كل  
 ب واذنا كذب هذا صدق نقيضه وهو ان في كل ب وان اخذنا نقيض النقيض بالصدق  
 لم يتبع به وكل مادة وان اذا اردنا ان يتبين في هذا الشكل الموجب الجزئية وهو قولنا احد جردة  
 في بعض ب فانه يثبت ان نأخذ لثبتهما وهو اوله في شئ من جنس ج ثم نضيف اليها احد جردة في  
 كل ج متبع لانا ان ج في شئ من جنس ج وذلك محال لان من وضعنا اوله في شئ من جنس ج فنتبينه



اذن صادق وهو قولنا ان بعضنا اخذنا اصل التقيض الصدق عرض من ذلك ما عرض  
 في الشكل الاول اعني ان يقع الحال لا يكون لا يبين بذلك صدق المتكلم بل الموضع زيادة فان  
 اردنا ان نبين ان الالف الكلي بهذا الشكل فاننا اخذنا تقيضا وهو ان اسجود في بعض  
 ونضيف اليه ما لا يشك في صدقه وهو ان اسجود في شريح فيلزم منه ان يكون في غير شريح  
 في بعض في الشكل الثاني ان اردنا ان نبين ان الالف الكلي بهذا الشكل فاننا اخذنا تقيضا وهو ان يكون  
 ب ونضيف اليه ما لا يشك في صدقه في شريح فيلزم الحج وهو ان يكون غير موجود في شريح في بعض  
 فالزم منه الحال صادق وهو قولنا البت في بعض ب الذي قد بياها قد تبين من هذا  
 ان جميع المطالبين بالخلق في ان كل كذا وكذا عرض ان تبين جميعها بالشكل الثالث  
 وبان ذلك انما اردنا بياها المحجبه الكلي اخذنا تقيضا وهو قولنا ان غير موجود في بعض  
 ب واخذنا اليها في موجود في كل ب فيصير الشكل الثالث ان ان غير موجود في بعض في  
 لا يوجد الا وسط الذي هو ب هو موضع الطرفين وانما كانت النتيجة مما لا تنتفي والزم  
 الحج لازم صادق وهو قولنا ان كل ب المقص انما هو فان وضعت الصدق عرض التقيض انما  
 في الاكبر فيلزم عرضه صدق المطالبين عرض ب في الشكل الثاني ان اردنا ان نبين ان  
 اسجود في بعض ب وهو المحجبه الكلي فاننا نضع اوله في شريح وبه تقيضا ونضيف  
 اليها في موجود في بعض ب فيصير بهذا الشكل ان ان غير موجود في بعض في كان ذلك  
 كذا في الزاوية من الكذب وهو قولنا اوله في شريح ب كاذب وانما كذب هذا صدق تقيضا وهو  
 المطالبين في بعض ب فان اردنا ان نبين ان الالف الكلي بهذا الشكل لان نريد ان نبين ان  
 اوله في شريح ب فاننا اخذنا تقيضا ذلك هو قولنا ان بعض ب ونضيف اليها في موجود  
 في كل ب فاننا يلزم من هذا الشكل ان يكون موجود في بعض في بعض فاننا كان ذلك كذا  
 فانما كذبها لزم عرض التقيض الموضع او كانت مقدب ح لا يشك في صدقها فانما كذا  
 التقيض للزم من المحجبه الكلي من صدق الكلي وهو قولنا اوله في شريح ب فان اخذ  
 الصدق عرض في ذلك طرح عرض في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين ان الالف الكلي بهذا

فانما نضع

فانما نضع تقيضا للزم من المحجبه الكلي مثل ان نضع في كل ب ونضيف اليها ان ح  
 موجود في كل ب وبه التقيض لا يشك في صدقها بل ان ان ح موجود في بعض فاننا كان  
 ذلك كذا في التقيض للزم من المحجبه الكلي المشكوك فيه كذب وانما كذب المحجبه الكلي  
 ان الالف الكلي بهذا الشكل فاننا اخذنا تقيضا وهو ان يكون غير موجود في بعض في غير شريح  
 في بعض في كل مادة اخذنا التقيض لاننا اخذنا صدق وان جميع المطالبين تقيضا وهو ان يكون  
 الثاني والثالث وان الشكل الاول لا يتلقاه المحجبه الكلي فقط وتبين في باقي المطالبين  
 قال والعرق بين القياس المستقيم والمخلف اذا انما هو مطلقا واحدا بعينه  
 من مقدمات واحدة بعينها ان القياس الذي بالخلق نضع اوله في شريح ب ونضيف  
 ما نزع بياها ليقع الخلل الكذب معترف بانه كذب وانما القياس المستقيم هو الذي  
 فانه يقدر من مقدمات معترف بياها كالتقاس من مقدمات معترف بياها ان القياس  
 المستقيم من المقدمات المتين عنها بل هو القياس في اما القياس الذي بالخلق فانه من مقدمات  
 من مقدمات القياس المستقيم والثانية تقيضا للنتيجة المشكوك فيها وفي المستقيم ليس يجب  
 ان يتبع النتيجة معروفة قبل كون القياس في اما في الشكل الثالث فقد تبين اننا نضع  
 تقيضا ولا فرق في ذلك بين ان يكون القياس مرجح او امرا به وكل مطلب بين تقيضا  
 مستقيم فقد تبين ان بين تلك المقدمات باعياها تقاس المخلف وكل ما تبين بين  
 المخلف فقد تبين ان بين تلك الحدود والمقدمات تقيضا مستقيم وانما كان القياس  
 المحل الذي في الشكل الاول فان القياس المستقيم الذي نضع في ذلك المطالبين بذلك القياس  
 باعياها من في الشكل الثاني والثالث اما ان الالف الكلي في الشكل الثاني وانما المحجبه  
 في الشكل الثالث وان الالف الكلي في الشكلين معا فان كانت الصاحبة مرجح واما اذا  
 كانت سالبة فيفاننا فاننا كان القياس المحل الذي بالخلق فانما كان القياس المستقيم  
 بل ان الشكل الاول وذلك في جميع المطالبين وانما كان القياس الذي بالخلق في الشكل الثاني

٩٨ فان قيل المستقيم في الشكل الاول والآخر اما المذهب في الشكل الاول والآخر في  
 الكا والبيان ذلك لانهما فيهما ليس في الشكل الاول ان الميت موجودة في شئ من جهة  
 غير متضمنة لتقيضه فيكون ان امجددة في بعض واضنا لهذا التقيض مقدرة صادقة في  
 في الشكل الاول يتبين كما ذكرنا في الاول ان الميت في الشكل الاول الميت في الشكل الاول الميت في الشكل الاول  
 الا في جهة ب حتى يثبت الصادقة من الكبر في ليس يمكن ان يثبت الجزئية كبر في هذا الشكل  
 فليكن المقدرة الصادقة ان موجود في كل اقلية معناه في كل وفي بعض فينتج لنا  
 في الشكل الاول ان في بعض وهو الكاذب وكان رد القياس في الشكل الاول المستقيم في  
 بان لا ينفذ تقيض النتيجة الكاذبة وتضمن اليها المقدرة الصادقة التي كانت في قيس  
 اختلف قيس ان المقدرة الصادقة التي في كل وتضمن النتيجة الكاذبة التي في  
 ولا في شئ من جهة ب انما يثبت ان في الذم الطرف الاكبر من النتيجة التي كانت في الشكل  
 الاول والذم في قيس اختلف وكل مقدمتين يثبت كذا في الطرف الاكبر من المذهب  
 في الشكل الاول فيسلك القياس المستقيم فكل في كل اوج ولا في شئ من جهة ب ينتج اولاً في شئ  
 ب وهو المذهب ليس اختلف ولكن يثبت ان في بعض بطريق اختلف في الشكل الاول في بعض  
 موجودة في كل ب اقلية من جهة ب بوضعا تقيضا وهو ان امجددة في كل ب واضنا  
 اليها مقدرة صادقة كلية من جهة ا وهو ان موجود في كل ما ذن ينتج ان موجود  
 في كل ب وهو الكاذبة اخذنا تقيضا وهو ان في بعض واضنا اليها المقدرة  
 الكبر الصادقة ما ذن يثبت القياس المستقيم على الامر البين بيس اختلف فكلنا في  
 موجودة في كل اوج ليس في كل ب فاليت في كل ب ومن جهة بيس اختلف وقد  
 يتا في الشكل الثالث اذ وضعا المقدرة الصادقة المضادة الى التقيض صغرى  
 في الشكل الاول فان التقيض لما كان بينهما مرجحاً كلياً ان كان للمقدرة الصغرى  
 في الشكل الاول فنتج النتيجة الكاذبة في كل ب فاذا اخذنا تقيضا وهو ان الميت

بعض

بعض واضنا اليها المقدرة الصادقة وهو الميت في كل ب فينتج ان المقدرة متبين انما  
 يثبت ان في الطرف الاصغر من النتيجة في الشكل الاول فينتج القياس في الشكل الثالث  
 ويصح ان الميت في بعض ب وذلك من اقلية الميتين بطريق اختلف في الشكل الاول في بعض ب  
 اخذنا المقدرة الصادقة من جهة ا ب ان يثبت كذا في الشكل الاول فقط وذلك لانه  
 اخذنا تقيض المطر بطريق اختلف وهو ان في كل ب واضنا اليها المقدرة الصادقة من جهة ا  
 في ليس موجودة في شئ من جهة ب فينتج في الشكل الاول ان في ليس موجودة في شئ من جهة ب  
 فاذا اخذنا تقيضا وهو ان موجود في بعض ب واضنا اليها مقدرة صادقة التي في  
 في ليس موجودة في شئ من جهة ب فينتج في الشكل الثالث ان الميت في بعض ب وهو المطر بطريق اختلف  
 كبر في قيس في الشكل الثالث وليكن متساوياً في الشكل الاول فينتج القياس ان موجود  
 في بعض ب بوضعا ان امجددة في شئ من جهة ب الزم من التقيض واضنا اليها ذلك  
 ان ب في كل ب وهو الصادقة لانه فينتج ان تقيضا من جهة لان الصغرى لا يثبت في الشكل  
 الاول فينتج لنا ان امجددة في شئ من جهة ب وهو المذهب فاذا اخذنا تقيضا من جهة ا وهو ان في  
 بعض ب واضنا اليها المقدرة الصادقة وهو المطلوب في كل ب فينتج فينتج لنا في الشكل الثالث  
 ان في بعض ب لان في بعض ب التقيض فينتج من جهة ا مقدرة ب في فنتج حال جميع ما بين  
 اذا كانت المقدرة الصادقة المضادة الى التقيض حرة من جهة ا مقدرة ب في فنتج حال جميع ما بين  
 بالتحلف بطريق من المطالب في الشكل الاول ما ذن قيسين ان لا بين في المذهب الكلي وما  
 الشكل الثالث فلنزل ان بين فيه بالتحلف من جهة ا وهو ان امجددة في كل ب بوضعا تقيضا  
 وهو ان ليس في كل ب واخذنا اليها مقدرة صادقة بالتحلف معناه في الشكل الثالث وهو ان في  
 كل ب فينتج لنا الكبر من جهة ا وهو ان في ليس في كل ب فتقول ان قيس هذا المطر في  
 الشكل الاول وذلك اذا اخذنا تقيضا النتيجة الكاذبة وهو ان في كل ب واضنا اليها  
 قولنا في كل ب وهو الصادقة من جهة ا فينتج لنا في الشكل الاول فقط ان في كل ب وهو مرجح كلياً ذلك  
 ان اثنين المقدرتين الصادقتين اللتين احدهما تقيض الكاذب والاخرى الصادقة



الموضوعات القياسية الخلف لم يشترك في الحكم فلا زال الموضوع غير في الثاني بل  
 الذي يشترك فيه موضوعه الطرق الكبرى المحل على المحل على الأصغر وذلك هو كمال  
 الاول وليكن مبرهنا عندنا في الشكل الخلف موجب جزئية وهذا ان في بعض بوضعا  
 ان او غير شرط ب الذراع المقابل واضافتنا الى ذلك ان موجودة في كل حيز من ان  
 ليت شرط ب الذراع المتقابل الكاذب فاقول ان قيسه المستقيم على في الشكل الاول وذلك  
 ان اذا اخذنا موجودة في كل حيز من الهادئة الموضوع في القياس الخلف في بعض الباعين  
 التبع الكاذبة فيكون اذ يقع في الشكل الاول ان في بعض ب فان كان الزيريين بالخلف  
 كليا في الشكل الثاني بوضعا فقيده وهذا ان موجودة في بعض ب واضافتنا الى ذلك ان اغير  
 موجودة في شرط ب حيز من التبع الكاذبة ان في ليت في بعض ب فان قيسه المستقيم على في الشكل  
 الاول وذلك ان اذا اخذنا بعض التبع الكاذب وهو قولنا ان في كل ب واضافتنا اليها اول في  
 شرط ب وذلك ان برهنا بالشكل الكاذب في قيسه الخلف سالب جزئية وهذا ان اغير موجودة في بعض ب  
 بوضعا فقيده وهذا ان موجودة في كل ب واضافتنا الى ذلك ان اغير موجودة في شرط ب فيلزم ذلك  
 ان في غير موجودة في شرط ب وهو الكاذبة فان قيسه المستقيم على بان نأخذ في بعض ب وبقيده  
 بالتبع الكاذبة ونضيف اليها المقدمه الصادقة وهو قولنا اول في شرط ب فيلزم عند البرت في بعض ب بقده  
 تبين من هذا ان ما بين بالخلف في كل كذا فان قيسه المستقيم على في الشكل الاول وذلك في جميع  
 المطالب في الشكل الثالث وايه تبين في الشكل الثالث بطريق الخلف موجب كليه  
 وهو قولنا موجودة في كل ب بوضعا فقيده وهذا ان البرت في بعض ب واضافتنا الى ذلك  
 في كل ب حيز من الكاذب اللازم ان البرت في بعض ب فاقول ان قيسه المستقيم على في الشكل  
 الاول وذلك ان اذا اخذنا بعض المتبع الكاذب وهو قولنا ان في كل ب واضافتنا الى ذلك في كل  
 ب الصادقة التي في الشكل الاول ان في كل ب وهو الذي تبين بالخلف لان اوب لا يمكن  
 فيها ان يشترك الا بئس في ثالث على موضوعه للثاني ومحور لا على ب للثاني معطافا المحرر وذلك  
 ان برهنا بالخلف موجب جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا ان في بعض ب وضعا فقيده وهو  
 قولنا اول في شرط ب واضافتنا الى ذلك في بعض ب حيز من الكاذب المتبع ان البرت  
 في بعض ب فان قيسه المستقيم على في الشكل الاول وذلك ان اذا اخذنا بعض الكاذب المتبع التبع

هو قول

وهو قولنا ان في كل ب واضافتنا الى ذلك في بعض ب اعز مقدمه القياس الصادقة من  
 ان في بعض ب وكذلك ان بينا بالخلف سالب كليه في الشكل الثالث بوضعا فقيده  
 وهو قولنا ان في بعض ب واضافتنا الى ذلك في كل ب حيز من الكاذب في بعض الباعين  
 هو الكاذب فاقول ان قيسه المستقيم على في الشكل الكاذب وذلك ان اذا اخذنا بعض المتبع  
 الكاذب والمقدمه الصادقة التي استعملت في بيان الخلف فيلزم معناه ولا يشترط  
 في كل ب يتبع لنا اول في شرط ب وهو الاشياء البين بطريق الخلف وذلك بعض ان الباعين  
 بطريق الخلف السالب المحرر بان نأخذ بقده وهو الموجب الكاذب مثل ان نأخذنا  
 في كل ب ونضيف اليه في بعض ب يتبع لنا ان في بعض او هو الحال فاقول ان  
 قيسه ايضه المستقيم على في الشكل الكاذب وذلك ان اذا اخذنا بعض التبع الكاذب والمقدمه الصادقة  
 على الهادئة فيلزم معناه ولا يشترط في بعض ب يتبع لنا البرت في كل ب او البرت  
 في بعض ب فقتبين ان جميع المسائل التي تبين قيسه الخلف في جميع العلم كونه  
 ان برهنا بقية استقده وان زدا اليها تلك المقدمات باعيناها وبذلك يكون  
 باعيناها وان زدا القياس المستقيم الى الخلف هو بعينه القياس الذي سطر المنطق  
 يبين مما تقدم انه اذا اردت القياس المستقيم الى الخلف لاسي قيات ترجع  
 في الخلف وكذا اذا اردت قيات الخلف الى المستقيم لاسي قيات ترجع  
 ان كل مط يمكن ان تبين بالخلف وعلى الاستقامة في القيات المركبة  
 المتعلمات قال داما في اي شكل يمكن ان يات القياس من مقدمتين متساويتين  
 وفي اي شكل لا يمكن وذلك تبين ما نضحه اما اذا فقد قيل ان المتعلمات بالتبعه  
 على جهة السلب واليجاب اثنا التناقضات والمتضادات واذا تعرضنا لما فاقول  
 ان ليس يمكن ان يات القياس في اشكال الاول لانه متناقضات ولا متناقضات  
 لا قيس يتبع موجبا ولا قيس يتبع سلبا اما دجيا فممكن ان يات بغير ان يات القياس

المتبع المعجزة مقدمتين والقاسم الذي يلزمه المتطلبات على طريق التفاضل والتفاضل  
 احدهما مقدمتين سالبه والاخر موجب واسمها فانها ايضا ليس يمكن ذلك من قبل ان الموضع  
 في المعجزة والاسم هو واحد بعينه على ما تبين في الكتاب المتقدم والقاسم الذي يلزمه في  
 الشكل الاول مقدمته ليس المحل فيها واحدا ولا الموضوع واحدا اذ كان احد الاوط  
 فيه موضوع في احد المقدمتين في الاخر واما الشكل الثاني فانه يمكن ان يلزم فيه قاسم  
 من مقدمتين متقابلتين اما على طريق التفاضل او على طريق التفاضل ومثال ذلك  
 قولنا كل علم فاضل ولا واحد من العلوم فاضل يعني لنا ولا واحد من العلوم هو علم وكل  
 غاية الشئ وكذا يعرض ان وضعنا كل علم فاضلا والطبي ليس بنا فاضل وذلك  
 سلب الفاضل عن الطبي وكسب لعنه بعض العلوم فكانا وضعنا كل علم فاضلا بعض  
 العلوم ليس بنا فاضل فمعنى لنا بعض العلوم ليس بعلم والسبب في امكان هذا الشكل  
 الثاني ان المحل في المقدمتين فيه واحد بعينه وكذا الامر في المتقابلين وسأعرضنا  
 المعجزة من الكبريات الى من الصغرى او كان الامر بالعكس الاخر في ذلك واحد بعينه وليس يمكن  
 ان معجزة المتقابلين بالحققة في هذا الباب ان يوجد المعجزة واسمها بعينه مثل ان يقول  
 كل علم فاضل ليس كل علم فاضلا او نأخذ ما هو جزو لا احد المقدمتين المتقابلتين فيقول  
 تحتها بدل المقدمتين نفسها المعجزة واسمها بعينه مثل ان نأخذ بدل كل علم ليس فاضل الطبي  
 ليس بنا فاضل او بدل قولنا كل علم فاضل قولنا الطب فاضل ثم نقرر به ولا علم واحد فاضل  
 فاذ لا فرق بين ان يقر بالقدرة المتقابلة نفسها او بما هو منطوق تحتها ومعه لم يؤخذ  
 المقدمتان باحد فنتين المجتهدين لم يكن متقابله ولا كانت قوتها قوة المتقابل بل لانه الله  
 يتقابل على طريق التفاضل ولا الله يتقابل على طريق التفاضل واما في الشكل الثالث فانه  
 لا يمكن فالاصناف المعجزة منها ان يلزم القاسم باللفظ من المتطلبات لان المتقابلتين  
 احدهما موجب والاخر سالب وتلك العلم بعينها التي عرضت في الشكل الاول اما اذا

كان القاسم سلبا فانه قد يكون ان ياتلف فيه قاسم من مقدمات متقابلين اذا كانت المقدمات  
 كلية او جزئية مثال ذلك قولنا كل طب علم ولا طرح الطب علم فانه يجب من هذا ان يكون بعض  
 العلم ليس بعلم ولكن يعرض ان اخذت احدا المقدمتين جزئية مثل ان نقول بعض الطب  
 علم ولا طرح الطب علم فانه يلزم عندنا ان يلزم بعض العلم ليس بعلم واذ كانت احدا المقدمتين  
 في ميزان القاسمين جزئية والاخر كلية فانه القاسم ياتلف من المتقابلة باللفظ المتصادمة  
 كان المتقابلة فانه كليتين وينبغي ان يعلم ان القاسم الذي تاتلف فيه من الشكليات من  
 واسمها استلزاما او لثا اعني التي سائر ما ياتلف مما يعود في هذا الباب من تابع لها من غير  
 قياس مستفيضة كل شكل وذلك لانها كانت المتقابلات ثلثة اذ اوج احدا قولنا كل واحد  
 ومن المتقابلات على طريق التفاضل والاثنتان متقابلان على طريق التفاضل احدهما ان  
 يلزم المعجزة من الكلية الى السالبة الجزئية والثانية عكسها فحين اذ ياتلف منهما كل واحد من  
 الشكليات ثلثة اقسام لان المقدمتين المتقابلتين لهما وضعان في الشكل الاول احدهما  
 ان يلزم المعجزة من الصغرى والسالبة الكبرى والوضع الاخر عكس هذا فاذ كان يلزم  
 اصناف القاسمين ستة في كل شكل ولا يملك نوع الموضوع كانت الصغرى في الشكل الثاني  
 سالبه او موجب لانه انما منع ان سلب سالبه فيسلك بالاصح الى سلب واحد  
 والعرض هنا بهذه القاسم المركبة انما هو التعليل وانما هي الحال سواء كان الحال احد  
 التلخيص او عكسها فقد تبين من هذا القليل ان الاشكال الثاني ان ياتلف القاسم من  
 مقدمات متقابلين وكذا عدد الاوائل التي تجري منها بجزر الاسطفا وهو بين انه قد يكون  
 ان معجزة القاسم التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة وما عدا هذا الصنف من القاسم  
 لان التلخيص فيها ابدأ فاضلا للشيء المقروض وهو ان الشيء المعجزة غير معجزة مثل  
 ان الحي ليس حيحي وما يوصف بمكة فليس كذلك وسواء كان ذلك الموصوف موجودا خارج  
 الذهن او غير موجود مثل ان يتبع ما هو غير ابل فليس بعنتر ابل فانه يلزم عند غير ابل  
 ليس بعنتر ابل وذلك قول متناقض فنفه وان لم يكن غير ابل موجودا فان صدق



ايماننا الذي بعينه وسلمه مع ما قيل سوا كان الشيء موجودا او غير موجود وانما لم يخل  
 هذه المقامات من قبل ان المقدسين تناقشوا اما بان الحول والموضع فيها واحد بعينه  
 واما بان احدهما جزا لآخر فبذلك هذا ان المقامات الفاسدة التي في الصانع من قبل  
 مقدما كما قد يكونان نظري والمقامين الصحيح التي في تلك الصناعة تناقض المقدمات التي  
 من غير ان يشعر بذلك الذي اعتقد في تلك المقامات الفاسدة انما صحيح فذلك اما انظر  
 او لا فليعلم مما يجب الصناعة التي يكون من ذلك مع ذلك كبر الشكل فانه يلزم عندها  
 يضع واضع ان اجود المساوي غير متناه ويضع مع ذلك كبر الشكل فانه يلزم عندها  
 يلزم المتناهي غير متناه وكثيرا ما يتفهم هذا في تناقض الاقوال الفاسدة في الصانع ويضع  
 ان يعلم انه لا يمكن الا ان ان يغلق فوضع مقدمتين متقابلتين في قياس واحد بسيط  
 بعينه ولكن لا يمكن المسائل ان يغلق المحجب حتى يلزم مقدمتين متقابلتين في قياس  
 واحد بسيط ولان يعلم ان المسائل عنها بجملة واحدة مثل ان يعلم ان هذا الشيء غير وانه  
 ليس بغيره وانما يذكر ذلك اذا سئل عنها بجملة واحدة ووضعت بجملة اخرى او وضعت  
 جزا من مقامين بجملة او اوضاعها بجملة والسؤال عنها بجملة فمثل ان يسئل ليس المحجب  
 الا ببيض ليس ببيض فانه يمكن ان يعلم ان هذا لان المحجب الابيض هو مجموع شئين ليس  
 ابيض وحده فقط فليس هذا المقدم يمكن المجاز ان يعلم ان هذه المقدمات مساوية لانا  
 عنها فاما سئلنا بعدا ليس الا ان حتى ابيض اكثر ابيض ان يعلم ان هذه الاخرتين  
 عليه المحج هو ان بعض ما هو ابيض ليس ببيض ولكن يمكن ابيض ان يعلم ان المتقابلتين  
 اذا وضعت احدهما جزا من قياس بسيط فنتيجة محدودة ووضعت الاخر ابيض جزا من  
 قياس اخر بسيط فنتيجة اخرى وهذا بعينه يمكن الا ان ان يغلق فوضع في المقامات  
 المتكبر مقدمات متناقضة مثل ان يعلم ان كل علم وكل علم علم وكل علم علم غير ان يصح باللائم  
 عن ذلك مقدمات كل علم علم فليعلم ان المقدمتين بهر قولنا ولا من المقدمات فليعلم  
 قد سلم لنا مقدمات المقدمات الثلاث لا مقدمتين متقابلتين وهو ان كل علم علم ولا شيء

من العلم فليعلم عنه انه ولا شيء من العلم طب واكثر ما يعرض هذا في مسائلنا عن اللزوم المتبادل  
 فانه يتفهم ويسئلنا وكما قد يتفهم كان اللزوم بعدا مثل ان يسئل عما يجب الحول للموضع  
 فليعلم اننا لم نسئل عما يجب في الحول بل في الموضع او عما يجب في الموضع فليعلم اننا لم نسئل  
 عما يجب في ذلك الحول بل بعينه عن جميع ذلك الموضع الذي يجب له او ما يعرض في ذلك  
 المط الاول نفسه في المقامات وهو الذي يسمى بمصادرة قال ووضع المط الاول اعتراف الذي  
 يتقدم به نفسه لانه اجل غيره جزا من المقامات المتبقي في يومه جنس الاقوال التي لا يمكن ان  
 يبرهن منها ان الشيء الذي يتقدم به والمط يعرض له ان لا يبرهن من القول الذي يتقدم به  
 على جملة اربع احكام ان يلزم ذلك القول لا يلزم عنه النتيجة التي تصد به ان يلزم عنه  
 اما لانه غير شئ اصلا شئ من الاشياء واما لانه غير شئ الشيء الذي يتقدم به نتاجه وجملة  
 الثانية ان يعلم المقدمات اخفى من النتيجة فان من شرط المقدمات ان يعلم عرف من  
 النتيجة وجملة الثالثة ان يعلم المقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من الخطا وجملة  
 الرابعة ان يعلم النتيجة وهو السبب في معرفة المقدمات فان من شرط المقدمات ان يعلم  
 اعرف من النتيجة وان يعلم من السبب في معرفتها ولما يتفهم هذا النقص من القسمين اذا  
 تقرر هذا فليس وضع المط الاول جزا قياس وهو الذي يسمى بمصادرة هو القول الذي  
 يبرهن به المط اذا كان هذا يقال على جملة بل القول الاول لا يبرهن به المط اخر ان يكون  
 محجرا من هذا النوع من القول يسمى بمصادرة هو ان ثروم ان ان بين شيئا  
 مجموعا لا بدك الشيء نفسه واعني بالشيء الجملي ولا يمكن ان يبين الا بعينه فان الاشياء  
 المعلومه صفات اما معلوم بانفسها وهو المقدم الاول واما معلوم بغيره وهو العلم  
 بالمقدمات الاول فليس رام ان ان بين شيئا مما يعلم بغيره بنفسه فليس يسمى بغيره  
 الصناعة مصادرة ووضع هذا الفعل في الغالب او المطلق يقع على وجهين احدهما ان  
 يقع المطلق مقدمه في بيان نفسه وذلك بعرض اذا كان الجملي او الموضعي في الجملي  
 بالسيدين مترادفين على ما سلك في بعد والوجه الثاني ان يبين نتيجة ما يتبعه من مكره

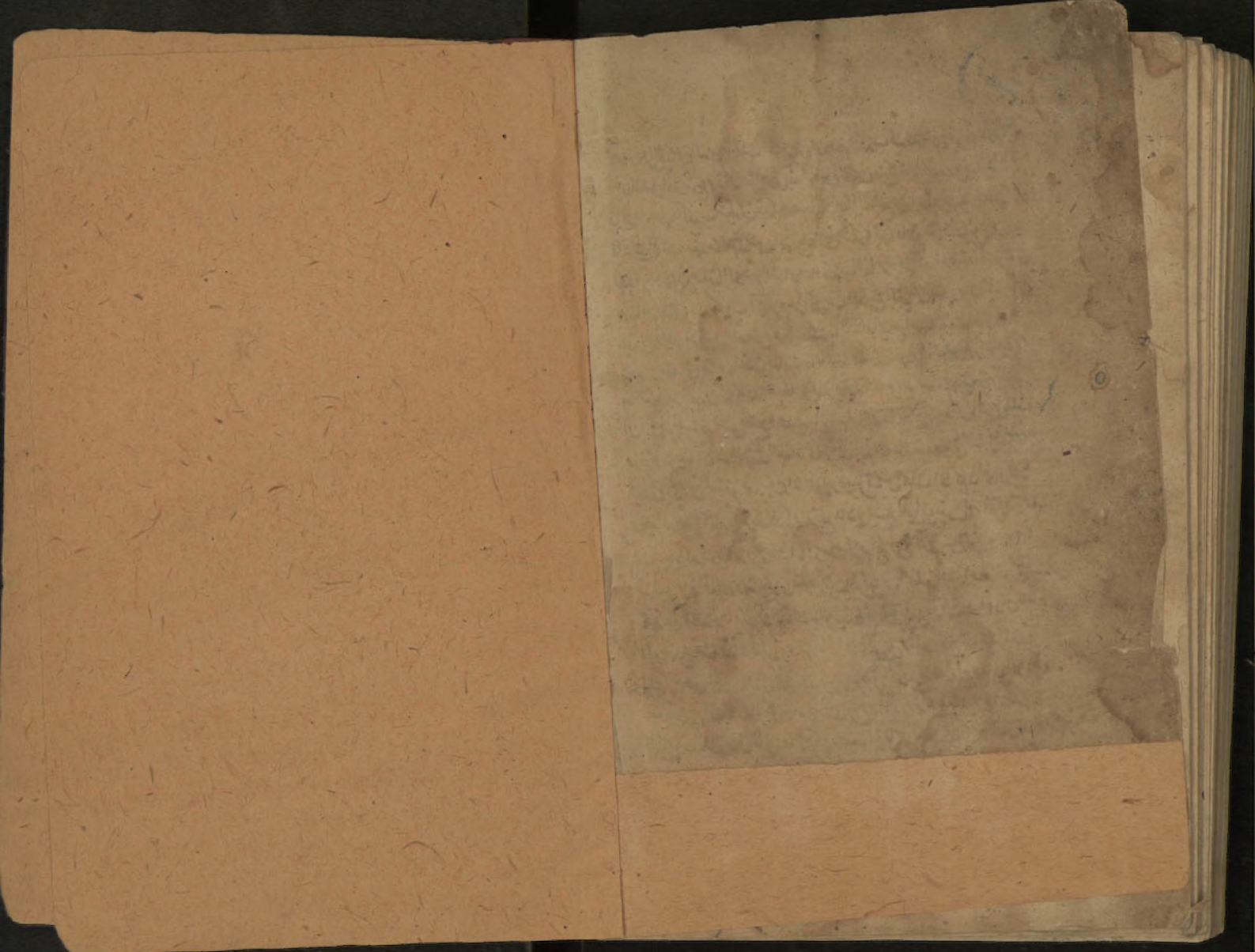




اصناف الاقوال المركبة بهذا التركيب المستمارة منه وكل شكل من الاشكال  
الطبيعية وانما اذا كان القياس من مقدمتين موجبتين فان ذلك لا يصح الا باصناف المتعلقة  
من هذا الجرح في الشكل الثالث والاول ضعف الاصناف المنقحة في واحد واحد منها اما  
كوتها في كل شكل فلان حدودها منعك بعضها على بعض اعز المقدمة المعلومة واما كونها  
ضعف المنقحة في الموجبة فلان كل ضعف منها ينقسم الى اقسام ان تلك الضعيف هي  
المحملة والكبرى من المعلومة والضعف اثباتا عكس هذا وهو ان تلك الضعيف هي المعلومة  
والكبرى المحمولة واما اذا كان القياس سلبا اعني من مقدمتين احدهما موجبة والاخرى  
سالبة فليس يتقن ان يتضاعف هذه الاصناف لان المحمولة انما لا يثبت اباها سلبا  
اذ لا يصح ان يثبت المقدمة المنكحة المعلومة سلبا لانها اباها ما شئ هو في الحقيقة واحد  
واما ما يظهر به انه واحد واذا كان البيان على جهة المصادرة صنفين اما مصادرة  
حقيقية وهي التي يثبت المقدمة المنكحة فيها احدين مترادفين واما مصادرة كجانب  
الجدل المشهور وهي المقدمة التي تلتزم بها من قبل انعكاسها على نفسها انما واحدة او  
من قبل نظائرها احد الجرحين تحت الاخر انما واحدة فيبين ان صناعة البرهان  
انما يرفض المنقحة الحقيقية منها وان صناعة الجدل يرفض منها الصنفين جميعا  
اعني ما هو مصادرة حقيقية وما هو مصادرة كجانب مشهور واما صناعة الوسطانية  
فهذا البيان خاص بها ولكن يستبين ان يثبت الخطأ لا يرفض واحدا من صنف  
هذا البيان فقد تبين من هذا ما هو البيان المستمارة ومما اصناف  
في اخذ ما ليس سبب المنقحة الكاذبة على انه سبب قال واما اذا انجس السائل المحجب  
الكذب من وضعه وهو الموضوع الذي يجمع المحجبين بان نقول له ان الكذب لم يعرض  
من قبل الامر الذي وضعته انما اياها بل انما تعرض عن امر اخر فوهذا القول الذي رتب به  
ان تبين ان الكذب عرض عن الوضع الذي تضمنت اما حقيقة او سلبية فذلك انما

يعرض عن القياس الذي بالخلق اذا عرض ان سلفه الكذب فيه لازم من غير ان يكون  
تأثير للاصل الموضوع وذلك انما يعرض في قياس الخلق متى كانت احد مقدمتيه صادقة  
والتي لازم عنها الكذب شكوك فيها واذيف اليها الوضع على انه امر زائد على المقدمات  
فانه متى كانت مقدمتا القياس الذي بالخلق مشكوكا فيها فانتهى منها ان السائل الكذب  
بعد ان دخل في جعلتها الوضع لتوهم ان الكذب انما لازم عن الوضع وقد يكتفى المحجب  
بهنا ان نقول ان الكذب انما لازم عن الكذب الذي في القياس دون ان يحتاج ان  
يقول ان ليس من قبيل الموضوع عرض الكذب لانه انما يحتاج الى هذا القول اذا كانت  
احدى مقدمتي قياس الخلق صادقة والاخرى مشكوك فيها وكذا يظهر ان ليس  
هذا العقل من المحجب اذا كان الابطال الذي يثبت سلبا عليه مدققا من قياس مستقيم  
ان القياس المستقيم ليس يضع احد فيه ما يردم ابطاله وانما يعرض ذلك في قياس الخلق  
واذا كان بينا ان هذا القول العادي من المحجب انما يثبت عند ما ياتي السائل بقياس  
الخلق لا بقياس المستقيم فعد بين ان انما يعرض في قياس الخلق اذا كان الحال لما  
وجد الموضوع الذي يعرض المحجب وارتفع لانه يستغنى للمحجب بقول السائل ان ليس  
من قبيل الموضوع الذي فرضته انما او سلفه لازم الخ في قياس القياس الذي رتبته ان  
من قبل لازم الحال وهذا يعرض على ضربين في قياس الخلق انما هو الذي ليس  
يخفى على احد ولا يمكن ان يقال له او يفعله فيه الاقليل من الناس وهو ان لا يثبت  
الموضوع من ركا ولالاحد من جزئه اعني المحمولة والموضوع لحدود المقدمة  
التي لازم عنها الحال مثال ذلك ان يثبت الاصل الموضوع الذي يردم ابطاله او كل  
ب فتقول ان كان اكل ب وكان ج وكل ج دون في كل فانه يلزم ان يكون ج  
في كل ه وذلك محال فانه انما لازم عن وضعها في كل ب فاذن في كل ب محال فانه  
ان ليس يثبت في ب في هذا القول تأثيرا في وجود ج في ه الذي هو الخ ومثال هذا كما قبل  
ارسله من المنقحة المواد من قال ان القطر لا يترك الضلع لانه ان شاركه وكان

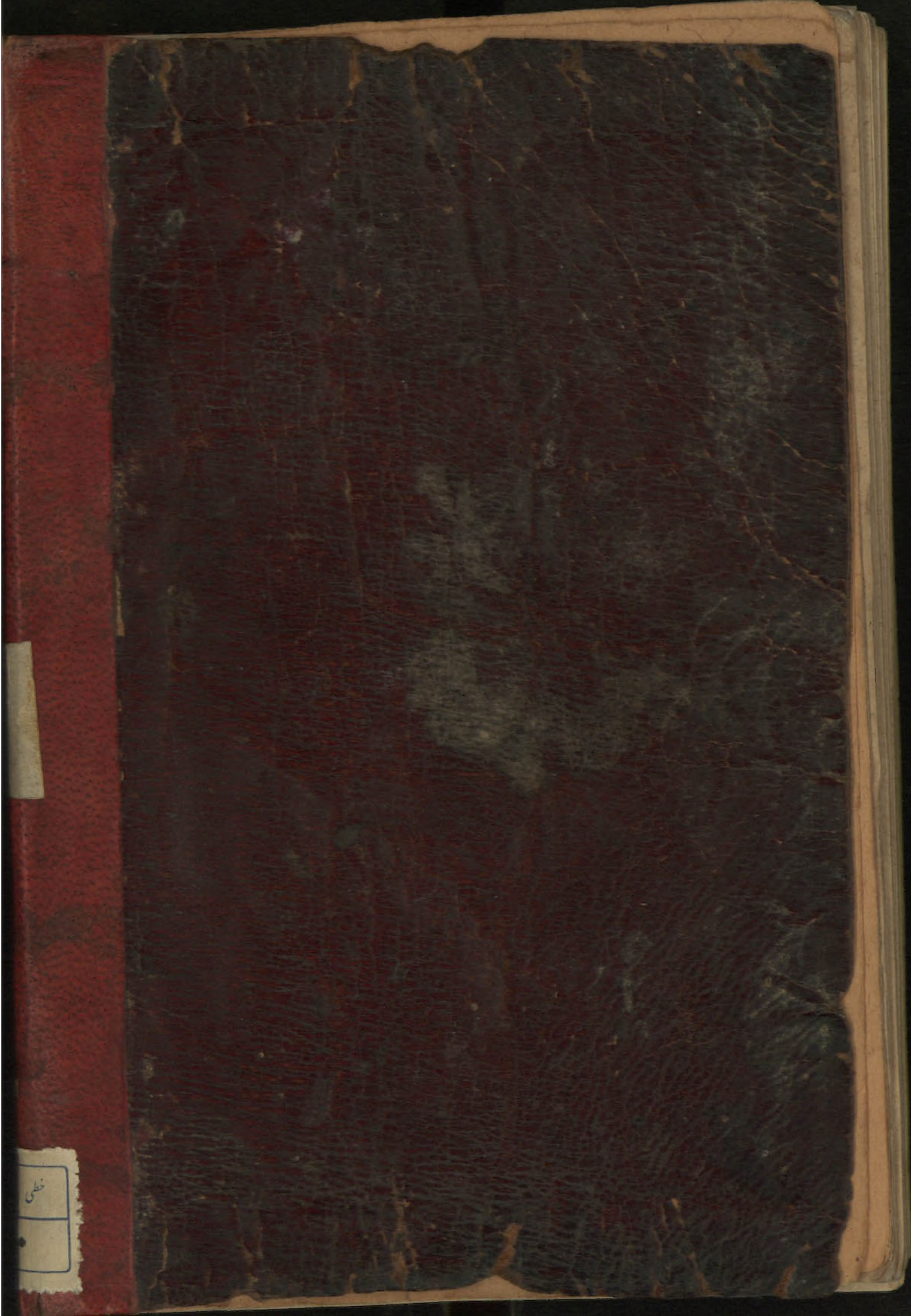












خطی